الهدر الاجتماعي في التعليم العالي

مؤشرات وتطبيقات

تأليف: د. عبد المجيد صلاح داود

2024

الهدر الاجتماعي في التعليم العالي
مؤشرات وتطبيقات

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin

Social wastage in higher education

indicators and applications

ISBN 978-3-68929-026-9

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 00491742z7427871

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني book@democraticac.d

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب : الهدر الاجتماعي في التعليم العالي مؤشرات وتطبيقات

تأليف: د.عبد المجيد صلاح داود

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د.أحمد بوهكو المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رئيسة اللجنة العلمية : الدكتورة ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

رقم تسجيل الكتاب: ISBN 978-3-68929-026-9

الطبعة الأولى2024 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الهدر الاجتماعي في التعليم العالي
مؤشرات وتطبيقات

تأليف
د. عبد المجيد صلاح داود

Social wastage in higher education:

indicators and applications

authorship

Dr. Abdul Majeed Salah Dawood

فهرست المحتويات

المقدمة ١

الفصل الأول: الهدر الاجتماعي: تحديد وتطوير ٤

المبحث الاول/ المنطلقات الاساسية للتحديد: ٥

المبحث الثاني/ مفهوم الهدر الاجتماعي: اشتقاق وتطوير. ١٠

الفصل الثاني: جودة التعليم العالي منطلقات ومعايير اساسية ١٦

المبحث الأول/ جودة التعليم(Quality of Education): ١٧

المبحث الثاني/ مؤشرات و معايير جودة التعليم العالي وفق أشهر التصنيفات العالمية. ٢٢

الفصل الثالث/ الجودة الشاملة في المجال التعليمي ٢٧

المبحث الاول/ معايير الاعتماد المؤسسي -معايير الجودة في المجال التعليمي: ٢٨

المبحث الثاني/ مؤشرات تدني جودة التعليم العالي: ٣٥

الفصل الرابع: الهدر الاجتماعي: مؤشرات وتطبيقات ٤٢

المبحث الاول: مؤشرات الهدر الاجتماعي: ٤٣

اولاً/ جدلية التعليم البنكي(التلقيني) والتعليم الحواري(النقدي): ٤٣

ثانياً/ مؤشرات الهدر الاجتماعي: ٥٠

المبحث الثاني/ جدلية الهدر الفكري وصنمية المجتمع. ٦٥

الفصل الخامس: منظار الهدر الاجتماعي وواقع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق ٨٠

المبحث الاول/ بي باتل الهدر الاجتماعي. ٨١

المبحث الثاني/صراع التعليم العالي والسلطات الثلاث:..... ٩٩

الفصل السادس/ التأثيرات الاجتماعية للهدر الاجتماعي على جودة التعليم العالي. ١٠٦

المبحث الأول/ مشكلات جودة التعليم العالي في العراق. ١٠٧

المبحث الثاني/ التحديات الاجتماعية للتعليم العالي في العراق..... ١١٩

خاتمة الكتاب ١٣٠

اولاً/ الاجابة على تساؤلات الكتاب..... ١٣٠

ثانياً/ الاستنتاجات..... ١٣٦

ثالثاً/ السياسات الاجتماعية للحد من ظاهرة الهدر الاجتماعي في التعليم: ١٤٢

رابعاً/ خطوات التعليم الحديث لتحسين جودة التعليم العالي: ١٥٢

قائمة المراجع ١٥٤

المقدمة

لا بأس النظر الى مفردة الهدر، بوصفه النزيف البطيء الذي اصاب الجسد واوهنه عبر مدة من الزمن وفي طريقه الى الجفاف وبالتالي التعطيل والفناء، والهدر الاجتماعي في قطاع التعليم هو استنزاف للجهود البشرية والنتاجات المعرفية، ونزيف اصاب جسد المجتمع وأهم أجزاء هذا الكيان الكبير، أحدث هدراً في العقول وقصوراً في الانتاج البشري، وما ان استمر هذا النزيف في قلب المؤسسة التعليمية حتى تراجع المجتمع وغابت مقومات التغيير الواعي.

على الرغم من القفزة الكبيرة خلال الالفية الثالثة والتغييرات غير المعقولة على مستوى العالم، واجتياح فائق للتقانة، إذ أصبح أسهل انواع الوصول هو الحصول على المعارف والنتاجات الحديثة من اصغر واكبر رقعة جغرافية، لكن لا زال العراق بفعل الازمات التي عصفت به وفشل السياسات، يعاني من القدرة على مواكبة التغيرات وتحديث مؤسساته للاصطفاف بصف آليات المعرفة الحديثة والانتقال نحو مجتمع المعرفة، إذ أن اغلب الوان الهدر يمكن اعادة انتاجها الا الهدر الاجتماعي الذي يصيب الجانب المعرفي؛ فهو يضرب خطوط الابداع والاضفاء ويُسيِّر عجلة التنمية بالاتجاه المعاكس.

تتعرض مؤسسات المجتمع كافة الى هدر اجتماعي يشمل العديد من الممارسات الاجتماعية التي تنذر بالفوضى والتخلف، في العادة يركز قادة المؤسسات الاجتماعية، وانظار الجمهور الى الهدر الذي يطال الجانب المادي فحسب، وعلى الرغم من أهميته، الا ان هناك مؤشرات عديدة للهدر ضمن المجال الاجتماعي، نجد تأثيراتها لا تختلف عن تأثيرات الجانب المادي، و لأسباب ذاتية، داخلية او خارجية، يصيب الهدر البناء الاجتماعي في كل مرحلة حضارية يشهدها المجتمع، وتتباين المؤشرات من حيث النوع والشدة بحسب المتغيرات الاجتماعية وطبيعة التحولات والازمات التي تعصف بالمجتمعات، وحتى في حالات الاستقرار، فلا بد ان يكون للهدر الاجتماعي مكامن حضور وتأثير، لذلك فأن عملية الاصلاح والتنمية تتطلب نظرة شاملة وعميقة؛ لأن فجوى التأثير تتسع مع الاهمال، ضعف الرقابة وانعدام المسؤولية المجتمعية.

من خلال ذلك نبهتنا العديد من الملاحظات العلمية أن المؤسسات الاجتماعية ولا سيما مؤسسة التعليم العالي، تعاني العديد من ظواهر الهدر، وبالعودة لأدبيات المعرفة العلمية وأمم الكتب، وجدنا ان المؤشرات

تلك تأخذ الطابع الاجتماعي، لذلك تتطلب المعرفة الاجتماعية إساقة المفهوم من ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم النفسية، وتطوير مؤشراته الاجتماعية؛ ليسهم في تفسير الظواهر الاجتماعية التي تكتنف التعليم العالي في العراق، من حيث ربط المفهوم بمرجع نظري، وبناء مؤشرات خاصة بالهدر الاجتماعي في التعليم العالي، وقياسها في الواقع الاجتماعي؛ لتعطيها رؤية شاملة لطبيعة الهدر الاجتماعي ضمن ممارسات التعليم، وتأثيرها في جودة العملية التعليمية، وبذلك استطعنا ان نتوصل لأبرز اشكاليات التعليم في المجتمع العراقي، وان نجيب على العديد من التساؤلات المدهشة، حول اسباب تدني قيمة العلم والشهادة، تدني مهارات مخرجات التعليم، ضعف اسهام القادة المثقفين في المجتمع و اوجه العلاقة بين انهيار المنظومة السياسية والهدر الاجتماعي وغيرها من التساؤلات التي بحثنا في اجاباتها.

يهتم الكتاب بالبحث في مؤشرات الهدر الاجتماعي والمتغيرات المؤثرة فيها في التعليم، من حيث اهمية المخرجات البشرية والمعرفية، التي تعتمد عليها إدارة المؤسسات، وعلى نوعية تلك المخرجات لا كمها، وان النظر اليها مهدرة مرتبط بإشكاليات عديدة راسخة في جذور البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي، وتهدف إلى التعرف على اشكالية التعليم في العراق، من خلال سبر أغوار العلاقة بين مؤشرات الهدر الاجتماعي واثرها على جودة العملية التعليمية. و تشخيص مشكلات البحث العلمي ومشكلات إدارة المؤسسات وتدهور القيم الاجتماعية داخل المجتمع. بمحاولة تطوير مفهوم الهدر الاجتماعي من خلال اساقته من ميدان العلوم النفسية والاقتصادية الى ميدان علم الاجتماع؛ ليحمل دلالة لبعض الظواهر الاجتماعية.

توصلنا إلى تحليلات واستنتاجات كبيرة حول الموضوع، أبرزها: يقع الهدر الاجتماعي في المجتمع بشكل عام والمؤسسة التعليمية بشكل خاص، لتأثيرات ودوافع داخلية او خارجية او ذاتية او كليهما، فأما ان يكون ممارسة ذاتية لها مكامن سلوكية ثقافية، او لضعف المؤسسة الاجتماعية وتأثير مؤسسات اخرى على العمليات الاجتماعية؛ ان من بين ابرز مؤشرات الهدر الاجتماعي انتشاراً وتأثيراً في التعليم العالي هي: هدر العقول والطاقات البشرية، هدر قيمة العلم والشهادة وهجرة العقول؛ وان من بين أبرز مظاهر هدر القيم الاجتماعية انتشاراً، هي هدر القيم الاخلاقية، هدر قيم المصلحة العامة و هدر قيم الالتزام بالعمل؛ و يؤثر التدخل السياسي في الهدر الاجتماعي للتعليم العالي، من خلال عدة ممارسات اجتماعية ابرزها واكثرها انتشاراً في الآونة الاخيرة، هي منح امتيازات غير مستحقة لفئات حصلت على الشهادة

العليا، وتوظيفها بفعل تأثيرات سياسية، وتعارض السياسة مع العلم. وأصبحت الشهادة العراقية بفعل الازمات وانتشار مظاهر الهدر الاجتماعي ذات قيمة متدنية، من حيث الاهتمام الاول للباحثين عن الشهادة العليا وهو الحصول على المكانة والنفع المادي لا عن العلم والمعرفة.

يضم الكتاب ستة فصول وخاتمة، حاولنا في الفصل الاول تحديد مفهوم الهدر الاجتماعي باشتقاقه من ميدان العلوم الاقتصادية والنفسية، الى ميدان علم الاجتماع وتطوير المفهوم ليحمل تفسيرات اجتماعية، ومن خلال الفصل الثاني الذي اشتمل ماهية جودة التعليم العالي و اهم معايير جودة التعليم في اشهر التصنيفات العالمية، فضلاً عن ما احتواه الفصل الثالث من معايير جودة التعليم العالي والاعتماد المؤسسي في العراق، ومؤشرات تدني جودة التعليم، استطعنا في الفصل الرابع تكوين رابطة تحليلية في تحديد مؤشرات الهدر الاجتماعي وتطبيق بعض تلك المؤشرات على واقع المجتمع العراقي بمبحث خاص في الفصل الثالث تحت عنوان **(الهدر الفكري وصنمية المجتمع)**.

مكننا منظار الهدر الاجتماعي الذي بنيناه في التعرف على واقع التعليم العالي والبحث العليم في العراق، من حيث الفصل الخامس الذي تضمن المتغيرات الاجتماعية المؤثرة والمتأثرة في انتشار ظاهرة الهدر الاجتماعي والظواهر الاجتماعية الاخرى المرتبطة، من بينها اشكالية صراع التعليم العالي والسلطات الثلاث(الدينية، الاجتماعية والسياسية) في العراق.

وتوجً الكتاب بالتعرف على التأثيرات الاجتماعية للهدر الاجتماعي على جودة التعليم العالي، من خلال الفصل السادس، الذي ضم مشكلات جودة التعليم العالي والتحديات الاجتماعية للتعليم العالي في العراق.

أختتم المؤلف الكتاب بالإجابة على التساؤلات التي كانت ترده حول تطبيق مفهوم الهدر في تفسير الظواهر الاجتماعية، و بناء سياسة اجتماعية للحد من ظاهرة الهدر الاجتماعي في التعليم العالي على أمل ان تقع بأيادي صناع القرار وتسهم بتحسين جودة التعليم العالي.

المؤلف

الفصل الأول: الهدر الاجتماعي: تحديد وتطوير

المبحث الاول/ المنطلقات الاساسية للتحديد.

المبحث الثاني/ مفهوم الهدر الاجتماعي: اشتقاق وتطوير.

الفصل الأول: الهدر الاجتماعي: تحديد وتطوير

المبحث الاول/ المنطلقات الاساسية للتحديد:

تتخذ سياسة التعليم في العراق والعمليات المنهجية السائدة الطابع التقليدي، إذ تكدس مؤسسات البناء الاجتماعي بنتاجات بشرية غير فاعلة، مبقرطة كلاسيكياً، تُعيق مسار التطور الفعلي للمؤسسات، وتُعيد إنتاج مشكلات المجتمع وتناقضات الفكر الراكد. اذ ان رؤية العلوم الحديثة لم تعد تقتصر على نقل المعارف فحسب بل في نقدها وتحليلها والاتيان برؤى واضافات تخدم المجتمع وتواكب قمم العلوم، فالمعلومات اصبحت متوافرة بأيسر الطرائق، وبإمكان اي فرد تقنيات الانترنت والذكاء الاصطناعي للحصول على اي معلومة؛ لكن المفارقة هنا إن أعادة إنتاج نفس الاساليب والمعلومات يسهم في الركود الفكري، بينما تحديث الآليات النشطة في التعليم، يخلق وعي اجتماعي ناقد، هو السبيل الوحيد لحل مشكلات المجتمع، وتنمية فرص الابداع والابتكار للعلوم كافة، لاسيما وان العراق يمتلك ثروة بشرية كبيرة فيما لو استثمرت بنظام تعليم حديث ومتطور، يرفع من كفاءة الموارد البشرية.

التعليم في العراق من بين أبرز اشكاليات المجتمع، إذ أصبح كل شيء مهدور بفعل السياسة التعليمية التي أفرزت حراكًا اجتماعيًا غير متوازنًا، و ازدواجية بين الحياة اليومية ومشكلاتها المتراكمة، وبين الحياة العلمية التقليدية التي يحلق فيها الشخص عالياً في سماء العلم. اذ ينقل قالب خاص كأن المعلومة ثابتة والحقائق محددة، لا يعطي فضاء جيد للتشابك والاختلاف والبحث عن عمق الافكار، ولا مجال للنقد وأحياناً حتى التحليل، وهنا تهدر العقول وتنعدم فرص الابداع، كما يورد **ألبير كامو** ما ينطبق جلياً على العراق (تجهّزُ المدرسةُ الأطفالَ للعيش في عالمٍ ليسَ موجودًا)، عالم مهدرة فيه المعلومات والادمغة والفكر الابداعي، وتدني مهارات البحث العلمي، وتَعَطُّل اسهام القادة والمثقفين واصحاب الشهادات العليا، الى جانب ازدواجية الخطاب العام، وعوام زعق الارهاب الفكري. اذ يُجبر نظام التعليم في العراق الطلاب للحصول على مقعد في كلية مفضلة، حفظ كتبهم المدرسية بالكامل؛ حتى حقق هذا النظام نتائج سيئة للغاية، إذ رسَّخ هذا النظام الأسلوب التقليدي في الاعتماد على الحفظ من أجل تحقيق علامات كاملة.

أدت التحولات المجتمعية والسياسية الكبرى منذ تأسيس الدولة، الى جانب الحروب والنزاعات المسلحة، والازمات التي لحقت بالمجتمع العراقي، الى وقوع الهدر الاجتماعي داخل المجتمع، إذ ان تلاحق الازمات والنزاعات داخل المجتمع خلال السنوات السابقة تسبب الاهتمام بالمجال العسكري على حساب المجالات الاخرى وابرزها المجال التعليمي، ووفقًا لتقرير صدر عن منظمة اليونيسيف فإنه في المدة من عام ٢٠١٤ – ٢٠١٥م أُهدر ما مجموعه ١,٥ تريليون دينار عراقي ضمن نظام التعليم بسبب حالات الرسوب والتسرب،[١]، وظلت المؤسسات لا ترقى الى اساليب التعليم الحديث، بسبب الهدر الاجتماعي الذي نراه اشد الظواهر ضرراً على بناء المجتمع، المتمثل بتعطيل الخريجين واصحاب الشهادات العليا على عكس ما تشير اليه الاحصاءات الرسمية بوجود فجوة او نقص داخل الجامعات* ففي جامعة الانبار كلية الادارة والاقتصاد خلال عام ٢٠١٩م هناك (١٥٠٠ طالب) وعدد التدريسيين (٤١ تدريسي)، بالتالي مقدار النقص هو (٣٤ تدريسي)؛ وعجز اخر في كلية التربية للبنات التي تضم (٤٦٩٠ طالبة) وعدد تدريسيها (١٣٠تدريسي)، ومقدار النقص (٤ تدريسي)، في حين ان مقدار العجز في كلية التربية الاساسية هي (٢ تدريسي) بحسب المعيار بوجود (١٠٣٠ طالب) و(٢٧دريسي)، وبقية الكليات هناك نقص بعدد الطلبة، حتى تؤكد لجان وزارة التخطيط على ضرورة تطوير الجامعات لمواكبة تطورات الجامعات الاخرى.[٢]

مما يثير الدهشة، أن توافد الطلاب للدراسة في العراق ضئيل للغاية ومعدوم في اغلب الجامعات، بسبب نقص التعليم الجيد ومحدودية الموارد والصراع المستمر؛ كما تشكل العوامل نفسها التي تدفع التنقل الخارجي عقبات أمام التنقل الداخلي وتجعل البلد حاليًا وجهة دراسة غير جاذبة حتى بالنسبة للبلدان المجاورة. فخلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ ، انخفض عدد الطلاب الأجانب في البلاد من ٨٢٨٠ إلى

* حدد تدريسي واحد لكل 20طالب بالتخصصات العلمية، وتدريسي واحد لكل 35 طالب بالتخصصات الانسانية إما بالنسبة للتخصصات الزراعية فقد حدد تدريسي واحد لكل 25 طالب بالتخصصات الزراعية. إما المعيار التخطيطي لدراسات الدبلوم العالي فقد حدد تدريسي واحد 20 طالب دبلوم عالي، وفيما يخص دراسات الماجستير والدكتوراه فقد حدد تدريسي واحد لكل 12 طالب ماجستير ودكتوراه.

(1) UNICEF, The Cost and Benefits of Education in Iraq: An analysis of the Education Sector and Strategies to Maximize the Benefits of Education (Iraq: UNICEF, 2017).

(٢) مديرية تخطيط الانبار، فجوات التنمية المكانية وفقًا للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الانشطة الاقتصادية في محافظة الانبار (الانبار: وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، ٢٠٢٠م) ص٤٨.

٣٥٥٧. أبلغ معهد التعليم الدولي عن ستة طلاب أمريكيين فقط يتابعون دراساتهم في العراق في ٢٠١٣/٢٠١٤ ولم يعد هناك سوى ما يعد بأصابع اليد منذ ذلك الحين.[١]

فضلاً عن تدني كفاءة الابحاث والدراسات، وقيمة العلم في العراق، وعدم اعتماد معايير حديثة في القبول والتوظيف، وبالتالي ضعف مستوى الوعي الناقد، ودور المثقفين في المجتمع، ويرجع ذلك التفريط وغيره الكثير الى ذات الاسباب السابقة، الى جانب منهجية التعليم التقليدي التي لم تعد تحقق تعليم نشط قائم على المشاركة والتفاعل، وما يمكن النظر اليه ضمن مدركات هذا الهدر هو مشكلات تعليم بعض المناهج بالتالي ضعف مستوى بحوث التخرج، وتدني مهارات البحث، لأن اسلوب التعليم تلقيني. و بسبب الحروب والنزاعات اصبح لدينا هدر عقول وكفاءات، إذ قدرت وزارة التعليم العالي العراقية أن أكثر من ٣،٢٥٠ أستاذا جامعيا تركوا العراق بين فبراير وأغسطس من عام ٢٠٠٦م وحده. وفر الآلاف بعدها منذ ذلك الحين.[٢] ويلحق ذلك تراكم الخبرات والعقول المعطلة، بسبب تدمير منشآت البلد وشل قطاعاته، وتعرج الاقتصاد الريعي، و ضعف المنظومة التعليمية ومراكز الابداع ورعاية الموهوبين، وهدر في الخطاب، بسبب عجز المؤسسة التعليمية في حل مشكلات الارهاب الفكري والتشرذم الطائفي، ورفد المجتمع بالطاقات المهنية والانفتاح المفاجئ على العالم وتسارع التطورات المادية للمجتمع على حساب ضعف الاستعدادات البشرية، و أدت البيروقراطية الصارمة الى هدر الفكر الإبداعي عدم توافر بيئة داعمة لنجاح هذا الفكر، فضلاً عن ذلك ان عجز المفكرين العرب من انتاج نظرية في علم الاجتماع؛ لأن افكارهم مهدورة وخاضعة لأفكار سابقة او تابعة، لم تبنى على النقد ونقد النقد والربط والتشبيك الذي يأتي بإضافات من زاوية ان نقد الشيء يعني اضافة شيء آخر.

من ذلك نؤكد ان أي مجتمع يعمل للتطور والتقدم يواجه معوقات وصعوبات ثقافية واجتماعية ما لم يكون على قدم وساق مع مستويات التعليم في المجتمعات الاخرى، فالتعليم يسهم في نقل المعارف وتحديثها، وتأهيل قواعد قوية للبناء لتسهيل عملية التقدم الاجتماعي.

(1) Sulaf Al-Shaikhly and Cui, Jean Education in Iraq. Retrieved 14-5-2022, from World Education Services: (2017, October).https: https://wenr.wes.org/2017/10/education-in-iraq .
(2) Ibid. p2.

من المألوف معرفةً و بناءً على ادوار المؤسسات واهميتها بالنسبة للكيان الاجتماعي، ان هدم المجتمعات وتفككها يقع اذا هدمت مؤسستي الاسرة والتعليم، ذلك أن سلامة المجتمع ونماءه، تتوقف على حيوية فكره وقوة مخرجاته وحسن توظيفها، ويقظة وعيه، ان الوعي مرتبط بشكل مباشر بالعقل، والعقل يبنى بالتحليل والنقد والمشاركة، لا بصب الافكار وتمييعها، و أن قوة المعرفة أساس ارتقاء المجتمعات، وارتفاع مستوى الوعي هو الضامن لفاعلية الرؤى وسعة مداركها، في التماس قضايا الحاضر، واستشراف المستقبل وادوات بناءه، اذ اصبح من البديهيات أن المجتمعات التي تفشل في توظيف نتاجاتها البشرية، تتقهقر إلى مستوى المجتمعات المهدورة.

تنبع اهمية الموضوع من اهمية المخرجات البشرية والمعرفية للعملية التعليمية، ذلك ان ادارة المؤسسات تعتمد على نوعية تلك المخرجات لا كمها، وان النظر اليها مهدرة مرتبط بإشكاليات عديدة راسخة في جذور البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي، وان اسهام المثقف في التغيير المجتمعي لصيق بمنظومة التعليم التي تستودع المعلومات اكثر من فسح الطرق امام تفحصها والتشابك معها، لأن التغيير الواعي والتنمية والتقدم ووضع الحلول للمشكلات، لا يتم الا بالتلاعب بالمتغيرات، ونقدها والاطاحة بالثوابت المفروضة والخطوط الحمراء، و تزداد اهميتها عند تفحص اشكالية التعليم في العراق الذي افقد قيمة العلم والشهادة وجعل العراق متذيل التصنيفات العالمية بعد ان كان متصدرها، من خلال الكشف عن مواطن الهدر والضعف ضمن الية التعليم المتبع في العراق.

من زاوية اخرى يركز على تقديم رؤية شافية للعلم واساتذته والباحثين فيه رؤية عميقة لكلاسيكية المنظومة التعليمية في العراق التي تنتج هدراً فكرياً معرفياً متوارثاً، لتكن تلك الرؤية والسياسة التي نتطلع لبنائها بعد تشخيص مسببات تلك الاشكالية، سبيل جديد يمكننا من انتاج مخرجات معرفية وطاقات بشرية، تسهم في ادارة حديثة للمؤسسات وتكون مؤهلة للسير في ركب التغيير المجتمعي، وان تعاد تلك النتاجات لمستوى الابداع والاضافة الحقيقية للواقع المأساوي. ان ما نراهن عليه في هذا الكتاب هو لملمة جراح المؤسسات وايقاف النزيف وانقاذ الرأسمال البشري من الوقوع في هاوية الامية الجديدة.

لذلك سنركز ضمن فصول الكتاب الاجابة على التساؤلات الاتية:

١. ما هي إشكالية التعليم في العراق؟
٢. ما أسباب تراجع قيمة الشهادة العراقية؟
٣. ما أسباب ضعف اسهام المثقف في المجتمع؟
٤. ما أسباب تدني مهارات مخرجات التعليم العالي؟
٥. ما أسباب تناقض الخطابات والازدواجية الاجتماعية؟
٦. ما اوجه العلاقة بين انهيار المنظومة السياسية والهدر الاجتماعي؟
٧. ما أسباب تراكم الخبرات من الخريجين واصحاب العقول في العراق؟
٨. ما هي اسباب الامية التكنلوجية وهدر الاهتمام التقني؟
٩. ما هي سلبيات الدراسة وجلب الشهادات العليا من جامعات الخارج.
١٠. ما هو مستوى البحث الاجتماعي، ولماذا لم نحقق فائدة ملموسة من البحث العلمي؟

سنتمكن من خلال طابع الكتاب التحليلي الاستقرائي تحقيق الاهداف الاتية:

١. التعرف على اشكالية التعليم في العراق، من خلال سبر أغوار العلاقة بين مؤشرات الهدر الاجتماعي واثرها على جودة العملية التعليمية.
٢. بناء مؤشرات اجتماعية عن مظاهر الهدر الاجتماعي في قطاع التعليم والمتغيرات ذات العلاقة بالمؤشر.
٣. تشخيص مشكلات البحث العلمي ومشكلات ادارة المؤسسات وتدهور القيم الاجتماعية داخل المجتمع.
٤. محاولة تطوير مفهوم الهدر الاجتماعي من خلال اساقته من ميدان العلوم النفسية والاقتصادية الى ميدان علم الاجتماع، ليحمل دلالة لبعض الظواهر الاجتماعية، من خلال تكوين اساس نظري للمفهوم.
٥. رسم سياسة حديثة للقضاء على الهدر الاجتماعي في التعليم العالي. وبناء خطوات لتحسين جودة التعليم العالي تأخذ بعين الاعتبار رفع مستوى النتاجات، ومستوى الوعي الناقد بالتأمل والتجربة والممارسة.

المبحث الثاني/ مفهوم الهدر الاجتماعي: اشتقاق وتطوير.

اولاً/ الهدر(The Waste):

هَدَرَ يهدُر ويهدِر هدْرًا هَدَرًا، فهو هادر والمفعول مهدور (المعتدي)، هدر فلان اموال: فقدها/ اضاعها، هدر طاقته/ الجهد. اهدر حقه: اهدَرَه، اضاعه، ابطله "اهدر فرصة/ اموالاً/ وقتاً.

اهدر كرامة فلانٍ: اسقطها، اذله " ابي المجاهدون ان تسقط كرامة الامة.[١]

هَدَر دمُهُ، بَطَلَ و بابُهُ ضَرَبَ، واهدره السلطان اي ابطله واباحه، وذهب دمه هدرا اي باطلاً وليس فيه قود ولا عقل.[٢]

وهدر الجَد من الناس، الهدر هنا معناه اهدر اي اسقط الجَد من لا خير فيه من الناس، والهدر الذين لا خير فيهم.[٣]

جاء مفهوم الهدر في قاموس اوكسفورد يدل على فعل او عملية فقدان او تدمير شيء ما باستخدامه بإهمال او اسراف، والهدر الطبيعي هو تخفيض حجم القوة العاملة نتيجة الاستقالة الطوعية او التقاعد بدلاً من التكرار القسري، ويشمل ايضاً عدد الاشخاص الذين تركوا عمل او مؤسسة تعليمية اخرى قبل ان يكملوا تدريبهم او تعليمهم. و يحصل الهدر كعملية عند تأثير القدرة الاكاديمية على هدر الطالب.[٤]

والهدر مفهوم مناقض لبناء القدرات والتمكين وصناعة المصير، وهو يستوعب عملية القهر بعد ان تهدر قيمة الانسان وتستباح حرمته وكيانه في عملية الاخضاع. لذلك يدل الهدر على الخسارة والاقصاء واضاعة الفرص، والاستنزاف وسحب القيمة والتنكر وعدم الاعتراف والازدراء.

---

(١) احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر (القاهرة: عالم الكتب، ط١ ، مج١، القاهرة، ٢٠٠٨م) ص٢٣٣٢.

(٢) محمد أبي بكر الرازي، مختار الصحاح (الكويت: دار الرسالة، ١٩٨٣) ص٢٨٨.

(٣) ابن منظور، لسان العرب(لبنان: دار صادر بيروت، مج١، د. ت) ص ٤٦٣٣.

(٤) قاموس اوكسفورد الالكتروني، https://play.google.com/store/apps/details?id=com.orangeannoe.englishdictionary.

على المستوى المادي يشير مفهوم الهدر الى غياب التخطيط وسوء التصرف والانفاق غير المدروس والسرقة والارتشاء والفساد والتبذير والاسراف غير المشروع.[١]

احياناً يُشار الى مفهوم الهدر التعليمي من زاوية اوسع من تلك التي تستوعب التسرب والرسوب، بعدهِ خسارة ناتجة عن عدم تناسب مخرجات التعليم مع نفقات تلك المؤسسة؛[٢] لأن الهدر التعليمي كمفهوم ضليع بمظاهر الهدر الاجتماعي داخل المؤسسة التعليمية، يُعبر عن ظاهرة سلبية تقف عائقاً امام اهداف النظام التعليمي، وتتضمن بعدين **الاول** كمي يتفاقم بانتشار ظاهرتي الرسوب والتسرب، والبعد **الثاني** كيفي ينتشر بحسب جودة ونوعية التعليم الذي يقدمه النظام التعليمي الذي يشكل نوع الطالب من حيث المعرفة والمهارة والاتجاه والقيم، ويمكن الاستدلال عليه من خلال معرفة نوعية المناهج و البرامج والية ادارة المؤسسات.[٣]

يتخذ الهدر بشكل عام عدم الاعتراف بالطاقات والكفاءات وحق تقرير المصير وحق الوعي بالذات والوجود؛ مما يفتح المجال امام مختلف الوان التسخير والتحقير والتلاعب واساءة الاستخدام. ومن بين تلك الحالات مساحة هدر الانسان التي اهتم بها الدكتور مصطفى حجازي بمعنى التنكر لإنسانيته وعدم الاعتراف بقيمته ومكانته وحقوقه.

يُصنف مصطفى حجازي الهدر الى مستويات واشكال عديدة، بإطار اوسع يجزئها الى هدر عام وهدر خاص، الهدر العام يطال شرائح كبرى من المجتمع و حتى مجتمعات بأكملها، منها هدر الطاقات، هدر الوعي، هدر الفكر وهدر الانتماء، تلك الالوان تفرض الموت الكياني الذي يعيق مساعي التنمية والانماء والتحرير، وتدني المكانة بين الامم، وقدرات صناعة المصير.[٤]

---

(١) زهير الخويلدي، فلسفة التربية والتعليم والحاجة الى التنوير (لندن، دار اكتب، ط١، ٢٠١٦) ص٥٤-٥٥.

(٢) حسين علي حورية، <<الهدر التعليمي في برنامج الدراسات العليا بجامعة طيبة في المدينة المنورة>>، مجلة العلوم التربوية (السعودية، العدد٢، ج٢)٢٠١٧، ص١٢٧.

(٣) عبد الفتاح صالح خليفات ومحمد امين حافظ، <<الهدر التعليمي في جامعة مؤتة>>، مجلة كلية التربية، (مصر: جامعة عين الشمس، العدد٣٤، ج٢، ، ٢٠١٠)، ص٤٥٣-٤٥٤.

(٤) مصطفى حجازي، الانسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المركز الثقافي العربي (المغرب: الدار البيضاء، ٢٠٠٥م،) ص٢٧-٣٠.

فضلاً عن ذلك هناك هدر خاص علائقي يصيب الطفولة والمرأة والشباب، والهدر الذاتي الذي يُسبب تدمير الذات في مكانتها وقيمتها وتحقيق اهدافها، فالطفولة تتعرض لألوان هدر عديدة في مرحلة التنشئة، والمرأة تتعرض لأشكال استغلال تسبب الهدر لقيمتها واهدافها، والشباب يحاط بشتى ممارسات الهدر في مراحل المراهقة وبناء الذات، ويتحول مستقبل الشباب مهدور بالتهميش من المشاركة وصناعة القرار حتى يشكل عبئاً على الانظمة .[١]

يرى حجازي ان هدر الانسان يتلازم مع هدر الموارد الذي اصبح مؤسسة قائمة بحد ذاتها في مجتمعاتنا، وهدر المؤسسات التي تجيز لخدمة مكاسب ونفوذ السلطات والعصبيات، وحين تهدر الموارد والمؤسسات، يتم الاستفراد بالإنسان وكيانه وتجريده من كل مرجعيات القوة والحقوق.[٢]

جميع اشكال ومستويات الهدر تلك حصيلة بناء اجتماعي مرتبط بمتغيرات وتحولات خارجية وداخلية، تنتج عمليات اجتماعية خارجة عن المألوف، وغير منضبطة، تألف هدراً اجتماعياً، يستنزف الانسان وكيانه الاجتماعي ويتسبب بموت ذاتي وكياني.

تَطَرق حجازي للهدر من زاوية نفسية اطلق عليه الهدر الانساني، وهو ما يتعلق باستباحة الذات وهدر قيمة الانسان واحترامه، وتقليل الشأن، وأن المؤسسات الاجتماعية تتسبب بفعل العصبيات والسلطات بهدر كيان الانسان وحقوقه، وضمن اطروحتنا هذه نحاول ان نسوق مفهوم الهدر من تلك الزوايا النفسية والاقتصادية الى زاوية علم الاجتماع، ليكون اداةً في تفسير الظواهر الاجتماعية.

-الهدر الاجتماعي(social waste) استنزاف وضياع الرأسمال البشري والمعرفي وتبديد القيم والسياسات والنتاجات الاجتماعية والمؤسساتية، بفعل متغيرات اجتماعية بحتة، تمارس المؤسسات الاجتماعية عنف هيكلي بحق الافراد والسياسات الاجتماعية المحركة لدائرة تلك المؤسسات، لتركنها في زاوية الهدر الذي يصيب مختلف انماط رأسمال المجتمع، وبالتالي تنعكس على قيمة ومكانة وطاقة الافراد

(١) مصطفى حجازي، مصدر سابق الذكر، ص٣٣-٣٥.

(٢) مصطفى حجازي، مصدر سابق الذكر، ص٣٩.

الفاعلين ضمن الكيان الاجتماعي، وتجعل من تلك المؤسسات والكيان العام ضعيف ورخو وقاصر عن تحقيق اهداف المؤسسات الاجتماعية، وتدني المعايير الاجتماعية، واثقال عجلة الارتقاء والتنمية.

الهدر بشكل عام وفي الواقع الاجتماعي ظاهرة اقرب الى الملاحظة والمقارنة والتقييم، اذ يقع في كل الازمان والمراحل ولا تكاد ان تجد مؤسسة او ظاهرة تخلو من مكامن الهدر، وتزدان تلك الظاهرة اوقات الازمات والحروب والوهن الذي يصيب اجزاء المجتمع او المؤسسة، وهو فعل مأسوف على وقوعه لأننا نجد فيه ضياع للموارد والقيم والمعايير، و نبه في قوله تعالى محذراً منه: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)،[1] في هذه الآية نهي عن الإسراف في الأكل، وهو شكل من اشكال الهدر المادي.

ان عمومية تلك الظاهرة وتشعب مظاهرها دفعنا نحو تحييد مظاهر الهدر الاجتماعي داخل المؤسسة التعليمية، اهم واكثر المؤسسات تأثيراً على قيم وطاقات المجتمع، الرافد الجوهري لتسيير وانجاح عجلة المؤسسات الاخرى الراسخة في شبكة الكيان الاجتماعي، والراعي الاول لتنمية وبناء جميع انماط رأسمال المجتمع، وتشكيل هابيتوس الطاقات البشرية للإستثمار البشري في القادة والفاعلين.

يلتمس الباحث ان للهدر ثلاث مسببات رئيسة:

١. **عوامل خارجية:** يقع الهدر بفعل العديد من العوامل والمؤثرات والمتغيرات الخارجية كالأزمات الحروب، الصراعات، التحولات الاقتصادية، التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية المفتعلة، والتي تدفع نحو هجرة الادمغة وهدر الوقت ودمار المؤسسات وتداخلها وما ينتج عنه من تلكؤ وتراخي في دورة حياة المؤسسات وضعف وتبدد لأدوار الفاعلين واصحاب العلم والمثقفين داخل المجتمع.

يؤدي احتكار العلوم والتنافس المعرفي والاقتصادي، الى هدر مستوى الانتاج البشري المعرفي الحديث في السوق المحلي والعالمي، والهدر كامن في عدم مواكبة مؤهلات النتاجات تلك لحاجة السوق ومتطلباته الحديثة والمتجددة.

[1] القرآن الكريم، سورة الاعراف: الآية ٣١.

و دفع الغزو الثقافي الذي اجتاح مجتمعاتنا، الى تقابل التأثير وتغيير العديد من قيم الانتماء والاحساس بالمسؤولية والامتثال، وبالتالي شيوع الهدر الذاتي وشبه المقصود بضعف الاهتمامات واهدار الافكار وعدم تقبلها وتجديدها وبالتالي ضياع الطاقات والخبرات وتعطليها بالشكل الذي يحد من وجودها وتأثيرها.

٢. **عوامل داخلية:** غالباً ما تؤدي البيروقراطية المجحفة الى تقييد الخبرات وتحييدها، من خلال عدم اعطاء الفرص للأفكار الجديدة الأبداع وتطوير المؤسسات ومنهج عملها، وبالتالي تهدر تلك الافكار بفعل داخلي متزمت بمنهج ثابت، لا يقبل التطور العلمي التكنلوجي المتجدد، ومثال على ذلك اعتماد مؤسسات عديدة وبالأخص مؤسسات التعليم خلال الالفية الثالثة الارشفة الورقية فقط، على الرغم من توجه العالم نحو الارشفة الالكترونية، والمهدر في الامر وجود الكثير من الطاقات المؤهلة لتغيير تلك المنهجية واعتمدت في بعض المؤسسات لكنها لا زالت بسيطة ومتأخرة، وبعض قنوات اسبابها مرتبط بالهدر الذاتي، وتبريراتها ترجع لضعف مؤهلات الكوادر التي اقحمتها سياسات التوظيف الخاطئة في ظل الازمات والتخبطات التي اصابت المجتمع.

و تهدر الطاقات كماً ونوعاً بتأخر مناهج العلم وعدم تحديثها وفقاً لاعتبارين، حاجة المجتمع وتطور العلوم وتقدمها، إذ نلحظ عدم جدية المناهج التقليدية في العلم، اصبحت تسبب اسرافاً وخلطاً للمهارات، في ظل وجود اساليب التعلم النشط و العروض التكنلوجية واساليب النقد والنقد الحواري. مثال على ذلك اداة المقابلة والملاحظة في البحث الاجتماعي تضيف مهارة كبيرة وخبرة راسخة عندما تُدرس بأساليب حوارية تمثيلية وليس اسلوب التلقين والحشو.

٣. **عوامل ذاتية:** تتسبب العوامل الذاتية بالهدر الاجتماعي في عملية مشابهة للعبة كرة المنضدة، فالأزمات التي يهدر بفعلها الشباب وطاقات المجتمع، تؤدي الى امراض نفسية اجتماعية لدى تلك الشريحة، يزداد الشعور بالاغتراب عند الشباب المتأثرين بوضع مجتمعاتهم، حتى يجدون انفسهم بعيدين وجودياً عن هذا الكيان، وبالتي التمرد على المجتمع فعل مقصود تهدر من خلاله طاقات وخبرات الافراد الذين لا يلتمسون من مجتمعاتهم ومؤسساتها المحطة الحقيقية لتحقيق الاهداف، وبذلك نجد هجرة الشباب هدر اجتماعي بدافع داخلي قُولب بالتمرد والاغتراب والاكتئاب الطويل، بل وحتى العزلة.

و نجد عدم الرغبة بالتعلم والتطور، عامل ذاتي جراء الاحباط والنظرة السوداوية المتشائمة، للوضع الذي توجد عليه المجتمعات، وبالتالي تهدر عقول الشباب وتتجه صوب الانحراف والممارسات الضائعة والمستنزفة. وتجيئ هذه النظرة من تحليلات ذاتية سطحية للواقع الاجتماعي، ومنها يمنح الشباب شهادات ورتب من دون اي طاقة او خبرة تخدم المؤسسات وترتقي بالمجتمع، الهدف يكون منذ جذوره مهدر لا يُستحصل به لا ثقافة ولا علم، وتكون تلك الفئات عالة على المجتمع، تمارس ضغطاً على مؤسساته.

نلتمس من ذلك ان للهدر وجهان: وجه مقصود بدوافع داخلية مغيظة بسبب اضطرابات وامراض نفسية اجتماعية تكالبت على الافراد مصدرها الوضع الاجتماعي للنسق العام. وغير مقصود يرجع الى سياسة عمل المؤسسات والاسباب الداخلية والخارجية التي سبق ذكرها.

الفصل الثاني: جودة التعليم العالي منطلقات ومعايير اساسية

المبحث الأول/ جودة التعليم(Quality of Education).

المبحث الثاني/ مؤشرات و معايير جودة التعليم العالي وفق أشهر التصنيفات العالمية.

الفصل الثالث: جودة التعليم العالي منطلقات ومعايير اساسية

المبحث الأول/ جودة التعليم(Quality of Education):

بدأ تركيز الاهتمام بمفهوم الجودة الشاملة في اليابان بالقرن العشرين، ثم انتشر الى امريكا والدول الاوربية وبقية الدول تتابعاً، وما لبث ان اخذ حيز جيد من البحث والاهتمام عند العديد من المفكرين والعلماء، ففي عام ١٩٣١م، بدأ العالم **ادوارد ديمنج*** اعطاء محاضرات عن الجودة والاساليب الاحصائية في الجودة للعديد من المهندسين اليابان، وسرعان ما انتشرت تلك المحاضرات والافكار وصارت تجوب المجلات اليابانية والعالمية. وفي عام ١٩٥١م، نشر **جوزيف جوران**** اول كتاب له عن ضبط الجودة يؤكد في ثناياه عن مسؤولية الادارة في الجودة. ليطرح في سبعينيات القرن **فيليب كروسبي***** مفهوم العيوب الصفرية التي تتطلب لتحقيق الجودة العمل الصحيح من الخطوة الاولى.[١] تليه الكثير من النتاجات والعناصر والمعايير التي تخص الجودة والتي صارت دليل عالمي لقياس وضبط اسهام المؤسسات ونتاجاتها المادية والبشرية، تلك التي يُطيل الحديث عنها في الفصول الآتية.

---

* **ويليام إدواردز ديمنغ** (1900–1993) بالإنجليزية (W. Edwards Deming هو مهندس تصنيع أمريكي، حصل على الدكتوراه في الرياضيات والفيزياء .أدرك ديمنغ أن الموظفين هم وحدهم الذين يتحكمون بالفعل في عملية الإنتاج. فقام بطرح نظريته المسماة بدائرة ديمنغ التي بناها على أربعة محاور (خطط – نفذ – افحص – باشر). ونادى بها كوسيلة لتحسين الجودة غير أنه تم تجاهله من قبل قادة الصناعة الأمريكيين وذلك في أوائل الأربعينيات .

** **جوزيف موسى جوران** (1904–2008) عالم اميركي يعرف بأنه أحد رواد القرن العشرين في الإدارة، فهو أحد أبرز المروجين لنظام إدارة الجودة.

*** **فيليب كروسبي**(Philip B. Crosby :) يعد من أشهر رواد الجودة الأمريكيين، وهو مولود في عام ١٩٢٦م أول من أسس كلية للجودة.

(١) محمد صادق اسماعيل، ادارة الجودة الشاملة في التعليم (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط١، ٢٠١٤م)، ص١٥.

****رونالد فيشر**(Sir Ronald Aylmer Fisher 17 فبراير 1890 – 29 يوليو 1962 إحصائي إنجليزي، وعالم أحياء تطوري له باع في علم تحسين النسل، وعلم الوراثة .

يرى **فيتشر****** ان الجودة تعبر عن التألق والتميز في الاداء وان تكون خصائص المنتوج ممتازة عند مقارنتها مع معايير المنظمة أو الجمهور.[١]

ان المفهوم العام لإدارة الجودة الشاملة هو تحسين ومساعدة المؤسسات الانتاجية والخدمية للأستمرار وتقديم افضل الخدمات والازدهار ومنافسة المؤسسات الاخرى في سوق العمل. وان هذا المفهوم فيه شيء من التعقيد ضمن مؤسسات التعليم، لأن التعليم ليس سوقاً وهي مؤسسات متعددة الاغراض، لذلك تجد **سالي براون*** ان الجودة في التعليم من شأنها ان تمثل تطوير القدرات والمهارات الفكرية لدى المتعلمين، وتحسين مستوى الاستيعاب والفهم بما يساعد على فهم القضايا وحل المشكلات، وامكانية ايصال المعلومات بشكل فعال واستثمار العلم في الفرص والتصرف مع الامور. وهنا يكمن الازدهار بكيان المجتمع، اذ ان المأخذ على تلك المؤسسات تقديم افضل الموارد البشرية لتحقيق جودة المؤسسات الاجتماعية وازدهار المجتمع.[٢]

لذلك لا بد ان ننوه ان استعمال مفهوم التعليم سيرد كثيراً بين اسطر الدراسة ونرجع ذلك لعدة اعتبارات:[٣]

أ- مفهوم التعليم اوسع واشمل من التدريس، لأنه يضم تعليم القيم والمهارات والمعارف، بينما التدريس لا يشمل ذلك، اذ نقول علمته قيادة السيارة وعلمته السباحة ولا نستخدم درسته.

ب-التدريس فعل اجتماعي مخطط له ويشير لنوع خاص من التعليم، بينما التعليم قد يكون مخطط له وغير مخطط له، مثلاً قول احدهم تعلمت اشياء كثير مما حصل في العراق خلال الحرب.

---

(١) طارق عبد الرؤوف عامر وايهاب عيسى المصري، الجودة الشاملة والاعتماد في التعليم: اتجاهات معاصرة (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط١، ٢٠١٤م)، ص١٩.

* البروفيسور سالي براون: حصلت على الدكتوراه الفخرية من جامعة بليموث (٢٠١٢) ، وجامعة كينغستون (٢٠١٥)، وجامعة إدنبرة نابير(٢٠١٧)، وجامعة بورنماوث (٢٠١٨) وجامعة لينكولن (٢٠١٩). وهي أستاذة فخرية في تنوع التعليم العالي في التدريس والتعلم في جامعة ليدز بيكيت وكانت حتى يوليو ٢٠١٠ (أكاديمية) هناك. وهي أيضًا أستاذة زائرة في جامعة إيدج هيل. و زميلة أولى في جمعية تطوير الموظفين والتعليم (2010) (SEDA)، وزميلة رئيسية في أكاديمية التعليم العالي(٢٠١٠) وزميلة تدريس وطنية (٢٠٠٨).

(٢) محسن علي عطية، الجودة الشاملة والمنهج (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥م)، ص٤١.

(٣) محسن علي عطية، الجودة الشاملة والجديد في التدريس (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩م)، ص٣١.

ت–التدريس نشاط انساني مدروس يحدد فيه بدقة طبيعة وشروط البيئة التعليمية، والسلوك الذي نرغب في تعليمه للمتعلم، بينما يكون التعليم نشاط انساني يحتمل وقوع القصد او بدونه.

وفقاً لمؤتمر اليونسكو للتعليم الذي عقد بباريس عام ١٩٩٨م، إن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الابعاد ينبغي أن يشمل جميع أنشطة التعليم مثل، المناهج الدراسية، البرامج الدراسية، البحوث، الطلاب، المباني والمرافق التعليمية، توفير الخدمات للمجتمع المحلي، التعليم الذاتي الداخلي، وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دولياً.[١]

ينظر البعض الى الجودة في التعليم انها جملة الخصائص والمعايير التي ينبغي توافرها في جميع عناصر ومراحل العملية التعليمية، فيما يتعلق بالمدخلات والعمليات والمخرجات، بما يلبي حاجات المجتمع ومتطلباته، ورغبات المتعلمين، من خلال الاستخدام الفعال لجميع الموارد المادية والبشرية للمؤسسة.[٢]

حدد **ريد Reid وشو shaw** *صفات الجودة في العملية التعليمية بما يأتي:[٣]

أ– المنهاج الدراسي مناسب لحاجات الكلية واهتماماتهم واهدافهم.

ب–نسبة احتفاظ عالية ونسبة تسرب منخفضة.

ت–نظام تقويم يقيس بدقة مدى اكتساب الطلبة للمعلومات.

ث–نسبة نجاح عالية اكثر من تلك التي تحققها مقررات مرادفة وبنوعية جودة اقل.

---

* **توماس ريد** 26 أبريل 7 – أكتوبر1796، هو فيلسوف اسكتلندي، وكان مؤسس للمدرسة الاسكتلندية في الحس السليم، ولعب دوراً أساسياً في التنوير في اسكتلندا .وأمضى الجزء الأول من حياته في أبردين، اسكتلندا، حيث خلق رابطة أدبية فلسفية وتخرج من جامعة أبردين.

(١) سيلان جبران العبيدي، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، <<المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي>>، (بيروت: ٢٠٠٩م) ص٢.

(٢) رأفت عبد العزيز البوهى واخرون، الجودة الشاملة في التعليم (مصر: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م)، ص٤٤.

(٣) حسن حسين البيلاوي واخرون، الجودة الشاملة في التعليم: مؤشرات تميز ومعايير الاعتماد (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م)، ص١٢.

وضع **اوستن** معيارين لتعريف الجودة في التعليم، **الاول** التركيز على سمعة المؤسسة وشهرتها ومصادرها، فالمؤسسة التي لديها افضل التسهيلات تكون جيدة؛ **والثاني** تطبيق الجودة في التعليم ينبغي ان يعزز ويقوى عن طريق تطبيق فلسفة تحسين الجودة.

ارتبط مفهوم الجودة في التعليم عند بادئ الاهتمام بفحص الجودة الذي يقتصر على نتائج المؤسسة النهائية من خلال مقارنة وقياس الاختبارات النهائية دون مراجعة القدرات والمهارات الادراكية والسلوكية، ثم تحول الى مرحلة توكيد جودة التعليم الذي يعتمد على بناء منظومات لإدارة الجودة.[١]

لذلك فأن عمليات ومعايير وخصائص جودة التعليم تلك شهدت مراحل عديدة حتى ارتقت الى مستوى ينظم عمل المؤسسات، وتمأسست لتدخل الطور الاكاديمي وتبنى بصيغ نظرية، واقسام لا تكاد مؤسسة تخلو منها، وتمثل تلك المراحل ما يأتي:[٢]

أ- **الفحص (Inspection)**: التأكيد على فحص وتفتيش واختبار المنتج ومطابقته مع المواصفات الفنية، واذا كان المنتج مطابق لتلك المواصفات يتم تسليمه الى العميل، اما اذا لم يتطابق معها يتلف ويمنع التعامل به.

ب-**ضبط الجودة (Quality Control)**: استخدام الادوات والانشطة المختلفة التي تضمن المحافظة على مواصفات المنتج، ويتم من خلال التأكد من ان تصميم المنتج مطابق للمواصفات، وأن الانتاج وما بعد الانتاج مطابق ايضاً.

ت-**توكيد الجودة(Quality Assurance)**: تشمل عملية التخطيط للجودة، بالاعتماد على الوقاية بدلاً من الفحص الذي يكتشف الخطأ بعد فوات الاوان؛ من خلال توجيه العمليات والاجراءات اللازمة للوقاية من وقوع الاخطاء منذ البداية وفي كل مرحلة من مراحل المؤسسة.

---

(١) امل فتحي عقل، طوير معايير التميز في التعليم الجامعي العالي (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع ،٢٠١٥م)، ص٣٧.

(٢) محمد صادق اسماعيل، مصدر سابق الذكر، ص١٦-١٧.

ث-ادارة الجودة الشاملة(Total Quality Management): التأكيد على جودة العمليات فضلاً عن جودة المنتج، بالتركيز على العمل الجماعي ومشاركة العاملين واندماجهم، فضلاً عن التركيز على العملاء والموردين.

اجرائياً فأن للجودة في التعليم ضرورة الاخذ بتوكيدات ادارة الجودة الشاملة باعتبارها عملية ملازمة لكل انشطة ومراحل المؤسسات، اذ لم تقتصر اهداف ورؤى المؤسسات على فحص النتاجات البشرية والاسهامات الثقافية فحسب، ولا على ضبط تلك المدخلات والمخرجات، بل التركيز على عمليات اكثر اهمية وشمولية في التأثير على جودة التعليم، وان اخراجها من معايير الجودة في الثلاث مراحل الاولى ينتج مظاهر عديدة من الهدر على مستوى التعليمي، ويضعنا امام قضايا اضيق اخذت نصيبها من الاهتمام(الهدر المدرسي: التسرب والرسوب)، لذلك الادارة الشاملة للجودة في اطار المؤسسات التعليمية تضم في ركائزها ايضاً نتاجات اعضاء الهيئة التعليمية، حاجة المجتمع والسوق، سلامة وضمان البنى المكانية والتحتية للمؤسسات بما يطابق المعايير العالمية، واهمية المناهج والادوات وحداثيتها، واساليب ادارة المؤسسات والمنتجات البشرية؛ وغيرها من المراحل والمحطات التي تشملها المؤسسات التعليمية، والتي تؤثر على تصنيفات الجودة من جانب، وتلد هدراً على المستوى البشري والمعرفي.

المبحث الثاني/ مؤشرات و معايير جودة التعليم العالي وفق أشهر التصنيفات العالمية.

التصنيفات العالمية الشهيرة:

أ- تصنيف شنغهاي(Academic Ranking of World Universities):

أنطلق هذا التصنيف ٢٠٠٣م، بداية من دراسة لثلاثة من اعضاء هيئة التدريس في كلية التربية للدراسات العليا في جامعة شنغهاي، لتقييم مستوى التعليم والجودة في جامعة شنغهاي، بمقارنته مع جامعات العالم، من خلال تقييم (١٠٠٠) جامعة حول العالم، وتصنيف افضل (٥٠٠) جامعة، اذ يعتبر اول تصنيف عالمي للجامعات، ولاقى اهتمام المؤسسات العالمية ووسائل الاعلام، وبدأت الجامعات تعمل من اجل تحقيق ترتيب افضل ضمن التصنيف.

يعتمد تصنيف شنغهاي لجودة التعليم الجامعي على معايير محددة بدقة وهي:[١]

١. جودة التعليم: ونسبة هذا المعيار (١٠%) من التقييم، ويشمل الجوائز العالمية المرموقة التي يحوزها الطلبة الخريجين، مثل جائزة نوبل، وميداليات فيلدز وجوائز اخرى للتميز في التخصص.
٢. جودة اعضاء هيئة التدريس: يقاس بنسبة (٢٠%) من التقييم، ويشمل اعضاء هيئة التدريس الحائزين على جوائز مرموقة، مثل جائزة نوبل، وميداليات التفوق التخصصي، في الفيزياء والكيمياء والرياضيات والطب والاقتصاد.
٣. جودة الباحثين الاكاديميين: ونسبة هذا الوزن من التقييم (٢٠%)، ويقاس بأعداد الباحثين اصحاب الاستشهادات العالية، للأبحاث في المجلات العالمية، وفقاً لقواعد بيانات (Thompson scientific) .
٤. جودة الاداء البحثي: ويقاس هذا المعيار من خلال مؤشرين، الأول ونسبته (٢٠%) من التقييم يقاس من خلال عدد المقالات البحثية المنشورة في مجلات عالمية محكمة، وفهارس العلوم والعلوم الاجتماعية. الثاني ويعطى نسبة (٢٠%) من التقييم، ويقاس بأعداد المقالات المكشفة في كشاف الأستشهادات للعلوم والعلوم الاجتماعية.
٥. الاداء الاكاديمي مقابل حجم الجامعة: يعتمد تصنيف شنغهاي على قسمة المعايير الخمسة السابقة على اعداد الهيئة التدريسية في التخصص المحدد، وفي حاصل يصعب الحصول على اعداد الهيئة يكتفي التصنيف بالمؤشرات السابقة لوضع التقييم، ونسبة هذا المعيار (١٠%).

---

[١] محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية (مصر: مؤسسة الامة العربية للنشر والتوزيع ط١، ، ٢٠١٨م)، ص٢٠١-٢٠٢.

بحسب الإصدار الاخير لتصنيف شنغهاي عام ٢٠٢٢م، و بناءً على تلك المعايير تصدرت التقييم جامعات، هارفارد، ستانفورد، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، جامعة كامبردج وكاليفورنيا، بالمقابل كل جامعات العراق هي خارج التصنيف العالمي للجامعي لعام ٢٠٢٣م، ولم تحقق اي جامعة داخل العراق المتطلبات الجيدة لمعايير التصنيف لتكون ضمن اول ٥٠٠ جامعة عالمية مصنفة.

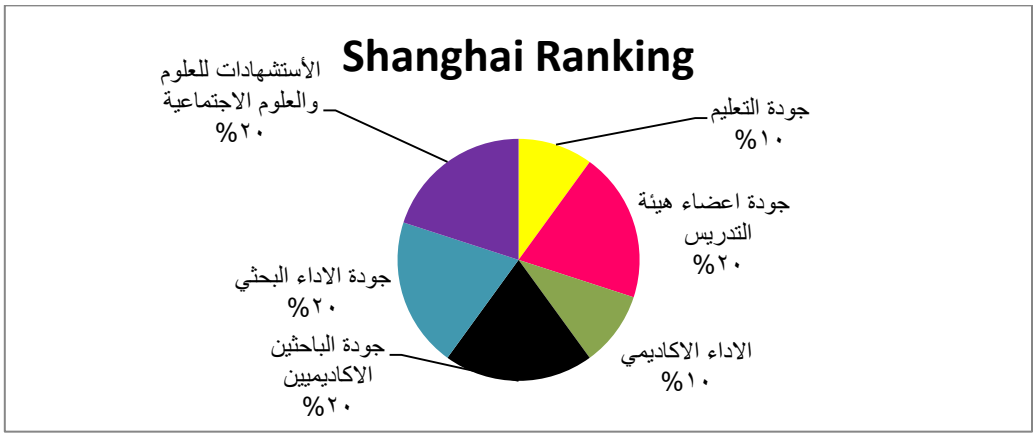

ب-تصنيف كيو آس للجامعات العالمية(Quacquarelli Symonds Limited):

يعد من اشهر التصنيفات العالمية لجودة الجامعات، تابع لشركة بريطانية رائدة في المجال، تنشر سنوياً منذ انطلاقه عام ٢٠٠٤م، بالشراكة مع مؤسسة التايمز التي انفصلت عنها عام ٢٠٠٩م؛ هَدف التصنيف مساعدة الطلاب لاختيار افضل البدائل الجامعية، بعد ان طرأ عليه تطورات كبيرة، يدرس التصنيف ٣٠٠٠ جامعة لأختيار افضل ٨٠٠ جامعة من خلال البحث، التعليم، التوظيف، والنظرة الدولية.

خلال اصدار ٢٠٢٢ قارن التصنيف وحلل .١٥٢٠٠ برنامج جامعي فردي تُدرس في ١٥٤٣ جامعة في ٨٨ موقعا عبر العالم في ٥١ تخصصا أكاديميًا. تصدرت جامعات كامبردج، اوكسفورد، ستانفورد، كامبردج المملكة البريطانية، وهارفارد؛ و برزت ٥٢ جامعة عربية، وقد برزت الجامعات العربية ٥٧ مرة في التصنيف حسب تخصص الكلية (الآداب والعلوم الإنسانية، الهندسة والتكنولوجيا، علوم الحياة، العلوم الطبيعية، العلوم الاجتماعية)، مع حصول ٣٠ منها على مراتب افضل من التصنيف السابق، ولدى

مصر أكبر عدد من الجامعات المصنفة، تليها المملكة العربية السعودية وبعدهما الإمارات العربية المتحدة،[1] والعراق ٥ جامعات مصنفة فقط هي بغداد، المستنصرية، الكوفة، بابل والبصرة.

يعتمد التصنيف ستة معايير لتصنيف جودة الجامعات وهي:[2]

١. السمعة الاكاديمية (٤٠%): يتم قياسه من خلال إجراء تقييم الخبرات للبرامج الاكاديمية لكل جامعة في خمس مجالات؛ العلوم الطبيعية، العلوم الانسانية، العلوم الهندسية، العلوم الحيوية والعلوم الاجتماعية؛ من خلال تقييم رأي (٣٦٠٠) اكاديمي حول العالم ومقارنتها خلال ثلاث سنوات، ويتم مراعاة التباين الجغرافي ولا يسمح مشاركة الأكاديميين من نفس الجامعات في التقييم.

٢. سمعة صاحب العمل(١٠%): إجراء مسح استقصائي يسمح للطلبة تحديد واختيار افضل الجامعات ذات السمعة الجيدة في سوق العمل، من خلال أخذ رأي (٢٨٨٠٠) من ارباب العمل حول الجامعات التي تقدم افضل الخريجين للمؤسسات.

٣. نسبة التدريسيين الى الطلبة(٢٠%): مؤشر يوفر نظرة جيدة لتوفير احجام الفصول وتوفير الرقابة الفردية، من خلال مراعاة أعداد التدريسيين مع أعداد الطلبة.

٤. الاستشهادات لكل اعضاء هيئة التدريس(٢٠%): معيار المؤسسة لتقييم تأثير الجامعات وباحثيها على مستوى البحث العلمي العالمي، من خلال عدد الاقتباسات، لقياس اهمية وجودة البحوث التي ينتجها الباحثين ضمن تلك الجامعات، ويتم قياس ذلك من خلال مستودع (SCOUPS)، وهي أكبر قاعدة بيانات في العالم للأبحاث و الأستشهاد، ويتم ذلك من خلال جمع العدد الكلي للأقتباس من ابحاث الاكاديميين خلال اخر خمس سنوات ومقارنتها مع عدد اعضاء هيئة التدريس.

٥. نسبة اعضاء هيئة التدريس الدولية(٥%) والطلاب الدولية(٥%): يهدف المؤشر لتقييم مدى نجاح الجامعات في استقطاب الطلبة واعضاء هيئة التدريسي الاجانب، ويتمثل بسمعة وتأثير الجامعة من جانب، وإسهام برامج التعاون الدولي بين الجامعات.

---

(١) طارق قابيل، الجامعات العربية تتقدم في تصنيف "كيو إس" الدولي لعام ٢٠٢٢، مقال منشور على موقع قناة الجزيرة، ١٣-٤-٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٣٠-٨-٢٠٢٢، https://2u.pw/JuqDwS .

(٢) أنظر: سماح محمد سيد أحمد، التصنيفات العالمية للجامعات نماذج نظرية وتطبيقية (مصر: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م)، ص٨٩-٩٠.

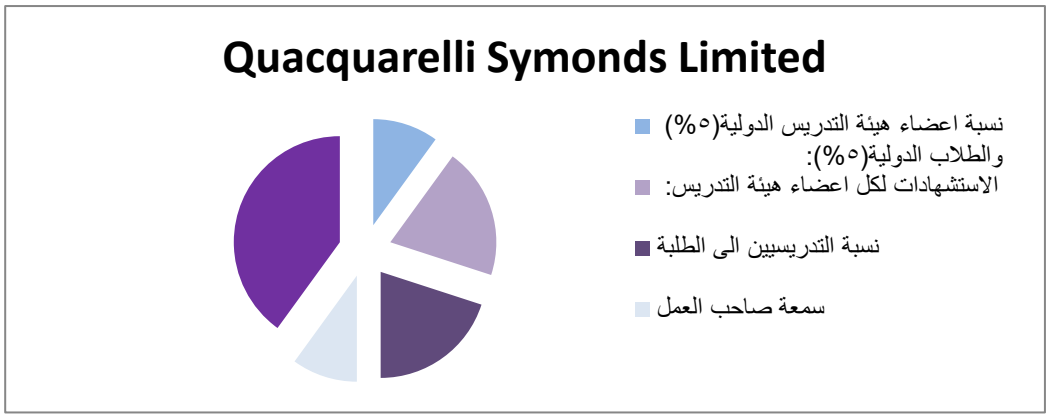

ت-تصنيف التايمز البريطاني (THE)Times Higher Education World University Rankings:

أستحدث تصنيف التايمز بعد انفصاله عن تصنيف QS عام ٢٠٠٩ معايير حديثة وعمل على تطويرها من خلال الاهتمام في وضع مؤشراته على اهداف التنمية المستدامة السبع عشرة المعتمدة من قبل منظمة اليونسكو التي تهتم بالفرد والمجتمع واستدامة، يستند التصنيف على بيانات موثوقة عن اداء الجامعات، ويجري التقييم عليها بوضعها في ميزان ١٣ معيار شمولي بطرق موضوعية علمية، من اجل وضع ترتيب للجامعات وبيان مدى توافر الشروط العلمية والبحثية لجودة البيئة التعليمية، بما يخدم الطلاب والاكاديميين، العائلات والمؤسسات، قادة المجتمع والحكومات.

أعتمد التصنيف على خمسة معايير رئيسية يتفرع منها ثلاثة عشر معياراً وهي:[١]

١. البيئة التعليمية(٣٠%):

- ١٥% لقياس السمعة البحثية و التعليمية للجامعات ويتم حسابها بجمع نتائج استبيانات بحثية عالمية يشارك بها علماء و باحثون من كل انحاء العالم بما يفوق 21000 استبيانات نتائج استبيانات شركة ثومبسون رويترز .
- ٤,٥% نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلبة.
- ٢,٢٥% نسبة طلبة الدراسات العليا الى طلبة البكالوريوس التي تعكس نشاط البيئة البحثية للجامعة.

(١) عمر خلدون عبد الرحمن واخرون، دليل التصنيفات العالمية موقع جامعة الأنبار (الانبار: وحدة التصنيفات العالمية ٢٠٢٠م)، ص٥٢-٥٨.

- ٦% عدد شهادات الدكتوراه الممنوحة من الجامعة، مع عدد اعضاء الهيئة التدريسية و تنوع التخصصات.
- ٢,٢٥% ميزانية الجامعة مقارنة بأعداد هيئة التدريس مع الاخذ بنظر الاعتبار القوة الشرائية للدولة والوضع الاقتصادي.

٢. البحث الاكاديمي(٣٠%):

- ١٨% استقصاء سمعة الجامعة مقارنة بالجامعات، من خلال الاعتماد على استبيان سنوي يفوق ٢١٠٠٠.
- ٦% الدخل السنوي المتأتي للجامعة من خلال الابحاث التي تنتج عنها.
- ٦% عدد الابحاث المنشورة في مجلات عالمية محكمة مع عدد اعضاء الهيئة التدريسية ومجال البحث.

٣. الاستشهادات العلمية(٣٠%):

التأثير البحثي للجامعة، حيث يتم حساب عدد الاستشهادات الخاصة بأبحاث الجامعة والموثقة ونوعية تلك الابحاث، لتحديد الابحاث الاكثر استشهادًا في العالم.

٤. الدخل المالي الناتج عن التعاون مع القطاع الصناعي(٢,٥%).

٥. النظرة العالمية للجامعة (٧,٥%):

- ٢,٥ نسبة الطلبة المحليين للأجانب، لقياس درجة تأثير الجامعة في استقطاب الطلبة الاجانب.
- ٢,٥ نسبة اعضاء الهيئة التدريسية المحليين مقارنة بالأجانب، لقياس قدرة الجامعة على استقطاب الكفاءات.
- ٢,٥ نسبة وجود الباحثين من جامعات عالمية ضمن الابحاث المنشورة من قبل اعضاء الهيئة التدريسية في مجلات عالمية محكمة.

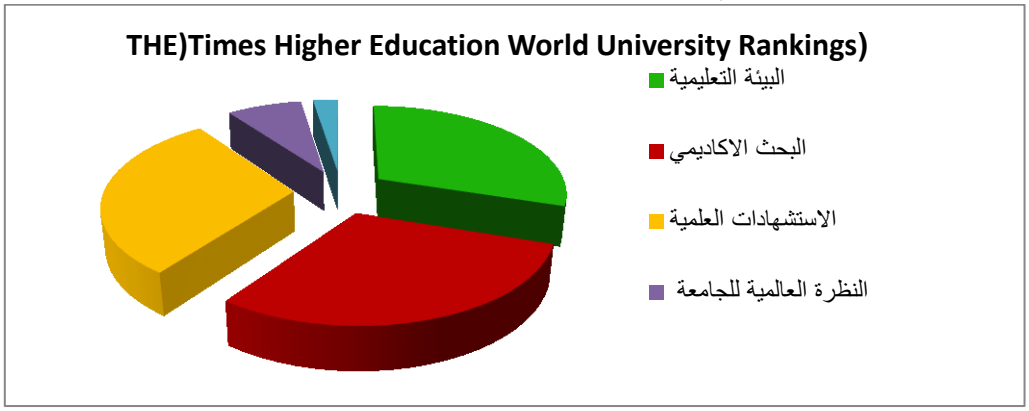

الفصل الثالث/ الجودة الشاملة في المجال التعليمي.

المبحث الاول/ معايير الاعتماد المؤسسي –معايير الجودة في المجال التعليم.

المبحث الثاني/ مؤشرات تدني جودة التعليم العالي.

الفصل الثالث/ الجودة الشاملة في المجال التعليمي.

المبحث الاول/ معايير الاعتماد المؤسسي –معايير الجودة في المجال التعليمي:١

شَهد العالم في الآونةِ الاخيرة طَفَرات تَطور كبيرة ساعَدت في تَحسين عمل المؤسسات مِن خِلال تَكنلوجيا الاتصال التي سهلت حركة المعلومات، و أسهمت في تغيير شكل المفاهيم والمتغيرات للمؤسسات الانتاجية والخدمية، وإضفاء صُبغة جديدة على مفاهيم التجارة، حركة المعلومات، رؤوس الاموال، تبادل المعارف، والتحرر الفكري، الاجتماعي والاقتصادي؛ ساعد هذا الانفتاح بعد موجات العولمة والتعاون الدولي، لتنامِ دور المعرفة باعتبارها العنصر الاساسِ لتطور المجتمعات، بعد المراحل العديدة للتنمية البشرية المستدامة التي بدأت باقتصاد المادة وبلغت اقتصاد الفكر، وتنمية الانسان والمعارف، إزاء تلك التركيزات والاهمية الكبيرة للاقتصاد المتجدد برزت الكثير من التحديات والفجوات بين مؤسسات التعليم وسباق التطورات، لذلك نشأت حاجة ملحة لمواجهة تلك المتغيرات والبحث عن سبل جديدة للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي من خلال وضع معايير عالمية تحدد خلالها جودة التعليم العالي وتصنف نوعيات التعليم وهي:

١. **مَعايير مُرتَبِطة بالطالب:** مستوى التعليم الذي يقدم للطلبة ونسبة عدد الطلاب الى التدريسيين، كذلك نوعية الطلبة ومعايير القبول في الجامعة، والخدمات التي تقدم للطلبة من اقامة وخدمات صحية ورعاية المعوقين والمتفوقين. الى جانب مؤشرات الاهتمام بالخريجين، الانشطة والفعاليات الطلابية، واثر الطلبة داخل وخارج المؤسسة.

من حيث الواقع تتفاوت أعداد الطلبة بالنسبة للتدريسيين بين الجامعات والاقسام التخصصية، اذ تنعدم المركزية في ضبط تلك المعايير المهمة للتميز وضمان جودة المؤسسة التعليمية، فهناك اقسام تزيد اعدادها تلك الاسس، واخرى تقل فتقل الى جانبها جودة العملية التعليمية، ومثال ذلك تتقارب اعداد طلبة قسم علم الاجتماع جامعة الانبار وجامعة الموصل، من حيث العدد والمراحل(بكالوريوس صباحي و مسائي– دبلوم سلام– ماجستير) الا في مرحلة الدكتوراه التي

(١) قسم الضمان والجودة جهاز الاشراف والتقويم العلمي، تقرير التقييم الذاتي لمعايير الاعتماد المؤسسي الوطنية (الانبار: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ٢٠٢٠).

تقدم في جامعة الموصل ولم تتوافر في جامعة الانبار، لكن الاختلاف الجوهري الذي يتعارض مع معيار الجودة النسبية بين الطلبة والتدريسيين، هو ان قسم علم الاجتماع جامعة الموصل يضم ٤٤ تدريسي، بينما جامعة الانبار ١١ تدريسي فقط.

بحسب تقارير التقييم الذاتي للجامعات للعام ٢٠١٩م، ضمن معيار الطلبة والخدمات الطلابية، تفتقر معظم المؤسسات لأبرز الخدمات التي تتطلب تحسين مثل برامج ارشادية للخدمات الطلابية(شهادة–مقررات–درجات علمية– متطلبات القبول–الرسوم– الاداريين–اعضاء الهيئة التدريسية والقابهم)، و وحدات دعم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

من جانب اهتمامها بالخريجين، لا تقدم المؤسسات تلك دراسات ميدانية بمؤشرات فرص العمل المحتملة والمستحدثة. كما تتطلب تحسين الانشطة والفعاليات الثقافية والرياضية والفنية وتشجيع الطلبة للمشاركة بها، وتحسين الانظمة والادلة الارشادية التي تستقطب الطلبة الاجانب، وتحسين عملية التواصل مع المؤسسات والجامعات لجلب المنح الدراسية.

٢. **معايير الهيئة التدريسية:** مهارات وخبرات التدريسيين ضمن المؤسسة التعليمية، من حيث عدد البحوث والانجازات والشهادات وبراءات الاختراع ونوعها، ودرجة اسهام التدريسيين في تعليم ونقل الخبرات والمهارات، ورفع مستوى جودة العلم وكفاية المتعلمين. وتضم عناصر الية اختيار اعضاء التدريس، كفاءتهم، البيئة التعلمية لأعضاء هيئة التدريس، والخدمات الداعمة لأعضاء هيئة التدريس.

بالرجوع الى تقييمات معايير الاعتماد المؤسسي، نلتمس بعض النقاط التي تتطلب تحسين ضمن كل عنصر من عناصر هذا المعيار، منها عدم توفر خطة برؤى مستقبلية لاختيار اعضاء هيئة التدريس وتخصصاتهم، ولا تعمل المؤسسة على توفير المتطلبات البحثية لأعضاء هيئة التدريس، ولا توجد تعليمات واضحة لاستخدام اساليب التعلم والتعليم.

٣. **معايير المناهج الدراسية:** تتطلب المنهجيات التخصصية مواكبة التحولات التي تلاحق المجتمعات، بحيث تجعلها تتخذ أنماطاً جديدة ومختلفة، حيث تنتج ثورة المعلومات والتقنيات اسهامات جديدة ومتسارعة فاقت حجم الادراكات والتدبيرات الاجتماعية، لذلك ينبغي ولوج تحديثات مستمرة للمؤسسات ومنهجياتها لتكون متوافقة مع سباق التطورات، لاسيما وان معايير

الجودة اصبحت تربط مؤشرات تقنية اتصالية علمية مهمة لإدارة المؤسسات وبناء المعلومات وصقلها، اذ لم تعد المنهجيات و الطرائق التقليدية نافعة في التعليم، عندما ايقنت المؤسسات اهمية تنمية الانسان واستدامة الاستثمار في العقول، كونها الاساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حتى ثبت التعليم الحواري منهجاً للمؤسسات التعليمية في فضاء مليء بالمعلومات وطرائق متعددة ويسيرة للوصول اليها.

التفكير النقدي مهارة مهمة للأبتكار والابداع، وهو مؤشر اساس ضمن معايير التنافسية العالمية التي تركز على مهارات القوى العاملة في المستقبل، اذ يعد التفكير عامل مهم لإسهام رؤوس الاموال داخل المؤسسات، يضم المدرس مهارة معينة ضمن كل مفردة من مفردات المنهج، تسهم في تطوير ملكة التفكير النقدي، وتنمي مهارات التحليل، التفسير، الربط، الاستنتاج، وصياغة المستقبل؛ وهي التفاتة مؤسساتية مهمة سارت عليها الدول المتقدمة بسابق ثلاثة عقود واكثر، اذ اعتمدت سنغافورة تجربة تنمية مهارات التفكير النقدي، التي صنفت النظام التعليمي من افضل انظمة العالم، وحققت نجاحات كبرى في المجال الاقتصادي والصناعي والرياضي، عندما طرح الرئيس السنغافوري مبادرة لتطوير التعليم تحت شعار(مدرسة تفكر... وطن يتعلم)،وانتقل بمفهوم التربية من التلقين على التذكر والحفظ إلى تعليم مهارات التفكير والتقصي الذاتي، من خلال العديد من الاصلاحات المنهجية اهمها: تقليص المواد الدراسية والتخفيف من أعباء التدريس لمنح فرصة أكبر للأنشطة التفاعلية وشد التركيز على مهارات التخصص، استخدام تكنولوجيا التعلم والاستفادة منها في مختلف أوجه العملية التعليمية وتنمية مهارات التفكير وقدرات التواصل الفعال والعمل الجماعي من خلال ما يقدم من مناهج وأنشطة صفية ولا صفية.[1]

على هدى ذلك وبحسب معايير الاعتماد المؤسسي اغلب الجامعات العراقية تتطلب تحسين للمناهج، اهدافها، محتوياها، والاستراتيجيات المعتمدة خلالها، مثل مراعاة اهداف المنهج فلسفة الدولة وحاجات السوق، اكساب الطلبة مهارات المنهج بطريقة قابلة للقياس والتطبيق وصقل مفاهيم

(١) رنيم حامد الحربي، <<برامج تطوير مهارات التفكير الناقد في مدارس التعليم العام بدولتي سنغافورة واستراليا وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية>>، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد ٥، العدد ١٢، (السعودية: ٢٠٢١م)، ص١٢٥-١٢٦.

التخصص الاساسية، مراعاة البرنامج الاكاديمي حاجات الفرد والمجتمع، توفير مستلزمات ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة(طرائق ووسائل تقنية)، تطبيق استراتيجيات تشجع التفكير الناقد وحل المشكلات، استعمال طرائق التعلم الالكترونية، والتأكد من ان مخرجات البرنامج الاكاديمي تتوافق مع المعايير العالمية.

٤. **معايير الادارة والحوكمة:** تمثل القيادة والإدارة المؤسساتية الوجهة الأولى والشاخصة لضبط ووصول متميز الى معايير الجودة في التعليم، من خلال الادارة يُخّتار الإداريين و القيادات، ويتم تدريبهم وصقل مهاراتهم الادارية، كما تشمل تطبيق النظام القائم بين التشكيلات الرئيسة وتحديد نوع العلاقات، وضبطها بحقيبة الاخلاقيات ومعايير الامتثال والشفافية المؤسسية، كما تهتم ببناء مقومات تقوية المؤسسة من تدريب وتطوير مهارات وقدرات المنتسبين.

لذلك يقع هذا المعيار في العديد من نقاط الضعف، والتي تتطلب تحسين بحسب معايير الاعتماد المؤسسي للجامعات، فأن المؤسسة لا تشرك الخريجين والاكاديميين والمجتمع في وضع خطط لتطوير المؤسسة، ولا تتوفر ضوابط ومعايير محددة لاختيار الجهات الخارجية والتعاقد معها، ولا يتوفر نظام ضوابط اخلاقية لاستخدام التقنيات الحديثة، ولا تمنح المؤسسة حرية مطلقة للأكاديميين والطلبة في التعبير عن آرائهم فيما يخص قضايا الجامعة.

٥. **معايير الإمكانات المادية:** تعد الامكانات المادية والمالية احدى ابرز مفاهيم نظرية الممارسة الاجتماعية، وهي شكل من اشكال القوة بالنسبة للمؤسسات، اذ ترتقي المؤسسات التعليمية طردياً مع ازدياد الاهتمام والانفاق عليها، ومنها تتقدم اوجه الانتاج المعرفي؛ من خلال الانفاق الملائم تتمكن المؤسسات من منح الاجور المستحقة، وتطوير البنى التحتية للمؤسسات، وتوفير مستلزمات التعليم الجيد، وحصول تقدم على مستوى الدعم والتحول التقني؛ وبما ان الدعم المادي هو المحرك الاول لتطوير المؤسسات وتحريك عجلة المعايير الاخرى، فأن تحديد نسب الانفاق بطريقة ما هو موجود ، وتقصير والغاء بحسب الخطط المتغيرات الاجتماعية، دون رصد ثابت ومخطط له بطريقة الطوارئ، يجعل عمل المؤسسات متراجع، متلكئ، ومهدور على اوجه رأس المال كافة.

جدول(١) يبين نسبة الانفاق على التعليم

نسبه الانفاق على التعليم من اجمالي النفقات[١]	
5.61	2004
5.58	2005
5.28	2006
6.99	2007
8.32	2008
10.02	2009
9.43	2010
9.95	2011
8.74	2012
8.48	2013
8.8	2014
14.02	2015
13.72	2016
5.17	2017
5.09	2018
4.52	2019
5.24	2020

بحسب إحصائيات نسبة الانفاق على التعليم في العراق، ومتطلبات معايير الاعتماد المؤسسي، لا يخلو معيار الامكانات المادية من الحاجة الى التحسين، وما يلوح بأفق المؤسسات التعليمية هو تحسين تنويع مصادر تمويل الجامعة، ذلك المؤشر الذي تفتقد اليه الجامعات الحكومية في العراق، عندما قطعت الجامعات المتقدمة شوطاً كبيراً في تفعيل الجامعة داخل المجتمع من خلال انشاء ورعاية مشاريع استثمارية خدمية، بجهود رؤوس الاموال البشرية. الى جانب تحسين خطة موارد لمواجهة المخاطر، وتحسين عدد القاعات الدراسية والمختبرات والمكاتب والمعامل، و تحتاج المؤسسة التعليمية الى تطبيق معايير الجودة الخاصة بالبنى التحتية، وتوفير اجهزة الحاسوب والتقنيات من حيث العدد والنوعية

(١) سامر سليم كاظم واحمد عبد الله سلمان الوائلي، <<تحليل وقياس اثر الانفاق الحكومي على بعض مؤشرات قطاع التربية والتعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، مجلة واسط، العدد ٥٢، مج ١٨،(واسط، ٢٠٢٢م)، ص٧٦١.

والادامة، واستخدام تلك التقنيات ضمن انشطة المؤسسة وبالأخص الصفية، لتكون اساليب التعليم الجيد والمتطور وتشكل نتاج قوي ومهاري في استخدام التكنلوجيا قادر على ادارة المؤسسات الاجتماعية.

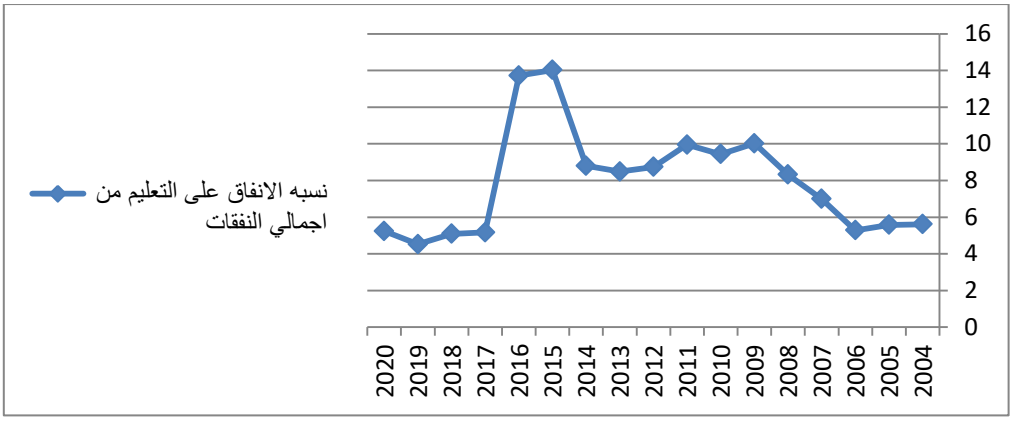

٦. **معايير العلاقة بين الجامعة والمجتمع:** التعليم في العراق لازال تقليدياً في تعامله مع المجتمع، و لا يواكب التطورات، ويحتاج الى عمليات كبيرة وطفرة نوعية على مستوى المنهجيات والسياسات، من حيث استبدال ودعم فائق للجانب التعليمي، في استحداث تخصصات حديثة نتجه من خلالها صوب انتاج رؤوس اموال بشرية تسهم في تطوير الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للعراق.

ان التركيز على تضمين الاهتمامات العالمية الحديثة جوهر العلاقة بين الجامعة والمجتمع، كَون الموارد البشرية التي تُرفد بها المجالات الاجتماعية، تسهم في تطوير حركة السوق الاقتصادي، وبناء مفاهيم وقيم اجتماعية تعزز من قدرة المجتمع للأرتقاء الثقافي، وتشكيل معايير اجتماعية تلائم الفكر الاجتماعي الحديث؛ ويمكننا ان نقارن هذا التراجع والفكر التقليدي من حيث العلاقة بين الجامعات والمجتمع، بين مجالين اجتماعيين متقاربين اقليمياً، متباعدين فكرياً ومنهجياً، (العراق–الامارات) الاول لازال يجتهد لتوفير المياه والطاقة الكهربائية، ويواجه معوقات انتشار الفقر والبطالة، وتراه يناجي اقصى طموحاته؛ وأخر تجاوز تلك الاهداف منذ عقود، وهو يجاري الدول المتقدمة، بالتقدم التقني واطلاق تجارب المدن الذكية، ومدينة كوكب المريخ، واستراتيجية الطاقة النظيفة.

أن تلك الاهداف والاستراتيجيات التي نرى سقفها عالي بالنسبة للمجتمع العراقي، ما هي الا طفرات نوعية تجسد العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وتوجهات جديدة نحو مصادر الطاقة الجديدة، ومنابع المعرفة الحديثة، وبيان واضح لاهتمام الدول المتقدمة بالتخصصات والمهن الجديدة لسوق العمل العالمي

امثال، علم الاحياء الاصطناعية، الذكاء الاصطناعي و الروبوتات والاتمتة، العلوم الحاسوبية تكنلوجيا انترنيت الاشياء(مدن ذكية، ملابس ذكية، مراقبو صحة، ابنية ذكية)، تكنلوجيا النانو في الطب والصناعات الجزئية واجهزة الروبوت النانونية، الحوسبة الكمية، الطباعة البيولوجية ثلاثية الابعاد ورباعية الابعاد، طائرات بدون طيار، زيادة الذكاء الفرضي والجماعي، خبراء في الصحة الشخصية(مختصون في مجال مكافحة الشيخوخة، مختصون في تعزيز الصحة العقلية، ممرضون، مساعدو كبار السن، منظمو جينات، اخصائيون في مجال التحفيز العصبي للدماغ، مصممون ومهندسون في مجال التعديل الجيني)، قطاع الفضاء وتعدين الفضاء (ادارة اطلاق المركبات للفضاء، فرق مصممون لتطوير تجربة زوار الفضاء، خبراء في تقليل الاثار المترتبة على زيارة الفضاء، خبراء في اخلاقيات صناعة الفضاء، المستكشفون والمساحون للكويكبات والاجرام السماوية، اخصائيون في اطلاق عمليات التعدين من الكويكبات والاجرام السماوية، مشغلون الروبوتات لعمليات التعدين من الكويكبات والاجرام السماوية، علماء في المواد الموجودة على الكويكبات والاجرام السماوية، مديرو لتحليل البيانات الخاصة بالكويكبات والاجرام السماوية، قطاع المياه –حاصدات المياه من الغلاف الجوي(شبكات الضباب)وهو واحد من اهم الاختراعات حالياً في مجال توفير المياه من المصادر المتجددة، الطيارون الفضائيون، والمرشدون السياحيون والمهندسون المعماريون[١].

نحدد بناءً لمعايير الاعتماد المؤسسي للجامعات فأن العلاقة بين الجامعة والمجتمع تتطلب تحسين العديد من المعايير لتسهم الجامعة في رفد ايجابي للمجتمعات، والتحسين يشمل تعاون المؤسسة مع المنظمات، وبرامج تدريب الطلبة في مؤسسات متخصصة داخل المجتمع، وتفعيل برامج توعية حول الادمان ومحو الامية، فضلاً عن قياس مدى رضا الجهات المستفيدة من خدماتها ونقاط الوهن ومقترحات التحسين، ومن حيث اعلان المؤسسة عن انشطتها عبر وسائل الاعلام والانترنت، وحتى اعداد تقارير سنوية لمدى اسهامها في المجتمع.

(١) عبدالرحمن نجم المشهداني، استشراف مستقبل مواكبة التعليم مع متطلبات سوق العمل في العراق2050 (بغداد: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٢)، ص٦-٧.

المبحث الثاني/ مؤشرات تدني جودة التعليم العالي:

العديد من المؤشرات تدل على تدني جودة المؤسسات الخدمية او الانتاجية لا بد ان نعرج عنها، لأن تدني الجودة في مؤسسات التعليم يدل على مؤشر من مؤشرات الهدر الاجتماعي التي سيتم استنباطها وفقاً لرؤى نظرية وارقام احصائية، من الطبيعي ان اهمال بعض الاسس الضابطة والاسراف في المظاهر الخاطئة لإدارة المؤسسات وإنتاج الموارد، الى جانب الوقوع في زوبعة التأثيرات الاجتماعية والسياسية يضعف من اداء تلك المؤسسة بالتالي تكون نتاجاتها مهدرة وتتعدد عندها مظاهر الهدر الاجتماعي بين المادي والمعنوي، المعرفي والبشري، وابرز تلك المؤشرات سنعمل على ربطها ربطًا علميًا بالاستناد على الحقائق الاجتماعية، وتوضيح علاقتها بمؤشرات الهدر داخل مؤسسات التعليم وهي:[1]

أ- **التأخير، ضياع الفرص، التأجيل، الإلغاءات، وإعادة العمل:** يعد الوقت جوهر العملية الانتاجية، والعامل الاساس لتشكيل كامل حلقات دائرة النتاج الفعال، وان الاستثمار بالوقت ضمن عمليات المؤسسة التعليمية، يغطي كامل وحدات البناء، ويمنح الموارد البشرية القدرات والمهارات الكافية للعمل والاسهام ضمن المجالات المختلفة، ان كل هابيتوس يترسخ في مرحلة معينة وبوسيلة تطبع مختلفة، قد تكون بالتنشئة او التعليم او التدريب، وبوقت محدد للبناء، لاسيما والهابيتوس التخصصي الذي يبنى خلال المؤسسات التعليمية، وان التأخير في الوقت يهمل جزءاً كبيراً من المهارات، وازدياد مظاهر الالغاء والتأجيل، يكون عائق امام منح المعلومات القسط المريح للبناء والترسيخ، الى جانب الغاء الكثير منها، كل تلك المظاهر تستشري عندما يهدر الوقت ويستنزف بأشكاله(الضياع، التأجيل، التأخير والالغاء)، ومثال ذلك ان ضياع ١٥ دقيقة من كل ساعة دراسية بالتأخير وعدم الاهتمام، خلال فصل دراسي واحد بمعدل ١٥ ساعة دراسية، يتراكم ويهدر ٣ وحدات و٤٥ دقيقة خلال الفصل الواحد، وبذلك يهدر ما لا يقل عن ٤ مفردات، اي اجتزاء للبرنامج الدراسي و عدم تغطية جميع معلومات المنهج، لاسيما وان النظام الفصلي يتطلب اكمال المنهج الدراسي خلال الكورس والاستقرار وقلة العطل والتأجيل، ويشترط التعويض وعد الالغاء وهذا ما لم نلحظهُ عند جامعاتنا وهو صورة واضحة من صور الهدر الاجتماعي داخل

[1] محسن علي عطية، الجودة الشاملة والمنهج، مصدر سابق، ص٤٧.

الانظمة التعليمية. ودون ادنى شك ترتفع نسبة الهدر عند النظام التعليمي السنوي الذي يصل الى ٣٠ اسبوعاً غير مجتزئ، بذلك تزداد نسبة الرسوب والتسرب بسبب تراكمات هذا النظام.

كذلك يكمن هدر دفين في انتاجية الموظف داخل المؤسسة، فالموظف الذي تصل انتاجيته ساعتين من اصل دوام ثمان ساعات يومياً، يهدر ٧٥% من انتاجه، وبذلك لكي يتم معالجة الهدر ينبغي ان يتخلى العراق عن ٧٥% من موظفيه، وتطوير هابيتوس ال٢٥% المتبقية لكي يحقق انتاج متكامل للموارد البشرية التي تتفاعل داخل المجال المؤسسي.

ب-**الشكاوي التي تُثار:** اكثر المظاهر التي تولد انتقاد وشكاوى تجاه المؤسسات التعليمية هي البيروقراطية المجحفة في ادارة المؤسسات واعداد العمليات الانتاجية، ان النقد اداة مهمة للدفع نحو التغيير، يستخدمها الاعلامي والاكاديمي والمثقف للضغط على المؤسسات نحو تحديث انظمتها وتخفيف صلابة عملياتها، فالوصول الى معلومة ما عبر شبكة الانترنت احياناً اسرع بكثير من البحث في رفوف المكتبات، واضاعة الوقت بين حروف الفهارس، كذلك الامر بالنسبة للمخاطبات الرسمية والتأكد من صحة الوثائق، بات اصدق الكترونياً مقابل مافيات التزوير والتغيير، بتلك الطرائق الكلاسيكية تهدر جهود الموظفين ويستنزف الوقت، عندها تثار المشكلات والشكاوى بحق الخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية، ومن المشكلات التي تشتكي منها تلك المؤسسات هي، تأخر انجاز الوثائق، تعدد المراجعات، البريد يدار بطريق ورقية ويحتاج الى اشهر لوصوله وانجاز المعاملات، ضعف مؤهلات الموظفين في ادارة بعض الادوات الالكترونية، الارشفة الورقية فقط وهي عرضة للتلف والضياع وهناك العديد من الامثلة التي لحقت بمؤسسات التعليم خلال الازمات من تلف الوثائق وضياع التقديرات، واخيراً بعض وحدات المؤسسة التعليمية تدار بطرائق تقليدية تعطل جهود الباحثين وابرزها المكتبات.

ت-**هدر الموارد والازدواجية:** تتدنى مؤشرات جودة التعليم عند انخفاض وتذبذب قيمة رأس المال الاقتصادي دون الاخذ باعتبارات الاهمية والحاجة، إذ أنفقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أقل من 4% من ميزانية الاستثمار الفعلي للتعليم العالي في عامي 2018 و 2019 وبحسب تقديرات البنك الدولي أنخفض حجم الانفاق الحكومي على التعليم العراق (التربية والتعليم العالي- باستثناء إقليم كوردستان) في عام 2019 اذ بلغ 10.8 تريليون دينار عراقي عن حوالي

11.6 تريليون في عام 2013. وان الإنفاق الحكومي في العراق (9.7%) اقل من المعدل الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبالغ 14.0 %. [1]

ان تدني قيمة رأس المال الاقتصادي المخصص للمؤسسة التعليمية خلال السنوات مقابل قيم الانفاق في دول الشرق الاوسط وافريقيا، ومقارنته مع تدني مستوى التعليم والخمول المعرفي وانحدار خط الابداع والابتكار العلمي، مؤشر على صلة قلة الدعم المادي بهدر السياسات التخطيطية سواء على مستوى الانتاج او عدم الأخذ. ويرافق هذا التردي والهدر، ضياع للموارد البشرية والاجيال المتعاقبة، من رأس مال بشري ينتج الاقتصاد الحديث خفيف الوزن، اذ يفتقر الاقتصاد العراقي إلى التنوع، ولا تزال الإيرادات الحكومية تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط المتقلب .وتبلغ نسبة رأس المال البشري من إجمالي الثروة في العراق % 15 فقط، وهي أدنى نسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .وهناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في رأس المال البشري وتطبيق إصلاحات في قطاع التربية لتحفيز الازدهار الاقتصادي في العراق.[2]

ث-**تعدد جهات الرقابة والمضايقات المركزية:** لا تختلف مؤسسات التعليم الجامعي عن باقي المؤسسات داخل المجتمع العراقي التي شكلتها الازمات بالمحسوبية والمنسوبية حتى تعددت قنوات اتخاذ القرار داخل المؤسسة الواحدة، وضربت المركزية بشيء من التناقض، فالمؤسسة يضعف ادائها وتهدر نتاجاتها اذا تعددت جهاتها الرقابية والادارية، اي ان قبول الطلبة والنجاح والرسوب وانزال العقوبات يتغير بين الاستاذ ورئيس القسم ومعاون العميد ومن ثم العميد، جميع تلك الاطراف تكون مؤثرة وتسهم بشكل او بأخر بأحداث تغيير على مستوى تلك الممارسات المؤسسية، بالتالي يهدر القرار داخل المؤسسة التعليمية، وتتناقض فيما بينها وبين الاقسام الاخرى وبينها وبين المؤسسات المماثلة داخل المجال الكلي او الجغرافي للمجتمع العام.

---

(1) World bank group, ADDRESSING THE HUMAN CAPITAL CRISIS A Public Expenditure Review for Human Development Sectors in Iraq, 2021, p94. https://documents1.worldbank.org/curated/en/568141622306648034/pdf/Iraq-HD-PER-Final.pdf.

(٢) مجموعة البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للتعليم في البنك الدولي، مذكرة اصلاح التربية (البنك الدولي: ٢٠١٩م)، ص١.

بتلك الممارسات يكون الهدر ابناً للقهر بسبب الظلم الذي يقع على افراد المجتمع الفاقدين لشبكات الدعم الاجتماعي، فلا مركزية المؤسسات حققت العدالة بين جميع مدخلات المؤسسة وافراد المجتمع، ولا الحقوق والالتزامات وزعت بطريقة عادلة داخل المجتمع، بالتالي تكون المؤسسة التعليمية انعكاساً واقعياً لمؤسسات المجتمع كافة ويمكن من خلالها قياس مؤشرات الهدر وتأثيراتها على المجال الاجتماعي.

ج- **الأخطاء في المدخلات أو النتائج:** تشكو المؤسسات التعليمية من تدني معارف ومهارات المدخلات للتعليم العالي بحيث تترك فجوة كبيرة بين الاسس المعرفية والتعليم التخصصي، بذلك تكون عملية البناء عرجة، لا سيما وان كل تخصص يكمل الاسس ويتعمق بها لإضفاء المراجع الاساسية والنظريات الكبرى، وان اي ضعف او هدر في خصال وسمات تلك المدخلات يسبب فجوة معرفية، ونتائج ضعيفة المستوى، بالتالي انتشار مبعثر للنتائج وضياع لرؤوس الاموال البشرية.

يذكر **ساروج كومار جاه، المدير الإقليمي لدائرة المشرق بالبنك الدولي** ان التعليم في العراق بحاجة الى العديد من الاصلاحات والابتكارات للارتقاء بمستوى جودة التعليم وملائمته لحاجة السوق؛[1] على هدى ذلك تسبب ارتفاع معدلات البطالة وبشكل رئيس في الاحتجاجات التي وقعت في العراق قبل الأزمة الصحية الراهنة (تشرين الأول) 2019 والتي تراوحت بين الشباب بأعمار بين 15 و 24 عاما إلى مستوى مثير للقلق عند(25% تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2019) وهذه النسبة أعلى من المتوسط السائد في المنطقة (22%) ومن المتوسط الخاص بشريحة الدخل(22%) تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2020 إن ضعف مشاركة الشباب في سوق العمل من أحد نتائج نظام تعليمي لا يلبي المهارات التي يتطلّبها سوق العمل

(١) البنك الدولي، دعم التعليم العالي في العراق عبر ربطه بشكل أقوى بسوق العمل، تاريخ الاطلاع ٢١-٦-٢٠٢٢.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/02/24/supporting-tertiary-education-in-iraq-through-stronger-connections-to-the-labor-market

اليوم. ومن المرجح أن يصل ذلك إلى انخفاض بنسبة 5% أو31 مليار دولار من مستوى الدخل مدى الحياة – مما يؤدي إلى تأثير اقتصادي سلبي على الأفراد والمجتمع على حد سواء.[1]

ح- **شيوع أسلوب الإدارة بالأزمات:** ينتج خبراء وأساتيذ مؤسسات التعليم العالي، العديد من التوقعات والمقترحات والسياسات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والبيئية الي تُقدم للتصدي للتغيرات المتوقعة والازمات المحتملة، لكن اغلب تلك المؤسسات التعليمية مثلها مثل اي مؤسسة في المجتمع تعمل بإدارة الازمة ولا تقدم اي تدابير احترازية ورؤية عملية لوضع المؤسسة وفقاً لظروف البلد وتحولات المجالات الاجتماعية .

خ- **العمل الإضافي، ولوم العاملين:** الكثير من المؤسسات التعليمية تهدر العديد من الوحدات والساعات الدراسية خلال بداية الفصول الدراسية او بين مدد العطل والمناسبات، ويتفاوت الامر بين منتسبيها، فهناك من يحرص على التوقيتات وتنفيذ الخطط الدراسية، لكن العديد من اوجه الهدر تقع بسبب عدم الالتزام وعدم التخطيط والعشوائية في ادارة الفصول، بذلك بعض العاملين في المؤسسات التعليمية يضطرون الى العمل الاضافي ودمج الوحدات او الغائها وبالغالب تكون النتاجات ضعيفة، ممكنة بحقول وضعيفة على مستوى حقول اخرى.

د- **الفصل والاستقالات والتنقلات:** تتأثر المؤسسات الاجتماعية بضياع الطاقات والموارد البشرية سواء بالفصل والاستقالة او الرسوب والتسرب داخل المؤسسة التعليمية، إذ بلغ عدد الطلبة العراقيين الراسبين والمؤجلين والتاركين في التعليم الجامعي الأولي في الجامعات والكليات الأهلية كافة102239 طالب للعام 2018-2019،[2] في حين عدد الطلبة المقبولين في نفس العام 241268 طالباً، وعدد الطلبة الموجودين 792553، وبمقارنة عدد الموجودين والمقبولين بعدد الطلبة الراسبين والتاركين؛ فأن تلك الاعداد كبيرة ونسبتها 12.9 حالة رسوب او تأجيل وترك، اذ ان للمتغيرات الاجتماعية الاثر الكبير وراء تلك الارقام لا سيما ارتفاع معدلات الفقر والبطالة و قلة فرص العمل وانعدام المستقبل.

---

(١) مجموعة البنك الدولي، مصدر سابق، ص٣.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء، التعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ (بغداد: مديرية الاحصاء الاجتماعي التربوي، وزارة التخطيط، ٢٠٢١م)، ص٢٠.

ذ- **الاختناقات والأزمات:** تتعرض المؤسسات التعليمية كغيرها من المؤسسات الاجتماعية الفاعلة داخل المجال الاجتماعي للهزات والازمات والتحولات التي تصيب المجتمع، سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او ثقافية، كالحروب، الازمات الاقتصادية، الغزو الثقافي، وغيرها التي تنتج تغيرات سلبية على مختلف الاصعدة، وتتسبب بهدر للموارد المادية والبشرية، ضياع الوقت والانظمة، وهدر الفكر اذ تقولبت المؤسسات بأفكار دخيلة وجديدة، وتتغير القضايا الاجتماعية، بالتالي تضعف منظومات البناء الفكري وتتجه صوب الاهتمام بتناول الافكار الجديدة، وتترك شرخاً ثقافياً وجيلاً نمى داخل الزوبعة الفكرية للأزمة.

ر- **تباطؤ الإنتاج و انخفاض المعنويات:** تمثل نتائج المؤسسة التعليمية مخرجات التعليم والتدريب والتطوير خلال سنوات العلم، التي تصقل الموارد البشرية بمهارات ومعارف اكثر مما يمتلكون في السابق، وتصنف مخرجات التعليم، بين **مخرجات معرفية** من مهارات مرتبطة بالذهن كالتحليل والتذكر والفهم والربط، **مخرجات مهارية**، كالأنشطة والسلوكيات التي تتقنها رؤوس الاموال البشرية بعد انتهاء مرحلة التعلم، **ومخرجات وجدانية**، وتشمل الاتجاهات والميول الفكرية والرؤى المرتبطة بأخلاقيات المهنة؛[1] يتباطأ مستوى الانتاج وتنخفض قيمته عندما تقع فجوة بين معايير المخرجات التعليمية و رسالة المؤسسة، عند عدم مواءمتها لأهداف المجتمع ومتطلبات التنمية المستدامة، ولكي تُكون كل مؤسسة مخرجات متكاملة وتردم هذه الفجوة، ينبغي ان تبني مخرجات تمتلك الاطر التخصصية الثلاث، بذلك تكون حلقة مكتملة من الهابيتوس التخصصي، تشمل خبرات معرفية مهارية ووجدانية ضمن هذا التخصص، تكون منتجة وفعالة داخل المجال الاجتماعي.

وان اي قصور في احدى الاطر تلك تكون النتاجات ضعيفة وغير مكتملة، وهذا ما تفتقر اليه اغلب مؤسسات التعليم التقليدية التي تؤهل المتعلمين بمخرجات مهارية شكلية تتقن الانشطة لكنها تفتقد الفكر والربط والتحليل، بذلك تضعف فرص الابداع، لأن مهارات النتاجات العلمية

---

(١) إيناس محمد إبراهيم الشيتي، دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية :دراسة تحليلية لآراء القيادية الإدارية في جامعة القصيم، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 9 (3)، << السعودية: ٢٠٢٠ >>، ص ٥٤٠.

خاضعة لروابط فكرية سابقة وثابتة، وتحليلات مرجعية، لا تمتلك الافق اللازمة للفهم والربط والتحليل، لأنها لم تدرب عليها خلال مرحلة البناء المؤسسي لرؤوس الاموال البشرية؛ بذلك يقع الهدر الفكري الذي يُحجر الذهن، ويجعل الفكر يتداخل مع المهارة ويكون شكلياً غير منتجاً.

ز- **الغياب، واضطراب العمل:** ان ازدياد مظاهر الغياب سواء من قبل المتعلمين او المنتسبين للمؤسسة التعليمية، يتسبب باضطراب العمل وتأخر عمليات المؤسسة، من حيث تلبية متطلبات المراجعين واعضاء المؤسسة، او حتى الحصول على معطيات البرامج التعليمية بالمحتوى الكافِ والمتناسق زمنياً وادارياً.

(مخطط يبين أثر مؤشرات تدني الجودة في نشوء مؤشرات الهدر الاجتماعي)

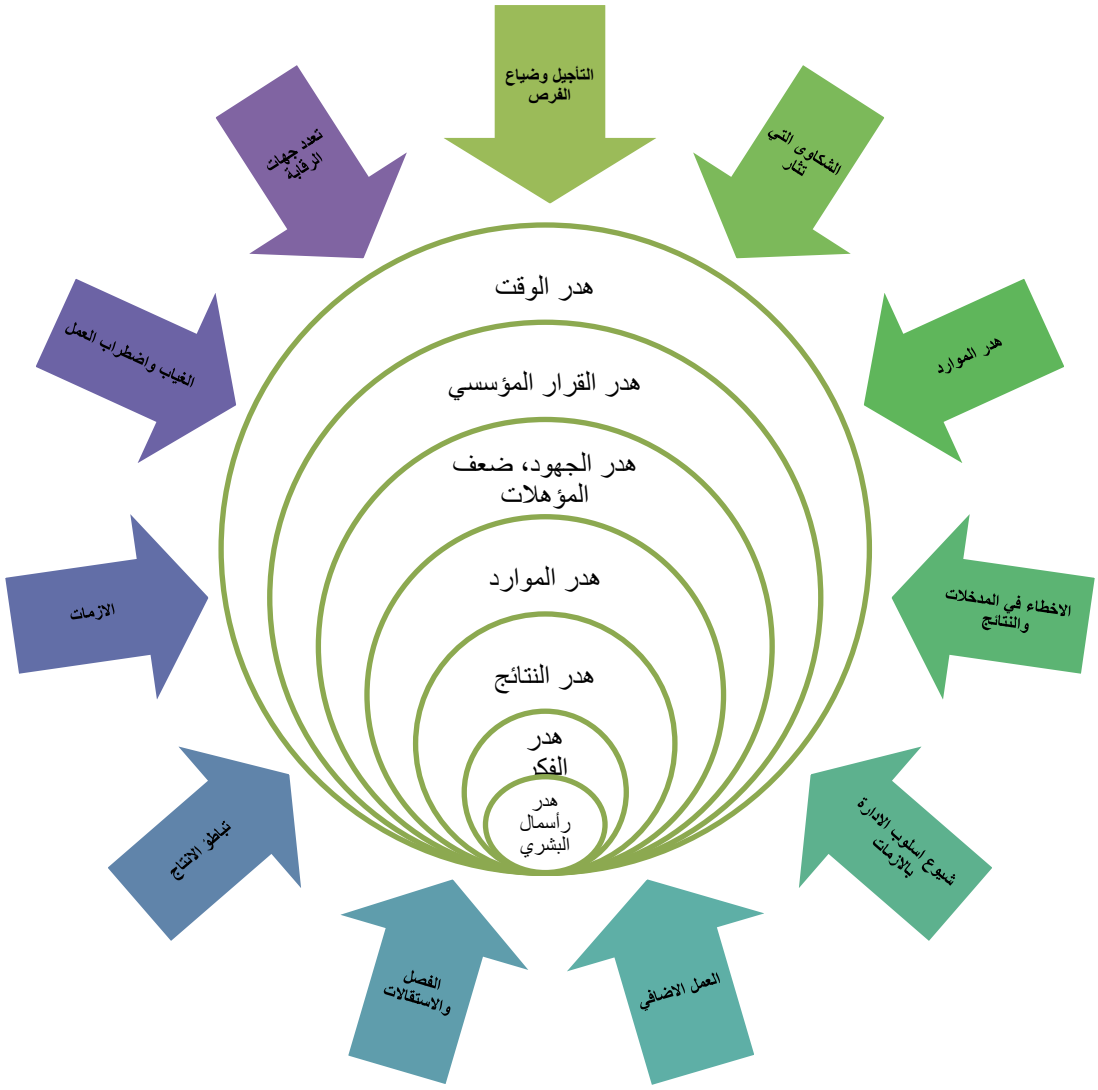

الفصل الرابع: الهدر الاجتماعي: مؤشرات وتطبيقات.

المبحث الاول: مؤشرات الهدر الاجتماعي.

المبحث الثاني: جدلية الهدر الفكري وصنمية المجتمع

الفصل الرابع: الهدر الاجتماعي مؤشرات وتطبيقات

المبحث الاول: مؤشرات الهدر الاجتماعي:

اولاً/ جدلية التعليم البنكي(التلقيني) والتعليم الحواري(النقدي):

التعليم البنكي(Banking Education):

يرادف مفهوم التعليم البنكي التعليم التلقيني الذي يؤكد على ان التعليم مجرد هبة او منحة يتفضل بها اولئك الذي يعدون انفسهم مالكين للحقيقة والمعرفة على اولئك الذي يفترضون انهم لا يعرفونها، في الحقيقة ان اضفاء الجهل على الاخرين هي مخلفات فلسفة القهر، التي تجرد التعليم والمعرفة من خاصيتهما الاساسية في البحث من اجل اكتساب المعرفة والحرية. في اطار هذا التعليم يقدم الاستاذ نفسه بصورة مضادة للطلاب من خلال اضفاء صفة الجهل عليهم وبتلك الطريقة يتم تغريب الطلاب واستبعادهم.[١]

وفقاً لـ **Ian McKay***، يحدث التعليم البنكي عندما يفترض المعلمون ان عقول الطلاب فارغة وتحتاج الى ملأها بالمعلومات، والمعلم هو الشخص الوحيد المطلع في الفصل، بينما يقتصر دور الطلاب على ادراك تلك المعرفة بشكل سلبي ودون فهم نقدي.[٢]

التعليم البنكي إيداع المعلم رصيد من الحقائق على مدى عام دراسي في بنك الطالب(دماغه)، ثم يقوم في نهاية العام بسحب هذا الرصيد(الامتحانات)، لكي يتأكد من حفظ الطالب للحقائق، ويكون هذا التعليم على حساب تعليم القيم والاتجاهات، فبدل من أن يدرس الطلبة عن شخص عادل، يدرسون عن العدالة

---

(١) أحمد نبيل الهلالي وآخرون، الحرية الفكرية والاكاديمية في مصر (القاهرة: دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص١٥٦.

*محاضر بدرجة دكتواره في قسم الفلسفة كلية الاداب جامعة كورنيل؛ الاهتمامات: فلسفة العلم، الميتافيزيقيا، الذكاء الاصطناعي والتعلم الالي.

(٢) سعد غنام ناصر القريني، البحث النوعي : الاستراتيجيات وتحليل البيانات (الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، ط١، ٢٠٢٠م)، ص٢٣٤.

والالتزام والمسؤولية،[1] وبدل أن يلاحظ الطالب بنفسه يعلموه ملاحظات الاخرين، ومقابلات وحقائق جمعها العلماء، والمؤلفين.

إن تكرار قراءة المعلومات وبذل جهد في حفظها يُحجم قُدرات العقل في البحث والإنتاج، وهو أسلوب علم قديم، لا ينسجم مع استراتيجيات العلم الحديث، وفي ظل التقدم الكبير لم يعد صالحاً لمواجهة تحديات العالم الاجتماعي، أو التعامل بكفاءة مع التطورات التكنلوجية ومعلومات الاتصال والبحث الحديثة، حتى على مستوى البحث الاجتماعي الذي بات يعتمد اطر بالية ومُفندة غير مؤهلة موضوعياً لتفسير القضايا الاجتماعية، وقد يكون السبب الماثل امام انتاج اطر نظرية جديدة ومدارس فكرية لعلم الاجتماع في العالم العربي، ويندرج ذلك تحت نفس السبب في تلقين الطالب وتوجيهه صوب نتاجات مستوردة واعتبارها ثوابت توارثها العلم، دون افساح المجال للمحاورة والنقد، هذا ما يمكن تسميته ببساطة هدر العقول واستنزاف على مستوى الفكر، محتمل ان يكون مبني على اسس رُسخت بفعل الازمات والتحولات، ولم تشأ أن تحتمل فلسفة القهر ان يكون الطالب يمتلك بعداً فكرياً ونقدياً يجيئ بالحقائق من ارتباطات فكرية اخرى، ولا حتى الاقتناع بأن هناك طالب يمتلك درجة من العلم تفوق استاذه؛ بهدر العقول تهدر الطاقات وفرص الابداع من خلال إخضاعها للأخطاء والتجاوزات. ولتكون هذه الرؤية الحديثة القديمة مؤكد فكرياً كان قد أشار اليها **ابن خلدون** قبل حوالي سبعة قرون في انتقاده الاعتماد على الحفظ في التعليم، إذ يرى ان هذا الاسلوب لا يُمكن المتعلمين من الحصول على طائل من التصرف في العلم والتعليم، واكد على اهمية المحاورة والمناظرة في المسائل العلمية.[2]

---

(١) ذوقان عبيدات, وسهيلة ابو سميد، استراتيجيات التدريس في القرن الحادي والعشرين دليل المعلم والمشرف التربوي (الاردن: ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣م، ط٣)، ص٣١٥.

*باولو ريجلوس نيفيس فريري (ريسيف، بيرنامبوكو، ١٩ سبتمبر ١٩٢١ – ساوباولو ٢ مايو ١٩٩٧) معلم برازيلي وصاحب نظريات ذات تأثير كبير في مجال التعليم. تم تعينه في ١٩٤٦ مديراً لقسم التعليم والثقافة بالخدمات الاجتماعية لولاية بيرنامبوكو. قام بنشر أول مؤلفاته التعليم ممارسة للحرية ، وتم عرض منصب مدرس زائر بجامعة هارفرد .1969 وفي ١٩٦٨ كتب كتابه الشهير تعليم المقهورين والذي تم نشره باللغتين الإنجليزية والإسبانية في ١٩٧٠ .

يتميز التعليم البنكي باللهجة المتعالية وضعف قدرته على احداث التغيير، اذ ينحصر هدف التعليم البنكي على تعويد الطلاب اسلوب التذكر الميكانيكي لمحتوى الدرس وتحويلهم الى انية فارغة يصب فيها المعلم كلماته، ويكون دورهم الحفظ والتذكر واعادة الجمل التي سمعوها دون البحث في مضمونها، بذلك يكون التعليم ضرباً من الايداع ، يتحول فيه الطلاب الى بنوك والاساتذة بدور المودعين، فلم يعد الاستاذ وسيلة من وسائل المعرفة والاتصال بل مصدر بيانات ومودع في عقول الطلاب. ودون ادنى شك هناك من ينجح ان يصبح جامعاً للمعلومات ولكن الحقيقة ليس في خزن المعلومات بل في حرمان عقل الانسان من الابداع والتطوير.[١]

يؤكد **باولو فرايري*** ان جوهر التعليم البنكي هو تأكيد لطبيعة التناقض بين الاستاذ والطالب والمتجسدة في المفاهيم الآتية التي تمثل انعكاس لمجتمع القهر:[٢]

أ- الاستاذ يعلم والطلبة يتلقون.

ب-الاستاذ يعرف كل شيء والطلبة لا يعرفون.

ت-الاستاذ يفكر والطالب لا يفكر.

ث-الاستاذ يتكلم والطالب يستمع.

ج- الاستاذ ينظم والطالب لا ينظم.

ح- الاستاذ يختار والطالب يذعن.

خ- الاستاذ يختار البرنامج والمنهج والمحتوى والطالب يتأقلم مع الاختيار.

د- الاستاذ يتصرف والطالب يعيش في وهم التصرف من خلال الاستاذ.

ذ- الاستاذ قوام العملية التعليمية والطالب نتيجتها.

يمكن اعتبار التعليم البنكي واساليبه التقليدية التلقينية أحد أبرز مؤشرات الهدر الاجتماعي لأسباب عديدة:[١]

---

(٢) عبدالله الطوالبة، معالم في طريق النهوض (الاردن: ناشرون وموزعون،ط١، ٢٠١٨م)، ص١٢٦.

(١) باولو فرايري، تعليم المقهورين، ترجمة يوسف نور عوض(بيروت: دار القلم، ١٩٨٠)، ص٥٢.

(٢) باولو فرايري، تعليم المقهورين، مصدر سابق، ص٥٣.

أ- التعليم التلقيني بشكل عام، يقدم معلومات نظرية قائمة على الحفظ والالقاء، بذلك ينمي مخرجات معرفية فقط، لا يستخدم التجربة والممارسة لتنمية مخرجات معرفية مهارية، لذلك تنصدم أغلب نتاجات التعليم بالواقع الحي ومعوقات استخدام المعرفة، وتبقى تحتاج إلى رعاية وتدريب حتى تتطور المهارات وتصبح مؤهلة وقادرة على الإبداع.

ب-يقدم تعليم فردي، يضعف التواصل العلمي وتشكيل مجاميع نقاش وحوار، لذلك يشكل ثقافة التنافس السلبي بأقصاء الاخر، لا تحقيق النجاح التكاملي.

ت-يضعف مبادئ الديمقراطية في ابداء الرأي واحترام الرأي الاخر، وينشئ أجواء مشحونة بالرأي الواحد الثابت الذي لا يقبل التحليل والتفسير.

ث-يؤسس لثقافة القهر والديكتاتورية في ادارة المؤسسات، من خلال تعميق سلطة المعلم بالقوة والسيطرة والشدة، لضبط وادارة سلوك الطلبة.

ج-يشكل سمات الذهان البيروقراطي عند الاطراف المتلقية، بالتالي تعجيز عمل المؤسسات، من خلال ضعف مرونة التعامل، الاستماع، تنفيذ التعليمات، وعدم استخدام التكنلوجيا.

ح-يعمل بطريقة الحشو والتلقين في التعليم، وصب اكبر قدر من المعلومات واسترجاعها في الوقت المناسب، لذلك يحفز ملكة الذاكرة، فضلاً عن كون الاسترجاع مبعثر، فأن التعليم التلقيني قليل الابداع.

خ-يعزز مهارات الافراد في تخصصات تقليدية، بثوابت علمية نظرية هي اسس العلوم، لكن تلاحقت بعدها العديد من الاسهامات والنظريات الحديثة التي فندت النظريات السابقة لعدم مواكبتها المتغيرات والظواهر الحديثة.

التعليم الحواري(conversational education):

عرف **جاك مزيرو*** التعليم الحواري هو الذي يحدث عندما تنبثق الافكار والمفاهيم والرؤى نتيجة لأجراء حوار في بيئة تعلمية.[٢]

---

[١] باولو فرايري، تعليم المقهورين، مصدر سابق الذكر، مستنتج من الكتاب.

*جاك ميزيرو (١٩٢٣-٢٤ سبتمبر ٢٠١٤) كان عالم اجتماع أمريكي وأستاذًا فخريًا لتعليم الكبار والتعليم المستمر في كلية المعلمين ، جامعة كولومبيا. حصل على درجة البكالوريوس. وماجستير في العلوم الاجتماعية والتربية من جامعة

يعد التعليم الحواري من عوامل التعلم الفعّال، الذي تتفاعل فيه القيم والعقول والوجدانات بين المعلم والمتعلم، وهو وسيلة بنائية لترسيخ المنهج الديمقراطي، من خلال مجال واسع من التساؤلات المؤدية الى النقد والاختلاف والقبول والخلاف في الرأي، اذ ان الحوار الجاد يُكون بيئة للتفكير الناقد ويولد افاقاً للتخيل والابداع؛ لذلك ميز العلماء بين المعرفة المتأتية عن طريق التجربة والمنهج العلمي، وبين التفكير الابداعي من خلال الاستبصار اذ كثيراً ما وَلد نظريات ومفاهيم وتطبيقات غير مسبوقة.[١]

التعليم عند **باولو فرايري** عملية إستبصار ذاتية تتحقق لدى الانسان حين ينزع عن نفسه عقدة الخوف ويدخل في علاقة حوارية مع الاخرين، ويكون بهذه العملية مسؤول عن تعليم نفسه.[٢]

اعتبر الفلاسفة ان الحوار التربوي البيداغوجي احدى الطرائق الناشطة في جعل المتعلم اساس العملية التعلمية، فإفحام المقابل ليس اسلوب للإسكات والاحراج وانما منحه منطلقات فكرية جديدة مكملة لحلقات دائرة العلم، وفتح مداركه امام متغيرات جديدة للبحث والتحقق، وتستند هذه الطريقة الى طريقة **سقراط** (التوليدية) في توليد الافكار من رؤوس طلابه، تأثراً بمهنة والدته التي كانت قابلة تولد الاطفال، والحوار

مينيسوتا ، ود. شهادة في تعليم الكبار من جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس. كان أستاذًا فخريًا لتعليم الكبار والتعليم المستمر في كلية المعلمين، جامعة كولومبيا ، نيويورك، ومؤسس برنامج الدكتوراه للدراسة المكثفة الموجهة لتعليم الكبار (AEGIS) في كلية المعلمين ، جامعة كولومبيا.

(٢) ماغي سفن– بادن كي ويلكي، التعلم المرتكز على حل المشكلات عبر الانترنت (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، ط١، ٢٠١٠م)، ص٥٢.

(١) حسن شحاتة، مداخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط٣، ٢٠٠٩م)، ص١٤.

* آن ماري سوليفان بالينكسار ، أستاذ جامعي متميز في جامعة آن إل براون ، أستاذ فخري في التربية والتعليم آرثر إف ثورناو وأستاذ فخري للتعليم ، تقاعد من كلية الدراسات التربوية في مدرسة مارسال في عام ٢٠٢١.

(٢) يوسف نور عوض، نقد العقل المتخلف: بحث في ازمة الوجود الحضاري عند فقراء العصر التقني (بيروت: دار القلم، ١٩٨٥م)، ص١١٦.

هو فن التوليد الذي يدعوا الى اعمال المتعلم وجعله فاعلاً في العملية؛ ان تلك الطريقة هي فلسفة سقراط الفضلى للوصول إلى الحقيقة حتى قال عنه **ارنت** المتيم بالأسئلة.[١]

يقترب التعليم الحواري في فلسفته الاجتماعية من احدى اهم استراتيجيات التعليم الحديثة التي عرضها **بلنكسار وبراون*** عام ١٩٩٤م، بناءً على الافكار التي صاغها **فيجوتيسكي**** في نظريته الاجتماعية التي مفادها ان التفاعل الاجتماعي اثناء الحواري الصفي له نتائج و تأثيرات فعالة في التعلم وتنمية مهارات التفكير ما وراء المعرفة؛ من خلال اعتماد الاستراتيجية في تطبيق دائري لأربع مراحل في التعلم هي: التنبؤ، التساؤل، التوضيح والتلخيص.

ترى **كلارك*** انها من استراتيجيات ما وراء المعرفة، التي تقوم على الحوار بين المعلم والمتعلمين، وبين المتعلمين انفسهم على وفق أربع خطوات استراتيجية هي، صياغة الاسئلة، التوضيح، والتنبؤ بما سيحصل، والتلخيص لما تم تعلمه.[٢]

يسعى التعليم الحواري الى فض التناقض بين الاستاذ والمتعلم ويجعل الطرفان مشاركان في العلمية التعليمية، يتبادلان الادوار بين الاستاذ والطالب من منظور فلسفة التعلم، ويبدأ الاستاذ يسأل نفسه عن المادة التي يجعلها على طاولة الحوار، وبذلك تكون المادة بنوع من العرض المنظم والمنسق، للأفكار

---

(١) بيار مالك، الفلسفة وتعليمها (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٦م)، ص١١٢.

** فيجوتسكي (ليف فيجوتسكي، ١٨٩٦-١٩٣٤) هو عالم النفس المؤسسين فترة ممتازة من الاتحاد السوفياتي السابق، ودرس نمو الطفل وعلم النفس التربوي، ويركز على التفكير واللغة، والعلاقة بين تعلم الأطفال والتنمية. نظرا لمساهمة هامة أدلى بها في مجال علم النفس المعروفة باسم "موزارت علم النفس"، أسس نظرية التاريخ الثقافي ليس فقط في الاتحاد السوفياتي السابق، ولكن أيضا لعلم النفس الغربي كان لها تأثير واسع النطاق.

***كلارك ليونارد هل**،(Clark Leonard Hull : في الفترة من 1884 إلى(1952 ، هو عالم نفسي أمريكي واسع التأثير سعى لشرح التعلم والدوافع من خلال قوانين السلوك العلمية. ويعرف "كلارك هل، بمناظراته مع إدوارد سي تولمان، ويعرف أيضًا بعمله في نظرية الحافز.

(٢) محمد عبد الله خضيرات و سامي سلامة المصاورة، استراتيجيات التفكير الميتامعرفية (الاردن: دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٩م)، ص٢١٥,٢١٧.

التي يريد المتعلمون التعرف عنها؛ بذلك لا ينحصر التعليم على طرف دون آخر بل جميع الاطراف يثار عندهم الاندهاش والتحدي وتتولد الآراء حول الموضوع.[١]

التعليم الحواري هو منهج تنموي اجتماعي وقائي، ينمي المجتمع على مفاهيم التقبل واحترام الرأي والقبول بتلاقح الافكار، ويعالج قضايا التعصب الفكري على مستويات عدة سياسية، دينية، اجتماعية وثقافية، وهي سلسلة قضايا وتراكمات تدفع نحو الرفض والانغلاق والهجرة، ان تفضيل الكثير من المفكرين عدم المشاركة وابداء الرأي والنقد على مستوى العلم والاوضاع الاجتماعية السياسية على الرغم من اهمية ادوارهم في تشكيل الوعي الاجتماعي، هو لون عميق من الوان الهدر الفكري الاجتماعي، مستنزف بوهم العصبية الفكرية التي قيدت الافكار واهدرت المسؤوليات، رهباناً من التكميم والتهجير والتصفية بفعل العصبيات المتزمتة برؤية واحدة منغلقة قائمة على منهجيات تعليم قاهر، يعالج بذلك المنهج التنموي الاجتماعي الذي يشكل رؤية إنسانية للتربية والتعليم والتنمية، تراعي معايير ومبادئ احترام كرامة الإنسان، والعدالة الحقوق الاجتماعية، واحترام التنوع الثقافي، والتشارك في المسؤولية.

التعليم النقدي توجه المجتمعات والمدارس العلمية الحديثة، للعديد من المضامين المهمة: [٢]

أ- التعليم النقدي يصقل مهارات عديدة في التحليل و حل المشكلات، والبحث عن الحقائق واثباتاتها، ليعطي دلائل تسهم في رسم المعرفة.

ب-يشجع على الإبداع والتصميم في ادخال اضافات للعلم، وبروز شواخص جديدة في مجال الإنتاج المعرفي، اذ ان نقد الفكرة يجيء بفكرة أخرى تعوض عنها وظيفها، ونقد اسلوب فني معين، ينتج نوع فني اصيل، او يمزج بين افضل المنهجيات لتشكيل الأسمى.

ت-يعزز من اهمية المجموعة، ودور كل عضو ضمنها من خلال الحوار وبناء الثقة بالأخرين، لتكامل الآراء وبناء معرفة تامة، انطلاقاً من تباين القدرات والملكات الفكرية.

---

(١) هاشم يحيى الملاح ، قضايا وهموم جامعية ومجتمعية عامة: دراسات في التعليم العالي وتحديات المستقبل: (بغداد: دار الكتب العلمية، ط١ ، بغداد، ٢٠١٢م)، ص١٤٧.

(٢) باولو فرايري، تعليم المقهورين، مصدر سابق الذكر، مستنتج من الكتاب.

ث-يعمل توازن بين الامكانات و القدرات العقلية بسقف طموحات منطقي، عكس التعليم البنكي الذي يخلط بين كفتي الميزان، ويسبب هدر وتضخم فكري، يستند على طموحات وافكار المؤثرين والقادة، في حين يضع التعليم نقدي تلك الافكار موضع التحليل والتفسير والربط.

ج-يعزز من مهارات الافراد للإبداع في التخصصات المهنية للسوق العالمي الحديث، التي تنجح عملياً في التأمل، التفكير، العمل على الثغرات، والصعوبات المرحلية وحل المشكلات.

ح-يساعد على التعليم السليم وتحفيز ملكة التفكير الابداعي.

ثانياً/ مؤشرات الهدر الاجتماعي:

١. **هدر العقول والطاقات البشرية** تنشأ بين مؤسسات التعليم العالي مظاهر عديدة لهدر الطاقات البشرية، إذ ان الموارد البشرية تعجز عن تحقيق اهدافها وتطلعاتها من جانب، وتستنزف في مجالات لا تقدم اي خدمة للمجتمع والمجال التعليمي من جانب أخر، ويحدث الهدر بسبب القطع المعرفي الذي يتعرض له رأسمال البشري، اذ تستنزف المهارات وتضمحل.

أن الاستثمار الامثل للموارد البشرية هو من متطلبات الجودة؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تسعى مؤسسات التعليم العالي تشكيل الهابيتوس الخاص ببناء مهارات وصقل خبرات الموارد البشرية بالتخصصات، لتكون قوة المجتمعات للتقدم وتحسين عجلة المؤسسات، لكن مثل هذا النوع من الهدر الاجتماعي تتسبب به ظروف البيئة الاجتماعية، جراء ضعف القطاع الخاص، انعدام الامن وانتشار الفقر والبطالة، بالتالي تُعطل تلك الطاقات سنوات وتفقد مهارات وخبرات التخصص.

بلغ معدل البطالة في العراق ١٦,٥% والذي يمثل النسبة المئوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل والتي تبين وجود عاطلاً لكل خمسة اشخاص في قوة العمل، والذي يمكن ملاحظته ان معدل بطالة الاناث بلغ ٢٨,٢% وهو ضعف معدل بطالة الذكور والبالغ ١٤,٧%، و يشكل السكان خارج القوى العاملة الحجم الاكبر، بنسبة ٦٠,٥% من اجمالي الافراد بسن ١٥ سنة فأكثر، منهم ٢٦,٦% ذكور و ٧٣,٤% من الاناث.[١]

[١] الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة في العراق لسنة ٢٠٢١،(بغداد: وزارة التخطيط) ص١-٣.

أن ارتفاع إحصائيات البطالة في المجتمع العراقي، مؤشر دال للهدر الاجتماعي للطاقات والعقول، كونها تستنزف في مجالات الفراغ، ومجالات بعيدة عن الحقل الاجتماعي الأساسِ، بالتالي تكون معدمة ولا تحقق أي اضافة للمجتمع؛ لأن القطاع الحكومي مكتظ برؤوس الاموال البشرية، وهناك فائض على مستوى المؤسسات، يقابله غياب القطاع الاستثماري الخاص، في ظل سيطرة الاقتصاد الريعي للقطاع النفطي على الناتج المحلي والذي تجاوز نسبة ٦٦% عام ٢٠١٨م، وان بيئة الاعمال في العراق خطرة في اطار انعدام الامن واستشراء الفساد والمحسوبية الحزبية، اذ احتل العراق المرتبة ١٧٢ من اصل ١٩٠ عام ٢٠٢٠ في مؤشر سهولة اداء الاعمال،[١] لذلك ان تراكم الفائض البشري لسنين عديدة احد اوجه الهدر الاجتماعي بفعل الاحتلال والنزاعات الاثنية الداخلية، واستشراء الفساد الاداري والمالي داخل مؤسسات الدولة، وبالتالي انعدام الحوكمة المؤسسية.

٢. **الهدر الابداعي:** تسهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية في بناء المعرفة العلمية والاجتماعية، من خلال تزويد رأس المال البشري بالمهارات والخبرات اللازمة وفقاً للتخصص، فضلاً عن دورها في رعاية الموهوبين والمبدعين، للإسهام في تطور المجتمع وتلبية حاجاته وارتقاءه بين المجتمعات، من أجل بناء جيل من القادة المتفوقين، ففي أغلب دول العالم المتقدمة يتم إنشاء ورعاية مراكز وبرامج للموهوبين والمتفوقين، على المستوى العالمي تم إنشاء روابط ومؤسسات اقليمية ودولية للموهوبين، مثل المجلس الاوربي للموهوبين ECHA، والفيدرالية الاسيوية للموهوبين، وغيرها من المؤتمرات العالمية التي تعقد في روسيا واسبانيا وامريكا، ويمكن أن نلتمس أهمية وتأثير تلك البرامج بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الاميركية رائدة في هذا المجال منذ أن لاحظت تطور روسيا وسباقها في علوم الفضاء.

أن اعتماد مؤسسات التنشئة على تغذية رأس المال البشري بالمعرفة العلمية بالتخصص دون التركيز على تحديد عناصر الابداع ورعايتها، ممن لديهم استعدادات خاصة للتفوق العلمي والابتكار لمواجهة التحديات على المستوى المحلى والاقليمي، يشكل ثغرة اخرى للهدر الاجتماعي داخل المؤسسات الاجتماعية، وهو صورة واضحة لآلية التعليم التقليدي التي تهتم ببناء مهارات

(١) حسن لطيف كاظم، القطاع الخاص في العراق مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية (بيروت: ٢٠٢٠م)، ص٥,٦.

عامة وثابتة، لا تستثمر الطاقات والمواهب الكامنة، لتهييج الابداع والابتكار من خلال التفكير الناقد الديناميكي.

ومن مكامن الهدر الاجتماعي الابداعي في المجال الاجتماعي هي:

أ- إهمال المواهب الثقافية كالرسم والرياضة والتصميم والغناء وغيرها..

ب- عدم منح فرص للنقد والتفكير النقدي.

ت- ضعف وانعدام دعم الابتكارات الجديدة.

ث- عدم وجود برامج محلية لدعم المواهب والمتفوقين.

ج- ضعف التشجيع والتعزيز الاجتماعي.

ح- الهدر بسبب ضعف الدعم الحكومي الذي يشكل معوق امام الاستمرار بالإنتاج.

ومن بين تلك النتاجات الابداعية، التي اصابها الهدر الاجتماعي داخل المجتمع العراقي براءة اختراع لجهاز فحص البصر المتعدد عام ٢٠١٥م، للمخترع عبد الجبار مهندس أجهزة طبية، ولديه ثلاث براءات اختراع لأجهزة طبية أخرى، على الرغم من الحصول على براءة الاختراع رسمياً وبكتاب رسمي صادر من وزارة التخطيط (الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية)، الا ان هذا الاختراع لم يتم استثماره وتصنيعه وتسويقه؛ ليخدم المؤسسات الاجتماعية، وغيرها العديد من المبادرات وبراءات الاختراع التي تتطلب دعم ورعاية، لتسهم في تطور مؤسسات المجتمع، والاستفادة من الموارد البشرية الداخلية.

٣. **هدر الشهادات العليا:** يمكن الاشارة الى هذا اللون من الوان الهدر الاجتماعي انه خلل اصاب مؤسسات المجتمع التي لم تفرض قيود الجودة على العلم ومؤسساته، وفتحت المجال للمؤسسات الخارجية الربحية، ان تبث الامية المقنعة داخل المجتمع. وذلك بمنحها اعداداً كبيرة من الشهادات العليا، دون ادنى معرفة بالتخصص، مجرد امتلاكهم شهادة عليا، تدل انهم من نخب ومثقفي المجتمع، لكن تلك الشهادات مزيفة ولا صلة لها بالعلم والثقافة.

ونعني بالهدر هنا سحب لقيمة الشهادة العليا ضمن المجال الاجتماعي، واهدار لمكانة النخب والمثقفين بخلطهم مع الاميين، بنفس التسميات والالقاب والامتيازات، لكن بإسهامات مختلفة، اذ اصبح طريق الشهادة العليا سهل في ظل انعدام الرقابة وقيود الجودة، ووجود مؤسسات غير علمية وغير مصنفة

ضمن مستوعبات الجودة العالمية، توفر تلك الشهادات بالأموال، وتضعها مقوض امام مصير الاجيال والمجتمعات.

أن المقصود بالأمية المقنعة هو افتقار صاحب الشهادة للثقافة، ولمتطلبات العلم السليم المنهجي، من حيث التفكير والقدرة على حل المشكلات، باستكشاف المزيد عن العالم، وادارة اختلاف وجهات النظر، وتجده يدافع بنظرة قاصرة و حدية للقليل الذي يعرفه فقط، بذلك يكمن الهدر على مستويين الاول طريقة التفكير، والثاني المهارة، فلا يجيد الفكر الجدلي من ناحية، ولا يمتلك مهارة البحث العلمي، والانتاج الجيد من ناحية اخرى.

شهد المجتمع العراقي خلال مدة نصف العقد الاخير موجة كبيرة من حملة الشهادات والدارسين في ارخص الدول في مجال التعليم، بسبب انهيار العملة، حيث تدفقت اعداد كبيرة الى هذه الدول لنيل الشهادة الجامعية، و برزت شبكات فساد عراقية ايرانية–عراقية لبنانية للمتاجرة بالشهادة الجامعية، حتى اخذ يطلق على تلك الجامعات بالدكاكين، وسجل تقرير لأحدى الدول فقط بلوغ ٢٤ الف عراقي يدرس في الجامعات الخاصة بها، معظمهم لم يزر الجامعات وحصلوا على الشهادة عن بعد، لا سيما خلال موجة وباء كورونا واستمرار تلك الذريعة لسنوات بعدها، ان هذا الملف هو ظاهرة للفساد ولسحب قيمة الشهادة العراقية، بعد ان اخذت تلك الظاهرة نصيبها في الرأي العام، اصدرت وزارة التربية توصية بإلزام العراقيين، المجيء الى العراق لتعديل شهاداتهم، حتى ان المقيمين على عملية المعادلة تفاجؤوا ان طلاباً لا يجيدون ملء الاستمارة فكيف كان يتخرج اقرانهم.[١]

في ايران اعلنت السفارة العراقية وجود ٦٠ الف طالب عراقي يدرس في الجامعات الايرانية، كأعلى دولة استقبالاً لطلبة الدراسات العليا من العراقيين، وان تلك الدراسة تدار من خلال مكاتب في العراق، ولا يسافر الطالب الى ايران سوى للمناقشة.

(١) جريدة المدى، تقرير لبناني: ٢٤ ألف عراقي يدرسون في دكاكين جامعية، تاريخ الاطلاع ١٧–٩–٢٠٢٢.
https://almadapaper.net/view.php?cat=245877

اما في العراق يكمن هدر الشهادات العليا، في بروز ظاهرة تسيس التعليم العالي، اذ ان نظام القبول في الدراسات العليا داخل العراق، وفقاً لمقاعد محددة من قبل وزارتي التعليم والتخطيط ، يعد آلية مؤسساتية تعمل على وفق حاجة المجتمع والمؤسسات الاجتماعية، واجراء التنافس يتم بحسب هذا النظام؛ من جانب مضطرب اصبح التعليم ضحية السياسة، من خلال تدخلات السياسيين في الضغط على وزارة التعليم لمنح اكثر من توسعة اضافية لشمول اعداد اكبر من المتقدمين، تزيد ضعف المقاعد المحددة ثلاث مرات، بتقديم طلبات وكتب رسمية بذرائع مختلفة اجتماعية وامنية وسياسية، الهدف منها خدمة المصالح السياسية وكسب الجمهور، من خلال التعاطف مع قضاياهم الاجتماعية، او لقبول جلاوزة السياسيين وابنائهم، ومنحهم فرص الدراسة العليا، بفعل التدخلات وتأثير المحسوبية والمنسوبية على المجالات المؤسسية، بمعاودة انتاج الطبقات في حقل التعليم، اذ ان هذا التدخل هو صراع اجتماعي تنعدم فيه العدالة الاجتماعية، من خلال انتقاء من هم اكثر تمثلاً للفئة الحاكمة والمسيطرة على السلطة، عن من يمتلك التميز والتفوق العلمي، فهم غير متساوين في الرأسمال الثقافي.

٤. **الهدر القيمي:** الهدر القيمي صورة واضحة للمجتمع يمكن اسنادها لصور الهدر الاجتماعي، اذ لا تختلف عن محفزات الهدر الاجتماعي المرتبطة بالأزمات الاجتماعية، والتحولات السياسية والمجتمعية، ووهن المؤسسات، وما يلحقها من ظواهر الفساد، البطالة، الامية، ضعف وسائل الضبط الاجتماعية والرقابة المؤسسية و غياب الحوكمة.

ترتبط القيم الاجتماعية برابط الامن القومي والاقتصادي، اذ يؤدي تحول المجتمعات من حيث الخضوع للأزمات او تراكم الثروات، الى انتشار مظاهر الانحطاط الاخلاقي، لشظف العيش او ترفه، يرجع الامر الى ضعف مؤسسات المجتمع ووسائل الضبط الاجتماعي او تحولها الى سمة من سمات الرأس مالية البراغماتية.

ادى التطور التكنلوجي الهائل، والانفتاح على العالم والثقافات المختلفة، فضلاً عن توجه الاقتصاد نحو التجارة الرقمية، وارتفاع عائدية برامج التواصل الاجتماعي، الى تكوين علاقة ترابطية مع الجهل وتدني مستويات التعليم، في بيئات يضعف فيها وسائل الضبط الاجتماعي، نتاج ذلك هدر القيم الاخلاقية، اذ ترسبت القيم وبرزت مظاهر الانحلال الاخلاقي على منصات التواصل الاجتماعي مثل

الفيس بوك و تيك توك وبيكو وغيرها العديد من البرامج التي لم تلق المتابعة والتحييد، ويرجع كذلك الى ارتفاع معدلات الجهل التعليمي التي تتفاوت في نسبة الشباب والشابات بعمر (١٠-٣٠) سنة الذين سبق لهم الالتحاق بالدراسة يصفون أنفسهم بأنهم اميون، وترتفع هذه النسبة بحسب التقسيم الجغرافي للمحافظات، اذ تصل في نينوى (١٨٪)، بينما محافظة الانبار (٩٪) وقد تتعدد الأسباب منها المعاناة من عدم الاستقرار.[١] الى جانب الامية التقنية التي تقدر بأرقام مضاعفة، من حيث جهل استخدام التكنلوجيا، وبالغالب جهل الوالدين في التعامل مع التكنلوجيا، بالتالي نلاحظ انتشار المحتويات الخادشة للحياء، من رقص وفضح لحياة الاخرين، والتشهير وبث الاشاعات، تلك الممارسات التي ادت الى وقوع جرائم تهدد حق الحياة، وادت الى ارتفاع معدلات الانتحار في المجتمع العراقي.

يمكن اسناد ذلك الى تعبير العالم **انتوني كدنز***، حول العالم المنفلت، الذي يرى ان العالم الذي نعيش فيه اليوم هو خارج عن تحكمنا وسيطرتنا، لأن بعض المؤثرات مثل الانترنت الذي نعتقد ان يجعل حياتنا اكثر يقيناً ويمكننا التنبؤ بها، في الغالب يكون له اثر عكسي،[٢] في فقدان السيطرة على التغيرات الاجتماعية، و تشوه القيم، وعد القدرة على التنبؤ بالممارسات الاجتماعية، وانفلات السلوكيات وانهدارها.

ومن الوان الهدر الاجتماعي القيمي، هدر القيم الجمالية(هدر الاذواق)، بفعل الغزو الثقافي وإنتشار الشركات متعددة الجنسيات، وزج المجتمعات بالسلع المظهرية، واثارة المجتمعات بسحق موضة وعرض اخرى، وتقييم الانسان من خلال قياس مدى مواكبته للبراندات الجديدة والمظاهر المتغيرة للألبسة والسيارات والاطعمة، لا على اساس ثقافته و مواكبته الفكرية، اذ نشأ التعقيد في الحياة الاجتماعية على اساس تعدد الخيارات وسرعة تغيرها، فهناك مئة لا مقابل نعم واحد؛ حتى اصبح بحسب **وليام بن** عن

---

(١) الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفتوة والشباب في العراق (بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠٢٠م)، ص٣٠.

* **أنتوني غيدنز** أو **البارون غيدنز** ولد في لندن في 18 يناير 1938 عالم اجتماع إنجليزي معاصر، اشتهر لوضعه نظرية الهيكلة سنة1984، كما عرف بنظرته الكلية إلى المجتمعات المعاصرة. تخرج غيدنز في جامعة هل سنة 1959 متخصصًا في علمي النفس والاجتماع، ثم حصل على درجة الماجستير من كلية لندن للاقتصاد، ثم دكتوراه الفلسفة من كلية الملك بكامبردج سنة.1961

(٢) علي عبد الرزاق جلبي وهاني خميس عبده، العولمة والحياة اليومية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط١، ٢٠١١م)، ص١٤.

الاستهلاك، ان ما ننفقه على اغراض الزينة الزائفة يكفي لأكساء جميع عراة العالم، واذا تدبرنا اعمالنا وادرنا حياتنا، فأننا نتمكن التخلص من الافراط والعوز،[1] وهنا جاء مفهوم الافراط ليدلنا على الهدر القيمي الجمالي، الذي ادى بمجتمعاتنا الى الامية البصرية بعدم القدرة على التمييز بين الجمال والقبح، المفيد وغير المفيد، وعدم التمييز بين المرتب وغير المرتب، وبين التوافق والانسجام، وعدم التوافق والانسجام.

٥. **هدر الوقت:** قد لا تعير العديد من المؤسسات الاجتماعية اهمية للوقت في ادارة المهام والعمليات الاجتماعية، في حين ان الوقت ابرز عناصر الانتاج واكثرها اهمية، من حيث مدة كل عملية وتوقيتها المناسب بين العمليات الاخرى، يعد الوقت احد اهم معايير الجودة والانضباط للمؤسسات؛ وهو ضياع للوقت العلمي الذي يتطلب من الشخص ان يتعامل معه بمهنية وتنظيم وان يقدم اداء جيد ومنتظم يحقق درجة عالية من الخدمة.

لا يعي الكثير لأهمية الدقائق والساعات التي يتم اهدارها داخل المؤسسات، لأسباب خاصة او لموضوعات هامشية لا فائدة منها، ولضعف الرقابية المؤسسية، وكيف تؤثر تلك الممارسات في عرقلة عمل المؤسسات، وضياع العديد من العمليات، تعاني المؤسسة التعليمية من انتشار هذه الظاهرة اسوة بباقي مؤسسات المجتمع، اذ يشتهر العديد من اعضاء الهيئة التدريسية في هدر الوحدات الدراسية بتناول موضوعات خارجية لا اهمية لها، او انتقاد ظواهر المجتمع، وفتح مجال للنقاشات السياسية والدينية التي لا تمت بأي صلة بموضوع الدراسة، وبذلك لا يستفاد الطالب من التخصص الدقيق سوى الشي القليل الذي ان اسعفه الوقت تطرق له. ففي دراسة للباحثين عوض خلف و عادل حسين بعنوان أثر الهدر في الوقت على تكلفة الخدمة حالة دراسية في جامعة الانبار كلية الإدارة والاقتصاد، حدد الباحث ابرز

[1] ابتهال عبد الجواد كاظم، <<الاستهلاك المظهري تبعاً لمجالاته وعوامله>>، **دراسات موصلية**، العدد٢١ (العراق: ٢٠٠٦م)، ص٨٨.

مظاهر الهدر لدى اعضاء الهيئة التدريسية، والمتمثلة بـ: التأخر في القدوم الى الدوام صباحاً، شرب الشاي، مكالمة هاتفية، الزائرون والهدر خلال المحاضرات.[١]

على هدى اهمية الوقت نستدل على اهمية ان نفرق بين جودة الوقت(Quality time) وكمية الوقت(Quantity time)، نعني بجودة الوقت الاستخدام الامثل للزمن واستثماره بأجود المعلومات، وافضل اداء للمستفيدين، اما كمية الوقت، هو كمية الزمن الممنوح للعملية، قد تزداد كمية الوقت اضعاف مضاعفة عن حاجة العملية لكن لا يستثمر بجودة، لذلك يُعد هذا الوقت مهدور داخل المؤسسة؛ لذلك ينبغي التوفيق بين كمية الوقت الذي تتطلبه العملية (وحدة دراسية مثلاً)، وجودة ادارة تلك العملية من خلال تقسيم الوقت، وادارته بالشكل الصحيح، والتحضير لأداء افضل جهد .

وفقًا **لبورديو**، المستقبل موجود دائمًا بالفعل في الوقت الحاضر، لأن الفاعلين البشريين مغمورون عادةً في المستقبل، فإن الإمكانيات المتاحة دائمًا هي الإمكانيات المتاحة مؤقتًا: كل أفق محدد مكانيًا للاحتمالات هو أيضًا أفق محدد مؤقتًا للاحتمالات، وكل احتمال ينشأ عن الفضاء الاجتماعي هو أيضًا احتمال ناشئ من وقت اجتماعي معين. بعبارة أخرى ، ما هو ممكن من خلال عمل بشري معين مشروط بأفق الاحتمالات المشكَّلة زمانيًا مكانيًا التي يحددها مجال اجتماعي معين.

الوقت هو المال، يشدد **آدكنز** على الأهمية الاجتماعية لأحد المبادئ الأساسية للاقتصاد الرأس مالي: أن تكون قادرًا على القيام بالأشياء بشكل أسرع وأكثر كفاءة من منافسيها هو شرط مسبق لزيادة ربحية الأعمال التجارية. إذن ، فإن نمط الإنتاج المهيمن هو أيضًا نمط مهيمن للتوقيت، تعتمد معدلات الربح والإنتاج على أشكال مؤقتة موجهة للربح وقائمة على الإنتاج. إن تشابك الممارسة الاقتصادية مع الوقت

(١) عوض خلف وعادل حسين، <<اثر الهدر في الوقت على تكلفة الخدمة حالة دراسية في جامعة الانبار كلية الادارة والاقتصاد/ الرمادي>>، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، (العراق: عدد خاص، المؤتمر العلمي الثاني)، ص٧٩.

يُلزمنا، بالتفكير في الطرائق التي لا يتم فيها تنظيم المجتمعات من الناحية المكانية فحسب، بل من الناحية الزمنية يتطلب كل نمط من أنماط الإنتاج طريقة معينة للتوقيت.[١]

٦. **هجرة الأدمغة:** تعد ظاهرة هجرة الأدمغة من اشد الظواهر الاجتماعية، واعتى الممارسات التي نخرت بكيان المجتمعات المتأخرة ثقافياً، اجتماعياً واقتصادياً، من حيث ضياع قادة المجتمع من المفكرين، العلماء، بفعل الازمات التي تلحق بالمجتمعات، التي ما تلبث الا وان تضع نخب المجتمع تحت طائل الخطر، بغية تجهيل المجتمعات وتكسير اعمدة الصمود والتقدم؛ وهي شكل صريح من اشكال الهدر الاجتماعي، المرتبط جلياً بالتغيرات الاجتماعية التي تلحق بالمجتمعات، قد تحصل بعض اشكال الهدر الاجتماعي في جانب دون الاخر، لكن هجرة الأدمغة، ضياع على جميع الاصعدة، سواء كانت فكرية، اجتماعية، اقتصادية وعضلية، تمثل خسارة لمجتمع، وربح وتقدم لأخر.

يرى المفكر العربي **نايف كريم** ان البلدان العربية لا تعاني من ظاهرة نزيف الدم فحسب، بل من نزيف اشد واكثر خطورة، هو نزيف الادمغة، ان هذا النزيف يقتل المجتمعات دون ضجيج، لكن اضراره اشد خطراً على المجتمعات ومستقبل الاجيال، لما يتركه من اثار سلبية على مختلف المجالات الاقتصادية، والثقافية، والصحية، بالحجم الذي يعرقل عجلة التقدم، اذ تشير احصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية، ان البلدان العربية تسهم بنسبة ٣١% من هجرة الكفاءات من الدول النامية، وان ٥٤% من الطلاب العرب الذي يدرسون في البلدان الاوربية لا يعودون الى بلدانهم.[٢]

تشكل هجرة العلماء الى العالم المتقدم ابرز دعائم تنمية وتقدم تلك المجتمعات، بحسب قول نائب المدير العام لليونسكو **مالكولم ساتياناثان أديسيشيا**، وان قيمة اسهاماتهم تتجاوز الدينار والدولار، لذلك فأن هجرة الادمغة احدى معوقات بلوغ التنمية لدول الجنوب، التي من شأنها كحركة ان توسع الفجوة بين مجتمعات الشمال والجنوب، فبحسب احصائيات ٢٠١٨م، يوجد في بريطانيا حوالي (٦٠٠٠) طبيبي

(1) *Simon Susen , <<AFTERWORD Concluding Reflections on the Legacy of Pierre Bourdieu* ,L. I. Repository>>, *City Research Online City , University of London Institutional Repository*,(2008,vol. 37, no. 9.), p42-43.

(٢) مصطفى عبد الغنى، عرب أوروبا الواقع و المستقبل (القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، ٢٠٠٩م)، ص٧٢.

عراقي، لذلك تجد تقارير الامم المتحدة بمقارنة الخدمات الصحية مع الدول المتقدمة، ان هناك طبيب واحد لكل (٣٧٢٠) مواطن عربي، وممرضة واحدة لكل (٩٦٠) مواطن، بينما في الدول المتقدمة هناك طبيب واحد لكل(٤٦٠) مواطن، وممرضة لكل (١٥٠) مواطن.[١]

في خضم الحديث عن هذه الفجوة فأن فئة المثقفين والعلماء لا ترحل عن بلدانها الا عندما يحصل خلل حقيقي في الاوضاع التقليدية والتوازن الطبيعي، وان العلماء يهربون من مجتمعاتهم ليست لأنها فقيرة فحسب، بل لأنها لا تسعى لأنتشال الفقر والتخلص من الجهل، حتى يتشكل شعور الغربة داخل الوطن، ويشعر العالم بأن الحكام واساليب الحكام تعاديهم، ولا تكترث اي اهمية لجهود العلماء، حتى يبدأ نمو المعرفة بمتوالية هندسية بين التقدم والتخلف العلمي، من حيث ان وجود العلم يجلب المزيد من العلم، وان نقص العلم والعلماء يؤدي الى جمود وتدهور عمليات النمو في المجتمع.[٢]

٧. **هدر البحث العلمي:** يمثل البحث العلمي اهمية كبرى في دراسة الظواهر والمشكلات التي تواجه الانسان والمجتمع وتعرقل تطوره، وان حركة البحث العلمي ومستوياته مؤشر على تقدم المؤسسات العلمية، ورقي المجتمع وتقدمه. و ان تدني مستويات البحث العلمي او اكتنافه مشكلات يلحق بالضرر الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية؛ لذلك فأن مؤشرات الهدر الاجتماعي للبحث العلمي عديدة لا بد من دأب الاهتمام بها وتوجيه اعين المهتمين والمفكرين لزيادة العناية بمؤسسات البحث، سعياً للارتقاء بها، بهدف اصلاح المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

يتصور المفكر السوري **جورج طرابيشي** شبكة عربية تربط بين المؤسسات الجامعية والعلمية للحد من الفوضى التي تكتنف البحث العلمي من تكرارات، هدر للجهود والاموال، وحول امكانية التنسيق لغرض

---

(١) أسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوربا (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، القاهرة)، ٢٠٢١م، ص١٧.

(٢) فؤاد زكريا آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة (برلين: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧م)، ص١٤٥-١٤٧.

تعميم الاستفادة.[1] لذلك فأن من بين أَولى مكامن الهدر الاجتماعي هي غياب التنسيق بين الجامعات في مجال الابحاث العلمية، والدراسات الاكاديمية، الامر الذي يؤدي الى تكرار الدراسات والابحاث العلمية، وبالتالي هدر الجهود والموارد، ويصبح البحث العلمي في ظل غياب التنسيق يدور في دائرة مظلمة تزداد فيها التصادمات والافكار والنتاجات المهدرة.

إلى جانب عدم توفر قاعدة بيانات بالنتاجات البحثية، من دراسات، ترجمات وكتب، ولا تترجم تلك النتاجات الى لغات اخرى بهدف التطوير، بل تبقى حبيسة الرفوف والمؤسسات التي تنتج فيها، لأغراض غير هادفة ولا اصلاحية، على الاغلب تكون لأغراض الترقية، الشهرة، الفائدة المادية والتسويق.

كذلك فأن اسوء صور الهدر الاجتماعي للبحث العلمي هو ان النتاجات البحثية وابرزها الرسائل والاطاريح غابرة على الرفوف!، لا من ملتفت ولا مأخذ منها، بيد ان اهمية البحث العلمي تكمن في تحقيق اضافات علمية جديدة، تخدم المجتمع باكتشافات او اختراعات او حلول لمشكلات وتلبية لحاجات حضارية معينة، وان تكدس الاتربة وتراكمها على النتاجات البحثية يفقد قيم البحث العلمي ودور المؤسسات البحثية جملة وتفصيلاً، وبالتالي تتوقف عجلة المجتمع، ويصبح عرضة للتغيرات الخارجية، وتتراجع اهمية البحث العلمي حتى يصاب بالسطحية ويأخذ ابعاد خاصة منفعية.

و يهدر البحث العلمي عند انفصاله عن رؤية المجتمع، وبرامج التنمية الشاملة، اذ ان ابرز واسمى وظيفة للبحث العلمي، هو فتح قنوات ربط بين الجامعات والمراكز البحثية وخطط التنمية، بالشكل الذي يكون علاقة انغماس للجامعة في المجتمع. ان انفصال البحث العلمي عن المجتمع، يفقد قيمته الحقيقية ويجعل الابحاث في وادٍ بعيد عن الواقع الاجتماعي، فلا فائدة من الاسهامات والنتاجات البحثية غير انها تهدر الوقت والجهد والمورد والفكر.

تعد التخصيصات المالية المخصصة لإجراء البحوث العلمية محدودة في العراق بشكل خاص والبلدان العربية بشكل عام، اذ لا يزيد انفاق العالم العربي على البحث العلمي عن مائتي مليون دولار، وهو لا

[1] جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردة: تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة (بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، ٢٠٠٩م)، ص٢٨٠.

يعادل سوى ما مقداره ١ الى ١٢٠ ما انفقته امريكا على البحث العلمي في الستينات، والذي بلغ ٢٤ بليون دولار، بفعل زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والاعتماد عليه في دراسات الفضاء، ويسبق ذلك الاهتمام الكبير بالبحث الاجتماعي لمعالجة مشكلات المجتمع الامريكي بعد عصر النهضة.[١]

٨. **الهدر البيروقراطي:** ترتبط عملية ادارة المؤسسات بأعتماد اساليب تقليدية وضعف الهيئة الادارية فضلاً عن الوقوع في معرقلات الازمات، الى احداث هدر اداري مؤسسي، وهو خطوة اولى لإشاعة وانتشار اشكال عديدة من الهدر الاجتماعي، من حيث ارتباطه بالفساد وضعف إدارة الدولة، وهدر الموارد والخدمات.

ومن بين تلك الممارسات المؤسسية التي تَحدث الهدر الاجتماعي البيروقراطي، هي سوء الادارة والتنظيم، بإحلال الشخص المناسب في المكان غير المناسب، بفعل تخبط عمل المؤسسات، وبالتالي انهيار السلم الاداري، وهدر المركزية بضياع القرار، وانعدام تشبع الادارات، وحتى وقوع اخطاء فنية ادارية على مستوى القرار الخاطئ، والذي لا يخدم المؤسسة والمجتمع. ان تشبع الادارات وهدر المراكز جراء ضعفها، يؤدي الى تركز القرارات في المستويات الرئاسية، وبالتالي هدر الوقت والقرار.

كذلك تؤدي الادارة التقليدية للمؤسسات الى كثرة الاعمال الورقية، وهدر الوقت والجهد والتكنلوجيا، وتأخر العمل التنظيمي، وكثرة الاخطاء، وتكاد ان تكون تلك الاساليب التنظيمية، اكثر عرضة للهدر في حال تعرض المؤسسات لأي حدث او ازمة، تؤدي الى ضياع المستندات وجعلها عرضة للتلاعب وتزييف الحقائق.

ينشأ في مؤسسات المجتمع التصلب البيروقراطي من ادارة وتعاملات بلوي عنق الضوابط الادارية، ويتسبب هذا التصلب في هدر اجتماعي بيروقراطي، من حيث التعامل مع الضوابط على انها قوالب مفروضة على الاشخاص او النصوص، ويعمل البعض حسب منهج سرير بروكرستي، في لوي

(١) عبد الحسين شعبان وآخرون، الحريات الاكاديمية في الجامعات العراقية (عمان: مركز عمان للدراسات وحقوق الانسان، ٢٠١٢م)، ص١٢٢.

المعطيات وتشويه البيانات، لكي تنسجم قسراً مع مخطط او هدف ذهني مسبق،[1] كأن يكون دفع الرشاوى او تقديم بدائل وتنازلات سياسية كانت ام مادية ام اجتماعية. ففي حين توعز الادارة الى المنتسبين بأن يفصل لها معلومات وتعاملات على مقاس مبيت، نكون ازاء هدر اداري خبيث ممنهج على وفق قوالب البروكرستيه.

٩. **الهدر الوظيفي:** الإسراف في عمليات التوظيف وتدجيج المؤسسات بموارد بشرية تفوق حاجتها الأساسية، بضغوطات سياسية أو تخبطات مؤسساتية يتم زج الشباب في وظائف لا حاجة للمؤسسات لها ولا تندرج متألفة مع خطط التنمية أو احتياجات السوق والمجتمع.

أدت الظروف الحرجة التي مر بها البلد واندلاع ثورة تشرين عام ٢٠١٩م احتجاجاً على تردّي الأوضاع الاقتصادية للبلد، وانتشار الفساد المالي الإداري والبطالة، بممارسة الضغط على الحكومة، التي حاولت بطريقة ما اخماد هذه الثورة وتبنيجها عن طريق فتح سيول من الوظائف للشباب في مختلف الوزارات بدون قيد او شرط إذ بلغ عدد المتعاقدين في وزارة كهرباء وحدها خلال سنة ٢٠١٩م (١٠٠الف و٥٨٣) موظف عقد وأن "الموظفين العقود في الوزارة يتقاضون ٦٣٦ ملياراً و٨ ملايين دينار سنوياً، وفي حال تم تثبيت هؤلاء العقود على الملاك الدائم فإنه رواتبهم ستصبح ٦٨٥ مليارا و٦١١ مليون دينار سنوياً[2].

---

(١) عادل مصطفى، المغالطات المنطقية: طبيعتنا الثانية وخبزنا اليومي (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، ٢٠٠٧م)، ص٢٤٩.

يشير مصطلح بروكرست في الميثولوجيا اليونانية الى قاطع طريق، كان يستدرج ضحيته ويكرمه، وبعد العشاء يدعوه لقضاء الليل في النوم على سرير حديدي لا مثيل له، يلائم طول النائم اياً كان، واذا ما اضطجع الضحية على السرير يبدأ بربطه، ويشد رجليه، ويمها الى الحافة اذا كان قصيراً، ويقطعها اذا كان طويلاً بحجم يزيد السرير، ليفصل ما تجاوز المضجع، لذلك يشير مصطلح بروكرستيه الى نزعة فرض القوالب على الاشياء وتشويه المعطيات لكي تنسجم قسراً مع مخطط مسبق.

(٢) شفق نيوز، الكهرباء تخاطب البرلمان لتثبيت عقود أكثر من ١٠٠ الف موظف على الملاك الدائم، ٣-٦-٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣-١٠-٢٠٢٢. https://2u.pw/PCQz7E .

إن هذه العقود التي وزعت على اقسام وزارة الكهرباء هي فائضة عن حاجة المؤسسة، اذ تعالت الاصوات حول الاعداد الكبيرة التي تفترش ممرات وقاعات المؤسسات التابعة لوزارة الكهرباء على انهم عقود تقضي ساعات الدوام، من دون اي مهام او اعمال تقدم الى تلك المؤسسة المهمة التي تعاني ولم ترى النور سوى ظلمات الفساد والعقود الاختلاسية وشركات غسيل الاموال، في حين نرى ان مؤسسة مثل وزارة الكهرباء في ظل هذا التقدم التكنلوجي الهائل، لم تعد بحاجة الى تلك الاعداد الهائلة من رؤوس الاموال البشرية بقدر حاجتها الى مكائن ومحطات تغطي الحاجة للخدمة، بذلك تكون تلك الطاقات مهدرة اجتماعياً وهي تسيل مهاراتها في القاعات والاوقات المفرغة؛ وأن تلك المليارات ما هي الا اسراف للأموال وهدراً على مستوى الانفاق المادي.

من جانب اخر اغتنم العديد من العاطلين فرصة العقود تلك من غير الاختصاص، فمثل هذه الوزارات الخدمة لا يمكن أن تستفيد من تخصصات العلوم الإنسانية او الطبية وغيرها مما سيخلق هذا الإجراء هدر مركب يتمثل في : إيذاء الاقتصاد العراقي من خلال توفير مبالغ مالية لتغطية رواتب الموظفين، و قتل الخبرات وطمرها من خلال وضع الأشخاص المناسبين في الأماكن غير مناسبة. وينسحب هذا الأمر على وزارة الرياضة والزراعة والعمل.... الخ.

و ينعكس هذا الهدر على الوضع السياسي والاجتماعي من خلال استخدام هذه العقود كورقة ضغط سياسي بين الاحزاب، فبعض الاحزاب تعارض هذه الإجراءات وبعضها تؤيد، ويستخدم المؤيد هذه الاعداد للضغط من خلال تشكيل ما بات يعرف بممثليات العقود من أجل كسب أصوات انتخابية او تسقيط أحزاب أخرى.

١٠. **هدر المعرفة:** يعرف تقرير التنمية الانسانية(٢٠٠٣) مجتمع المعرفة هو المجتمع القادر على انتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها في مجالات النشاط المجتمعي، من خلال ذلك يعاني المجتمع العراقي والمجتمع العربي من الهدر المعرفي، إذ يقع دون خط الفقر المعرفي ليس على مستوى البحث العلمي والنشر والتوزيع فحسب، بل على مستوى الصحافة وانتشار واتقان استخدام الحاسوب والانترنت في المؤسسات الاجتماعية، التي تمثل مؤشرات اساسية لمجتمع المعرفة؛ والاشد اهداراً هو استيراد المعارف من نظريات ومنهجيات والتعامل معها على انها القول والفصل، ومن اخطر قضايا التعليم

تردي نوعية المعرفة وطرائق اعداد العقل المعرفي، فالسائد في تعليم العلوم الانسانية هو تلقين معلومات متقادمة تتلخص في استظهار هذه المعلومات واستحضارها وقت الاختبار، بحيث يهدر تكوين العقل التحليلي النقدي في تشكيل طروحات علمية جديدة، ضمن عمليات التعليم البنكي مثلما تعرف التي نعتد فيها على اخذ معلومات ونظريات جاهزة دون ان نعرف متغيراتها الحضارية، منهاجياتها واهدافها بالنسبة للمجتمعات وثقافتها، ونبقى قاصرين عن نقدها او تطويرها وتوطينها، والنتيجة تطبيق معارف جاهزة ذات قوالب معينة، على مجتمعاتنا التي تتمتع بقوالب وخصائص مغايرة، وبذلك يبقى واقعنا مفلتاً عن سيطرتنا وغير قادرين على تطويره وتسييره،[1] وبعيدين عن مجتمع المعرفة، والتسارع الكبير الذي تشهده المجتمعات التي تنتج وتستخدم معارفها؛ ويمكن ان يكون المخرج الوحيد من المأزق المعرفي هو التخلي عن الكلاسيكيات التعليمية، واعتماد الطرائق العلمية الحديثة التابعة لسلسة التعليم الحواري، ففارق الابداع يكمن في البيئات ما بين المجتمع المهدور ومجتمع المعرفة.

(1) مصطفى حجازي، مصدر سابق، ص١٧٩-١٨٠.

المبحث الثاني/ جدلية الهدر الفكري وصنمية المجتمع.

يلقي الطاهر في مؤلفة اصنام المجتمع المسؤولية على الباحثين في العلم، عندما يحدد بحثه هذا بالموجز وانه يحتاج الى عرض مسهب والعديد من الامثلة التي تبين أثر النظام الاجتماعي في تكوين الاصنام والاوهام والتحيز والنفاق، ونزعم اننا نبحث في تطوير هذا المنظور ليكون قادر على تفسير اكبر للظواهر الاجتماعية ، ومشكلات المجتمع الحضارية.

للوهلة الأولى وعند الاطلاع على ما قدمه الدكتور (عبد الجليل الطاهر) في كتابه الموسوم أصنام المجتمع – بحث في التحيز والتعصب والنفاق الاجتماعي– نجد أن هذا المدخل المفهومي (الصنمية) يمثل لنا متغيراً راسخاً مؤثراً في مؤشرات الهدر الاجتماعي. لا سيما و أن الكتاب يتناول بعض المتغيرات التي تكبح جماح الابداع البشري، والتقدم العلمي، والتحرر الإيديولوجي، والاصلاح والمشاركة من بعض المفاهيم الصنمية السائدة.

ليس ثمة أدنى شك أن هذه الرؤية التي قدمها الطاهر قبل (٥٨ عام) لا تزال متجذرة في المجتمع العراقي اليوم، فضلاً عن أننا يمكن أن نلاحظ الوضعية الصنمية في شتى جوانب الحياة الاجتماعية. إذ يشير الطاهر إلى أن هناك ظروف مادية – اجتماعية معينة تعمل على ظهور اصنام تقف حجر عثرة في طريق المعرفة الموضوعية وتمارس سيطرة ونفوذ على تفكير الإنسان وطريقة معالجته للمواضيع. حين تنتشر الفئة الاجتماعية خرافة أو أوهام أو فكرة فإنها تربطها بمفاهيمها العامة عن الحياة التي انبثقت من الوضعية الاجتماعية، والتي تتميز بوجود الأصنام، فتتعصب لها، وتتهم كل فكرة معارضة لا تتفق وتلك المفاهيم بالمُرُوق والانحِراف والهدم والشذوذ.[١] فينشأ حالة من هدر الفكر الذي يشمل مختلف الوان وآليات حجر العقول، التي تعد قمع للحريات وقضاء على قوة السيطرة على الذات والواقع والمصير.[٢]والجدير بالذكر إن الصنمية الحديثة لا يشترط أن تكون مصنوعة من الخشب أو الحجر أو الذهب كما سمعنا عنها سابقاً، بل أن ترمز الى بعض القيم الاجتماعية والروحية بالقدسية وتمتاز بالسلطة بحيث يخشاها الناس، وتربط سير المجتمع بالأوهام والاباطيل، وتطمس شخصية الفرد والمجتمع ولا تسمح له بالازدهار،

---

(١)عبد الجليل الطاهر، اصنام المجتمع، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٦)، ص١٣.

(٢) مصطفى حجازي، مصدر سابق، ص١٦٥.

تحاول أن تربط سير المجتمع وثقافته باطار من الأوهام.[1] أذاً أنها اولاً (قيم بدائية زائفة) وثانياً إنها (محصلة قوة دكتاتورية مجحفة) وبالتالي فهي مقوضات التطور العلمي والمعرفي والفكري. ورافد خفي من روافد هدر الطاقات الفكرية والثقافية.

ينشط ظهور الاصنام في نوعين من المجتمعات:

أ- المجتمع البدائي: تكون الحياة الاجتماعية رتيبة ومرجع الانتاج الفكري هي الخرافات والاوهام، ويقوم المجتمع على نظام لا يسمح بالتبديل وان الفرد مصدر الشرور، فإذا شذ عن القواعد الاجتماعية مصيره الرفض والقطع.

ب-المجتمع الديكتاتوري: تنشأ الاصنام ضمن هذا المجتمع على وفق قواعد مادية ومعنوية، تهدد الناس في رزقهم وحرياتهم وطموحاتهم، حتى يستسلموا للأمر الواقع، لذلك تتكاتف الاصنام للسير بالمجتمع الى الوراء من خلال الركض وراء مصالحهم.

أن للنظام الاجتماعي اثر كبير في تكوين الاصنام والاوهام في المجتمع، إذ يرى الطاهر إن البحث في الاصنام أمر صعب إذا كانت تتمتع بالقدسية والسلطة، فهناك صعوبات أمام الكُتاب للبحث في بيئة اجتماعية تتصف بتعدد الاصنام واختلاف الطقوس، بذلك يكون التفكير النقدي بتلك التابوهات والبحث بها ومحاولة تصحيح المغالطات وطرد الاوهام المحاطة بها اقرب بما نسميه التفكير الخطر (الاحمر)، وهي نوع من الافكار الخطرة التي توجد في جميع المجتمعات وقليل ما تخضع للمناقشة والبحث، اذ يوضحها **لويس ويرث** إنها مشكلات كامنة في البناء الاجتماعي ومحاطة بدائرة حمراء.[2] وان وضعها على طاولة البحث هي إسهامات لنقد وتصحيح اوجه التطور الاجتماعي والفكري.

يتكون الصنم الاجتماعي بطريقة القوة والزجر والتزكية، لا بطريقة حرية الرأي والتعبير والاقناع والمناقشة، وتنقاد الجماهير خلف الصنم وتستجيب له لا شعورياً كأنها منومة مغناطيسياً، حتى توضع اسماء رمزية تقديسيه للصنم، مثل الزعيم، والقائد، وابن الشعب؛ وعندما يتغير الصنم بفعل التحولات

(١) عبد الجليل الطاهر، مصدر سابق، ص١٩.

(٢) عبد المجيد صلاح داود وآخرون، الدراسات الاجتماعية في العراق: منظورات في حقوق الانسان والسلام والعنف (بغداد: جمعية الامل العراقية، ٢٠٢٢م)، ص٢٢٨.

السياسية او الاجتماعية تبرز حالة التناقض والجدلية الصنمية، إذ يظهر صنم جديد على الساحة يداعب مشاعر واحاسيس الناس بتناول حاجاتهم وطموحاتهم، ويكتسب الثقة والترميز ويعتلي منصة الصنم، وتضعف الثقة بالصنم القديم وتزول سلطته وينتقل من موضع احترام وثقة وتقديس، الى موضع شتم و نقد وسخرية.

في كل مرة يجيء بها صنم جديد يعمل على ابعاد معارضيه من اتباع الاصنام الاخرى التي لا تساوم ولا تنافق، ويبدلهم بالقوة والعنف، لذلك يضيف الناس اوهام القدسية والسيطرة على الاصنام، فهي ليست من صلب الصنم، بل تتعدد تلك المعاني بتغير العلائق الاجتماعية، فالأوهام حول الاصنام ليست متماثلة اذا كانت خبرات الناس غير متشابهة، لذا فأن الاحوال المادية و العلاقات الاجتماعية هي اساس الوعي لما يعنيه الصنم والوهم في المجتمع، وهي نتائج للصورة الذهنية التي تحملها عنها، وتختلف الصورة الذهنية التي يكونها كل فرد عن العالم تبعاً للمرحلة التاريخية، المنزلة الاجتماعية، الفئة الاجتماعية التي ينتمي اليها، والامكانات المادية التي بحوزته، فصورة المثقف الذي تغدق عليه انواع الالقاب والمنح، تختلف عن صورة المثقف العصامي الذي دفع الغالي والنفيس لأجل ان يكون نفسه، حتى يكون المحرومون والمظلومون من اضطهاد الاصنام الاجتماعية اما معارضين للأوهام التي تروجها الاصنام ويتخذون موقفاً عدائياً' او انهم غير قادرين على المقاومة ويقنعوا بالأمر الواقع ويستسلموا دون قيد او شرط.[1] أن المتأثرين بهذه الاوهام والمتقبلين والمستسلمين لها موهومون فكرياً، مقيدين بسلطة وقدسية الاصنام الاجتماعية، وخاضعين بفعل ممارستهم للقوة والعنف، وهنا نجد مظهر من مظاهر الهدر الفكري الاجتماعي، فأفكارهم مربوطة بوهم الاصنام، ومهدورة لا مجال للتفكير النقدي ومحاولات تصحيح المغالطات المتعلقة بالانجرار خلف الوهم، لأن التفكير النقدي هو تفكير خطر في تلك المجتمعات التي تصنع الاصنام بفعل البدائية او الديكتاتورية؛ وان مجال التغيير والتصحيح خطر الا في حال تحرر تلك الافكار وانقلابها على الديمقراطية والتسلطية.

ولا مناص من ذلك يقود هدر الفكر الى فقدان السيطرة، وافلات زمام تسيير الحاضر واستشراف المستقبل والسيطرة عليه، فالتحريم والتكفير الديني كما التجريم السياسي، والحجر على العقول الذي

(1) عبد الجليل الطاهر، اصنام المجتمع، مصدر سابق، ص١٩، ٢٠، ٢١.

تمارسه الاصنام والعصبيات يؤدي الى الرضوخ، وتعطيل العقل وما ينتجه من تفكير تحليلي نقدي تساؤلي، وبذلك يدفع الهدر الى اقتصار نشاط الناس الفكري على مستوى المعاش فقط، وهنا يتم استغلال الدماغ، ولا يبقى فاعلاً منه سوى الجزء المسمى(الهيبوتلاموس) الكتلة من الدماغ التي تضبط وظائف النوم، الاكل، الجنس والانفعال فقط، وكم من الطاقات الشبابية والخبرات المعرفية في المجتمعات اليوم ذوي الفكر المهدور، هذه الحالة التي تتخلف فيها المجتمعات وتتراجع عن مضمار التنافس الاممي.[١]

وإذا ما رجعنا الى المجتمع العراقي اليوم، يمكن أن نطبق رؤية الطاهر في بعض الجوانب الاجتماعية والسياسية بمجتمع اليوم المتأصنم:

- **على الصعيد الديني:** تُمنح الرموز الدينية في هذه المجتمعات سمة القداسة والتخويل في القرار والتفكير، وتمنع اي محاولة للنقد وتقويم تلك الرموز بحجة التكليف، الذي لا نعترض عليه كتوظيف للمسارات الدينية، بل ان يقع النقد صوب الاسماء التي التقفت سمة القداسة بمحض الصدفة والتسويف وخدمتها المتغيرات الاجتماعية التي خلطت الحقائق واضاعت المعايير. حتى يستبعد العديد من الزعماء الدينيين عقول الناس بالقهر والظلم والتكفير، وبطرائق غير مباشرة كما يحدث من قبل بعض الزعماء السياسيين والدينيين حيث يتم كَيّ وعي الأفراد كما أشرنا سابقاً، بطرائق مختلفة دينية وغير دينية ويتم السيطرة على مجال الإدراك بما يعطل وظيفة التفكير الذاتي والاقتناع بضرورة تسليم زمام عقله ونفسه ومصيره في يد هؤلاء.

أدى وجود الكثير من الزعماء الدينيين في الآونة الاخيرة نحو اسقاط المجتمعات في أزمات مجتمعية، مذهبية وتياريه، أوجدت بيئة موحلة بالتطرف الفكري، وسياقات مملوءة بالتشرذم الطائفي، وباتت واستمرت هالة القدسية محاطة بهم؛ وان توجيه أداة النقد بالبحث عن الحقائق وتصويب المعايير العلمية والمرجعية الحقيقية، هو بحث في المحرمات واصطياد الباحث في أعماق الكفر، وبالتالي تبقى تلك الرموز تمارس تأثيرها في الحشد وتبث رؤى تهدم اي فكر نقدي اصلاحي، ويقوض منهج الاصلاح الذي يكون سبب الرقي الفكري والحضاري. و معول لأسس الدين؛ حتى وصل الحال الى تكفير كل فكير ومن التفكير

[١] مصطفى حجازي، مصدر سابق، ص١٦٧.

التحليلي النقدي الذي اصبح يوصف بالبدع والزندقة، كون رجال الدين في مثل هذه المجتمعات اكبر حلفاء لرجال السياسة.

يستخدم المجال الديني المعرفة الفلسفية، التي تسهم في كشف التناقض والاختلاف بين المذاهب، لذا فهي تسعى الى اثبات بعض الموضوعات وتنكر وتجحد موضوعات اخرى، فأن الادلة والبراهين خدمت مواضع الاختلاف والتطرف ووسعت الفجوة بينهما، اذ نجد الادلة الموضوعة متناقضة لكنها مقبولة عند الاطراف المختلفة، لذلك لم يسع الى الوفاق وابتغاء الهدف الحقيقي من وجود المكلفين بالقداسة، وهو تحقيق الصلاح الديني والمجتمعي. من ذلك نجد اهمية استخدام النقد المنهجي، والتحقيق بالمسائل الدينية والسياسية، وان لا تكون من بين الافكار الخطرة والمحرمة، حتى يتحقق الصلاح الفكري والمجتمعي، بإسهام المثقفين ودعاة العلم.

- **على الصعيد الاجتماعي:** التربية منذ مراحل الطفولة في المؤسسة الاسرية والمؤسسات التعليمية والاجتماعية الاخرى، على التسليم للرمز والمقدس والسياسي بطريقة غير منطقية، تمنع تناول تلك الرموز ضمن اي جلسة او نشاط ثقافي اجتماعي ادبي، اكاديمي، لتشكل رهاب اجتماعي من الوقوع في شرك نقد رمز ووجيه اجتماعي عشائري وانكار لأفعاله او مرتبته الاجتماعية، وتسليم زمام الامور له، خشياً من رفض الاعراف الاجتماعية له، او الانقياد منذ الصغر بتقديس الرمز السياسي والخوف منه، بأن الجدران تسمع وان جنوده منتشرين بين الناس، لذلك لم تدخل قراراته وافعاله ضمن قالب التقييم والنقد وتبقى مسلم بها وانها صدرت قطعية لا نقاش فيها وان كانت تخدم مصالح خاصة وتهدم عامة، ولا تحقق اي اصلاح للمجتمع، بتلك الممارسات التي ترسخ ثقافة الخضوع والقبول، تنتهك حرية الرأي والتعبير في هذه المجتمعات، وتبقى الحرية الاكاديمية اكثر الحريات تقييداً لارتباطها الفعلي بالمؤسسات الحكومية، وبالتالي يضعف الإسهام الفعلي للمثقف المفكر، والاكاديمي، ودور المدافعين عن حقوق الانسان في توثيق انتهاكات بحق الانسانية، ولا تقف عجلة المجتمعات تلك في التقدم فحسب، بل تنتشر فيها مظاهر العنف، الجرائم وانتهاكات حقوق الانسان.

وهذا الفرق الجوهري في ضعف دور المثقفين ونجاح غيرهم في الدول الاخرى التي تنشأ على منهجيات الحوار والنقد، وإسهام مثقفيهم بشكل فاعل في اصلاح المجتمع وتقدمه من خلال تفعيل قدراتهم على امتلاك أدوات منطقية يستخدم فيها العقل المناهج السليمة في التفكير والتشخيص.

تستخدم في المجال الاجتماعي المعرفة الحسية المرتبطة بالمشاعر المباشرة وردود الفعل، من حيث ان التماس مشاعر الخوف في مراحل التنشئة من الرمز الذي يملك السلطة سواء كانت اجتماعية، دينية او سياسية، تتشكل بناءً على الاحساس بتلك المشاعر وتصنيفها، تمنع بديهياً الحديث بالنقد او الاختلاف الفكري الاكاديمي، وتعرض الافراد لنظرة سوء او توجس او رفض.

- **على الصعيد السياسي:** في المجتمعات التقليدية تكتسب الرموز السياسية التخويل والقداسة المطلقة في السيطرة واستخدام السلطة، لدرجة القفز على الضوابط المجتمعية والقوانين التي تحكم المجتمع، وتصبح على غير مأخذ بالنسبة للرموز السياسية، تتحكم تلك الرموز في المؤسسات الاجتماعية، وتمنع أي اسهامات تتناولها بالبحث والتشخيص وتوضعها موضع الرفض والمساءلة.

إن عدم نقد تلك الرموز السياسية تأتي بحجة استهداف البناء الاجتماعي والحكومة بمؤسساتها كافة، لذلك تتبع الرموز سياسية تكميم الافواه والعقول، باحتجاز وتوبيخ او تعذيب كل من ينتقد مؤسسة او عمل رمز من الرموز، ومساءلة كل عمل بحثي اكاديمي يتناول قادة ورموز بالبحث والتشخيص بطريقة موضوعية شفافة. لذلك نجد ان المجال السياسي يستخدم المعرفة العلمية بقلب الحقائق وتسويفها لتظهر بطرائق تخدم مساعي الاحزاب والرموز من خلال التأثير على عمل المؤسسات وفرض القرارات بالقوة والتخويف، والمعرفة السياسية في كشف تضارب الاحزاب، ورفض الآراء ووجهات النظر المعارضة، بعدها تعارضاً وخروج عن السرب، فتستخدم كل الطرائق للقضاء عليها، والتأسيس لنظام سياسي جديد من خلال الدعاية واستغلال الاحزاب لصناعة الاوهام ومنع النقد. اذ يصر بيكون على ان للسلطة حاجة في خلق الاوهام والخرافات، القائلة ان امتيازات من يعتلي السلطة هبة من الله وهي غير قابلة للتبديل ولا التغيير.

- **صفات الاصنام الاجتماعية:**

١. القدسية.
٢. السلطة.
٣. يهابها الناس ويخشونها.
٤. تحاول ربط سير المجتمع بالأوهام والاباطيل.
٥. فكر مغلوط لا يخضع للبحث العلمي ولا المنطق.
٦. تنشط في المجتمع البدائي او الديكتاتوري.
٧. وجود شبكة واسعة من العيون تسهر على رعاية مصالحه.
٨. كل صنم لم يستطع شق طريق المجد والنجاح، فأختار طريق بيع الكرامة وشرف الضمير، لنيل الجاه والمركز.
٩. يحصل نزاع بين الاصنام وتنافس لكن يغلب عليه التهادن والتوافق مرة اخرى ونادراً ما يعرض الاصنام مرة اخرى للخطر خشية من ان تتغير الظروف وتتحد اصنام اخرى للانتقام منه.
١٠. استخدام الدعاية والاحزاب والصحافة والمؤسسات الثقافية لتوجيه الناس الى قبلة ترضاها.
١١. توضع للصنم القاب كالزعيم، المنق، البطل، ابن الشعب، الرئيس، ابو الغيرة وابو وطن، للتحايل وخدع الناس بالألفاظ لاحترامهم وتقديسهم.
١٢. تروج لفكرة ضرورة وجود الاصنام لحماية العامة والمحافظة على الاستقرار.
١٣. التقييد(عندما يكون البعض مقدساً يكون البعض الاخر محتقراً وحراماً).

في الحقيقة ان دور الباحث الاجتماعي والرجل المثقف هو دور الناقد الاجتماعي الملتزم بالتغيير الاجتماعي، اذ ينبغي ان لا يلجم دوره بالامتهان في جمع الحقائق فحسب، فعند اجراء البحث الاجتماعي ينبغي ان يجتاز العوائق التي تعترض الحرية الفكرية وحرية التعبير عن الرأي، كون النقد اداة فكرية اجتماعية للتغيير والمشاركة والاصلاح، واداة صريحة لتحفيز الوعي ودعوة الاخرين للتغيير والاسهام في مجابهة المشكلات والمغالطات التي تستهدف الواقع الاجتماعي والانساني.

تتحالف ثلاثية الاستبداد، العصبيات والاصوليات تلك، ممارسة كافة الوان الهدر على الفكر؛ لتخلف مناخاً تفرض فيه سيطرتها واستمرارها، من خلال تجريم الفكر، تحريم التفكير وتحجير العقول، حتى تفقد المعرفة والفكر وظائفهما الاساسية في خدمة قضايا المجتمع وحاجاته. ففي الوقت الذي تتولد فيه حاجة التطور والاستكشاف والصناعة في الدول الاوربية المتقدمة، مثلما ابدع العرب في الحضارات القديمة في مجالات الفلك والحساب والهندسة، بناءً على حاجة المجتمعات لمعرفة سير القوافل والمواسم، وحل العمليات الحسابية التجارية، وبناء المدن وشق الطرق والقنوات، نجد الازدهار الحالي في المجتمعات المتخلفة التي تسيطر عليها الاصنام الاجتماعية بسطوة الاستبداد، العصبيات والاصوليات، يكمن في الفكر الامني اساساً، امن السلطة هو الهدف الاساس، من حيث المخابرات والحمايات والتجهيزات والاعداد الكبير للعناصر الامنية، وانتشار السلاح خارج اطار الدولة، هي العمليات الاكثر تقدماً في عالم الهدر، الى جانب علم التغييب وتدبير الحال(المداهنة، التحايل، والتودد للأصنام).[١]

على هدى ذلك إن تعطيل أداة النقد الاجتماعي على مستوى الأفراد أو الجماعات مقدمة للهدر الفكري الاجتماعي، إذ بتدجين العقول وتنميطها من خلال ترسيخ ثقافة الانقياد والخنوع للرمز والمقدس بصورة غير منطقية، يعطل حركة التفكير النقدي بحجج تتعلق بتلك الاصنام التي تدجن العقول بأوهام السلطة والقدسية من خلال تجريم وتحريم التفكير الذي يصب خارج الصندوق المحكم بالتابوهات، باستخدام القوة بالتهديد والوعيد والتخويف لكسر المنتقدين الذين يحفزون الناس عليهم فإن مجرد تعطيل أداة النقد السليم هو تعطيل لحق الفرد في استخدام عقله لإصلاح الثغرات التي قد لا يراها الفرد في موقع السلطة منفرداً، بل يحتاج لأن يجمع العقول لعقله حتى تكتمل الصورة وتنهض الأمة.[٢]

أن استخدام هذه الطرائق هو ربط لمصير المعرفة الاجتماعية بسلطة وقدسية الاصنام، وتسخير المعرفة بما يخدم ويقدم الدعم والمساعدة للصنم الاجتماعي، بذلك تحول دون حرية البحث والتعبير ويقع الباحثين والعلماء والمثقفين في خدمة السلطة، ويكون الهدف من بحوثهم وكتاباتهم الدعاية والاعلان،

---

(١) مصطفى حجازي، مصدر سابق، ص١٧٠.

(٢) ايمان شمس الدين، التغيير بين النقد والتدوير، نصوص معاصرة، مركز البحوث المعاصرة في بيروت، ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٦-١٠-٢٠٢٢.https://2u.pw/M2SPcg

وبالتالي فهي ضائعة لا تحقق هدف اجتماعي انساني، ويبقى البحث الاجتماعي مستنزف لا طائل منه، مادامت الاطر الاجتماعية والمنهجيات العلمية منقادة وغير ممكنة لاعتماد منهجيات التفكير النقدي الاجتماعي.

- **تأثير الأصنام على المجتمع:**

١. طمس شخصية الفرد.
٢. قمع النمو والازدهار.
٣. لا تسمح للأفراد بشغل مكانة اجتماعية لائقة.
٤. تقيد العقل وتحدده.
٥. تقرر العلائق والصلات احياناً تقويها واحيان اخرى تقطعها.
٦. مجتمع لا يقم على اساس احترام الفرد وحرية الرأي والتعبير.
٧. إبقاء الجماهير عمياء ساذجة تدين للأصنام بالولاء.
٨. تؤدي الاصنام الى انقسام المجتمع الى قبائل وفئات اجتماعية متعارضة ومتناقضة.

جملة التأثير مفادها الافتراض ان كلما ازدادت الاصنام الاجتماعية انتشرت مظاهر الهدر الفكري في المجتمع، من منظور الصنمية نجد إن هناك اصنام اجتماعية سياسية ودينية، بينما نلاحظ ان حجازي ركز على اسباب ثلاثية للهدر الفكري والوانه وهي العصبيات الاجتماعية والاصوليات الدينية والاستبداد السياسي، التي تؤدي ممارسات الاصنام الثلاث في سيطرتها وسطوتها على المجتمع ونشر الاوهام والاباطيل وتجابه اي فكر ومنطق جديد نقدي بالتحريم السياسي والتكفير الديني والتحقير والتحجير الاجتماعي العقلي.

- **مؤشرات الهدر الفكري: جدلية الصنم الاجتماعي وتأثيراتها الاجتماعية:**

وقع المجتمع العراقي بفعل انتشار ظاهرة الصنمية منذ عقود، التي ترجع نتيجة فشل الدولة والمؤسسات في ادارة المجتمع، في صبغة المجتمع الغيبي والعسكري بممارساته الاجتماعية وتفسيراته للظواهر، اذ يرتبط اي عمل مؤسسي يشوبه الهدر والفوضى بالقمع والتهديدات او بتخويفات تقدس الصنم

وتغيب الظواهر بحيث تكفر من يبحث عن الاصلاح وينتقد الاخطاء المجتمعية، وتربط الامر بالانتقام الالهي. وبفعل الانتشار الواسع للأصنام في المجتمع الكبير والمجتمعات الصغيرة و مؤسساته كافة، ادت تلك الظاهرة الاجتماعية الراسخة والتي تمثل جزء من هوية المجتمع في الواقع الحاضر، الى انتاج ظواهر العنف، القمع، الاقصاء، انتهاك الحقوق، وغيرها من الظواهر ونخص بالذكر ظاهرة الهدر الفكري وارتباطاتها العكسية والطردية مع الصنمية الاجتماعية في المجتمع العراقي، والتي يمكن ان نستنبط بعض مؤشراتها من الواقع الاجتماعي وتحليل المنظور الاجتماعي وهي:

١. **هدر حق التعبير عن الرأي:** يؤثر وجود الصنم السياسي، الديني والاجتماعي وتقديسه في المجتمع ليحاط بهالة تمنع اي نقد او نقاش حول فعل اجتماعي صادر يهم المجتمع وافراده. بحيث تكون الحريات مستلبة، والافواه مُكّممه، وتصدح بجانب اخر اصوات المتحيزين والمتملقين من جلاوزة الاصنام، في مجتمع لا يحترم الانسان وحرية التفكير والتعبير.

ينقسم المحرومون والمظلومون من بطش وسيطرة الاصنام الى قسمين: الاول هم يكون المظلومون من اضطهاد الاصنام عنيفاً يقارع ويقاوم الاصنام ويتخذ موقفاً عدائياً من الاوهام الصادرة عنهم، ومنهم من يمثل الادوات الحديثة المنتشرة للضغط على الاصنام وهم الاعلاميون والمدونون في مواقع التواصل الاجتماعي، يتخذون طرائق فضح الاوهام والخرافات من خلال نشر اساليب الفساد والخداع السياسي للجمهور، والعديد منهم تعرض لسياسة تكميم الافواه، بالاغتيال، الاعتقال، التعذيب او الترهيب. لكن لا يزال العديد منهم يقاوم مستخدم اداة النقد والضغط كسبيل للتصحيح والتغيير. والثاني المحرومون غير قادرين على المقاومة ويستسلمون للأمر الواقع، اذ يتجه الضعفاء مضطرين صوب عبادة الاصنام والتحيز غير المنطقي للأفكار المغلوطة؛ لأن الصنم الاجتماعي لا يمكن ان يتكون عن طريق حرية التعبير والرأي والمناقشة والاقناع، بل بالقوة والزجر والدعاية، حينها تنقاد الجماهير خلف الصنم لا شعورياً كأنها منومة مغناطيسياً.[١]

يتم ترسيخ هذا النوع من؛ الهدر لبناء الاوهام وحماية؛ الاصنام منذ مراحل التعليم التي تهدر الآراء في مراحل مبكرة، اذ يؤكد فرنسيس بيكون على الفكرة ذاتها عندما يتهجم على المتعصبين الذين يقاومون العلم

(١) عبد الجليل طاهر، مصدر سابق، ص١٧.

من اجل المغالاة في سلطة الدولة، إذ ينتقد الجامعات التي تركز على دراسة كتب بعض المؤلفين وفرض الآراء على الطلاب. واذا اراد احد الطلاب ان يبدع ويستخدم العقل ويتخذ رأياً معاكساً وينتقد ما جاء فيها، اتهم بالجهل والانحراف والشغب،[1] و هي ممارسة شنيعة؛ لتعطيل العقول ولجم اداة النقد والاصلاح، وهدر ممنهج للآراء وحرية الفرد في التعبير عن افكاره، انتقلت تجلياته الى المجتمع وأستخدمه الاصنام لهدر حريات الانسان في التعبير عن اراءه وافكاره.

الاصنام التي تضيق الخناق على حرية التفكير والتعبير، لديهم مصالح تتطلب بقاء الخطأ واستمرار الاوهام، لأن المعرفة تكشف ببساطة امتيازاتهم غير المشروعة.

٢. **الازاحة الجيلية:** أدى وجود الاصنام في المجتمع الى إزاحة جيلية كبيرة شملت المفكرين والمثقفين القادرين على الاسهام على المستوى السياسي والمجتمعي، ويمكن ان نطلق على سيطرة واضطهاد الاصنام الاجتماعية تلك هدر فكري بإزاحة اجيال عديدة ممن يمتلكون الحنكة الفكرية والسياسة وقادرين على إدارة الدولة والمجتمع بقيادة رشيدة بما يمتلكون من معرفة علمية بطبيعة المجتمعات وانظمة الادارة والحكم.

يجمع العديد من الباحثين على ان المجتمع العراقي فقد العديد من المثقفين، اما بالهجرة او الصمت والتكميم المقصود او المضطهد بسبب الازمات، ولو تعمقنا قليلاً في كتاباتهم نجد ان حقيقة الامر ترجع الى تلك الاوهام والخرافات والهالة المحاط بها الاصنام وخدمة الازمات لهم، ليستمروا ببطش واضطهاد المجتمع وخِداعهِ بأفكار لا تقترب من المنطق بشيء، وليبقي المجتمع رهين التخلف والانحراف.

تضم الفئة السياسية ثلة غير متخصصة، ممن بنيت حولهم الاوهام والخرافات ان يكونوا على رأس الهرم السياسي والمؤسساتي، إذ ان كل صنم لم يستطع شق طريقة المجد والنجاح، فأختار طريقة بيع الكرامة وشرف الضمير، لنيل الجاه والمركز، وهو طريق سهل وممهد، في حين ان الفقير العصامي ممن استطاع اكتساب المهارات والمعارف في مؤسسات العلم بقى معلقاً اما ان يربط مصيره بعبادة الاصنام الاجتماعية للتسلق وكسب الشهرة، او الاضطهاد والتكميم وسلب الحقوق والازاحة وهدر الاجيال والافكار على يد الاصنام المتسلطة.

---

(١) عبد الجليل طاهر، مصدر سابق، ص٥٦.

٣. **هدر المصلحة العامة في سبيل المصلحة الخاصة:** شائع بين الاصنام الاجتماعية، لا سيما السياسية ما لا يغيب عن ملاحظة الباحثين والمفكرين، نزاعات ظاهرية على قرارات ومصالح سياسية، لكن تضمر تلك الاحزاب او الاصنام الاجتماعية توافقات ومهادنات خاصة هدفها استمرار مصالحها وبقاء والاوهام منتشرة في فكر الجمهور، اذ يحصل نزاع بين الاصنام وتنافس لكن يغلب عليه التهادن والتوافق مرة اخرى ونادراً ما يعرض الاصنام مرة اخرى للخطر خشية من ان تتغير الظروف وتتحد اصنام اخرى للانتقام منه. بذلك يكون هَم الاصنام المصلحة الخاصة بأهدافهم ومطامعهم السياسية، والاستمرار على رأس الهرم، فيكون الاقتدار والحفاظ على المصالح الخاصة واغفال المصالح الشعبية العامة، وان لهذا الهدر مكمن كبير في واقع المجتمعات، من حيث ضياع الاستقرار والاستراتيجيات العامة التي تنهض بالمجتمعات، لأن التوافق في الاصل مبني على اشباع رغبات الاصنام المختلفة.

٤. **هدر القرارات:** في كل مرة تتبدل الحالة الاجتماعية بظهور صنم جديد وانهيار صنم سابق كان يتمتع بالقدسية والاحترام والسلطة، تتحول جلياً للصنم الجديد الذي يحيط المجتمع بأوهام جديدة، يحصل خلال مدة الانتقال تلك، هدر كبير على مستوى الدولة ومؤسسات المجتمع، والمتمثل بقرارات كبيرة وجذرية تنافي سياسة التخطيط والبناء من حيث توزيع الغنائم والمناصب وحملة التوظيف للتحايل وخدع الناس بالأباطيل وتحقيق الاطماع الشعبية، مقابل إغراق الدولة بقرارات مهدرة تؤثر على المستقبل، وما هي الا ايام وتنتهي روايته وينزل من المسرح، وتبرز حالة اجتماعية جديدة من الوهم والهدر الفكري الاجتماعي.

الهدر الفكري هنا على مستوى القرار العقلي السلبي غير المدروس المرتبط بعملية عقلية تعمل على التركيز على الاطماع الشعبية، وعدم الاهتمام بالعناصر الاساسية لنهضة المجتمع وبناء الامة، الهدر الذي نتصوره بالفكر السطحي الذي يهتم بالقشور ويهمل لب القضية؛ ببساطة يكون الاهتمام بدعم الشكليات ونثر الاموال دون الاهتمام بدعم القطاعات الانتاجية والخدمية الصحيحة التي تسهم في نهضة المجتمعات، بالتالي ينتج مجتمع متخلف متأخر، متراخية بناه المؤسسية، خدماته متراجعة لا تضمن حق الحياة ولا حفظ كرامة الانسان.

٥. **هدر الحقائق:** تنتشر مظاهر الهدر العام للحقيقة القائمة على اهمية التغيير والاصلاح بنقد الاخطاء وتجاوز الخرافات وتحرر الافكار، من حيث ترويج الاصنام الاجتماعية لفكرة استعمارية سياسية وهي ضرورة وجود هذه الاصنام الدينية والسياسية وتمتعها بالقدسية اللازمة، لحماية المجتمع والحياة العامة

والمحافظة على الاستقرار، وتلك الممارسات الاجتماعية الهادرة للحقيقة نلاحظها جلياً في خطابات السياسيين التي تمجد بخرافات معينة وفي الوقت نفسه تُذكر وتُهدد بخطر الحياة السابقة واننا بحماية تلك الاصنام او قد يعاد بالمجتمع الى سنوات الخطر وانعدام الحياة مثلما يحصل في التذكير بحياة الناس عند الانظمة السياسية السابقة، وبذلك توهم الشعوب بخرافة الاستقرار وقبول الوهم الحالي وعدم الخروج عن مألوف تلك الاصنام، واستخدام القوة ومطاردة اي افكار معارضة، وتكون الحقيقة الاجتماعية مهدرة وغائبة عن فكر المجتمع.

٦. **هدر الوعي السياسي:** يرتبط الوعي بشكل تام بالمستوى الثقافي والفكري للإنسان وان اي استنزاف او تغييب لهذا الوعي، يمثل شكل من اشكال الهدر الفكري، ويحدث هذا الهدر الخطير في المجتمعات المتعرضة لسيطرة الاصنام الاجتماعية، من حيث تلاعب الصنم بمهمة الانسان الاساسية وهي المحافظة على الحياة، فعندما يجد الانسان اصنام تحمي الاخرين، وتوفر لهم الخصب والفائدة، والامن، فأنه يتهاون للتقرب منها والاستفادة من معجزاتها، وعندما يؤمن بها يبدأ بالتعصب لها، ومقاومة من ينوي تغييرها،[١] يهدر الوعي وينساق خلف الاوهام التي تبحث عن القدسية في المجتمعات التي تضيع فيها الحقوق وتستلب، اذ يبدأ الانسان يبحث عن حقوقه في العيش والعمل والحصول على مأوى، وعندما يجد السبيل لنيل حقوقه من صنم اجتماعي ينقاد بطريقة عمياء للدفاع عن الصنم والحفاظ على وجوده واستمراره في السلطة؛ في الحقيقة لا ينبغي ان يصبح الانسان اسير حقوقه، ولا ان يدعي صنم ما الفضل في استحصالها، لذلك نلاحظ مجتمعاتنا تعيش في اوهام عديدة، ابرزها لا توفر حقوق الانسان، الا بوجود اصنام معينة، وتتنازع الاصنام المختلفة وهي تلعب على وهم المدافعة عن حقوق معينة للتحيل وكسب السلطة والقدسية.

[١] عبد الجليل طاهر، مصدر سابق، ص٣١.

توصية مهمة:

يحتاج المجتمع العراقي لكي يتحرر من الاصنام الاجتماعية، ويتغلب على مشكلة الهدر الفكري، التحرر من الوصاية التي فُرضت على الحياة الاجتماعية. لأن الوصاية لا تنفي حرية الافكار فحسب، بل حرية التفكير، والتحرر منها استخدام العقل بدون اي تدخل خارجي، لأن تلك الوصاية غير طبيعية، والانسان لديه ميزة العقل، ليستخدمه في البحث عن الحقائق، من خلال التأكيد على حركة التنوير التي جاء بها كانط التي تعني الارتقاء بعقول الناس الى النضج عن طريق التعليم، للوصول الى الاستقلالية في اصدار الاحكام. ولا بد من التأكيد ان التحرر من الوصاية شأن جماعي وليس فردي، اي استعمال عمومي للعقل وتبادل حر للأفكار والآراء.[١]

ارتبط التنوير بمفهومي العقلانية والانسانية، من حيث الايمان بقدرة الانسان على الاستعانة بالعقل والعلم في تحقيق التقدم الانساني،[٢] ان التحرر المنشود في المجتمعات المعنية والمتأخرة بسبب سيطرة الاصنام الاجتماعية باستبدادها وتعصبيتها وتحجرها، يؤخذ من نافذة حرية الفكر والتفكير، ليكون عنصر نهضة وتقدم للمجتمعات، من حيث تطور الانتاج الفكري، والاسهام في معالجة القضايا الاجتماعية والمجتمعية الكبرى في المجتمع، وحرية تناولها وتطبيق منهج النقد للإصلاح والتغيير المجتمعي، بالشكل الذي يُقوم الممارسات الاجتماعية الفردية والمؤسساتية، ويكون الفرد عنصر رقابة على ذاته وعلى الاخرين، وتكون المؤسسات موجهة لتحقيق الاقتدار والتصدي لمظاهر الهدر الفكري والاجتماعي، وتقديم المصلحة العامة على المصالح الخاصة والفئوية، احترام القرارات الخاصة وتنمية القرارات الايجابية العامة، تطوير بيئة ناضجة لاحترام حقوق الانسان وحق التعبير وتناول المشكلات والقضايا السلبية للمجتمع، بحيث يكون الرأي العام سلطة مؤثرة في عمل المؤسسات وتوجيه الخطط والاستراتيجيات، واستشراف الاولويات؛ وان تكون الحقيقة شفافة وعلنية ومتفق عليها، واحترام العلم والمؤسسات التعليمية، بتطوير منهاجياتها بما يتوافق وخصائص المجتمع ومتغيراته، وان يكون الحراك

---

(١) نور الدين علوش، المدرسة الألمانية النقدية: نماذج مختارة من الجيل الأول إلى الجيل الثالث، (لبنان، دار الفارابي،٢٠١٣م)، ص٦٩.

(٢) حجاج ابو جبر، نقد العقل العلماني: دراسة مقارنة لفكر زيمغوند باومان وعبد الوهاب المسيري (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ٢٠١٧)، ص١٣١.

الاجتماعي ايجابي ومنظم، يمنح المفكرين والقادة المثقفين واصحاب العلم والاختصاص امكنة مناسبة على المستوى المؤسسي.

وخلاصة الآمر: اذا كانت الفئة الاجتماعية تؤمن بالديموقراطية وحرية التفكير، يصبح من السهل إنزال الاصنام من السماء إلى الارض، ووضعها على خشبة التشريح والنقد والتحليل، وبذلك يزداد التناقض والتعارض، فتنهار الاصنام مثلما تنهار بيوت الرمل التي يصنعها الاطفال، واذا امنت الفئة بتعذيب الضمير وسحق الوجدان وعدم سنح الفرصة لأبداء الرأي، فأنها تسمح في استمرار القدسية والاعتزاز بالأصنام. التحرر من الوصاية واستخدام اداة النقد والتحليل والتعبير عن الرأي ضمن شأن جماعي وليس فردي هو السبيل الوحيد لتجريد الاصنام من قدسيتها وتحرير الفكر ونهضة المجتمعات، واداة مهمة لمجابهة الهدر الفكري، وارجاع المعايير الحقيقية للاقتدار الاجتماعي والمعرفي.

الفصل الخامس: منظار الهدر الاجتماعي وواقع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق

المبحث الاول/ بي باتل الهدر الاجتماعي.

المبحث الثاني/صراع التعليم العالي والسلطات الثلاث.

الفصل الخامس: منظار الهدر الاجتماعي وواقع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق

المبحث الاول/ بي باتل الهدر الاجتماعي.

١. **المتغيرات المؤثرة في حالة الهدر الاجتماعي:** بما ان الهدر الاجتماعي ظاهرة تقع بين الخط الجامع للتوفيق بين تفسير الفرد والمؤسسة، فأن اي متغير اجتماعي يترك ضلاله على كُبريات وحدات المجتمع(المؤسسة) وصغيراتها(الفرد)، يؤثر بشكل او بآخر في بروز ظاهرة الهدر الاجتماعي، وهي لأسباب عديدة، منها العامة والخاصة التي تبنى على كبرى المتغيرات، لذلك فأن الازمات الاجتماعية على اختلافها من حروب، نزاعات، كوارث بيئية مفتعلة، وتحولات اقتصادية مفروضة، تؤدي الى ازدياد مظاهر الهدر الاجتماعي داخل المجتمعات، إذ تدفع الازمات المذكورة وغيرها المجتمع للدخول في حالة الطوارئ الذي تضعف فيه وسائل الرقابة المؤسسية لتستغل بعض الجهات حالة الفوضى بقرارات مشبوهة وخطرة تعارض خطط المجتمع والمؤسسة، ويتم التعامل معها بتسويف الادلة والوثائق وانساب الفعل للازمة، واقحام المؤسسة بممارسات هدر تفرض لعقود على المجتمع، كأن تكون منح وظائف، مشاريع وهمية، التلاعب بقرارات سابقة، تشويه الحقوق، وبالتالي اهدار رأس الحقل الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي.

إن انتشار ظاهرة الفساد الاداري سبب ومتغير اساس لانتشار مظاهر الهدر الاجتماعي داخل المؤسسات، وبفعل هذه الظاهرة ترتفع مؤشرات الهدر الاجتماعي كافة، اذ ان التخبط المؤسسي وانتشار مظاهر الفساد، الرشوة، المحسوبية، تفضيل المصالح الخاصة والفئوية على المصالح العامة وغيرها، تؤدي الى هدر العقول والطاقات وهجرتها بفعل تغلغل الولاءات الضيقة والمصلحية التي تشترك كمتغير مؤثر بالهدر الاجتماعي، حتى اهدار الخبرات والمهارات التي تنفع المجتمع، وهدر الوقت والقيم الاجتماعية بسبب ضعف الرقابة ووسائل الضبط المؤسسي، واختلال ميزان المعايير الاجتماعية الصحيحة.

وبتأثير قريب من المتغيرات الاخرى فالعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في مجتمع ما هي متغير مؤثر في انتشار مظاهر الهدر الاجتماعي، فمثلاً المجتمعات التي تتأثر بثقافة العيب والقرابة، شدة تأثير الانتماءات الفرعية القبلية، الى جانب تأثير درجة السخاء والعلاقات الاجتماعية وقيم الكرم والمحاباة بما يفوق قوة القانون والمعايير المؤسسية النظامية التي تضبط عمل المؤسسة وتقوي اواصر البناء الاجتماعي، ترتفع فيها حالات الهدر الاجتماعي، لا سيما هدر القيم الاجتماعية، هدر الوقت وهدر الحقوق الخ...

كذلك للبطالة وانعدام وجود فرص عمل واستثمار في القطاع العام والخاص، احد ابرز اسباب الهدر الاجتماعي، والذي ادى الى هدر الموارد البشرية، بانتشار مظاهر هدر الطاقات والعقول، هجرة الادمغة، هدر القيم الاجتماعية وبالتالي هدر قيم العلم والشهادة، فالمجتمع العراقي في ظل اعتماده على الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، و وجود ما يفوق ٤ مليون موظف بحسب التقديرات والارقام الجديدة لممارسات التوظيف، هناك تضخم كبير للموارد البشرية على مستوى المؤسسات ووجود الاف من الخريجين معطلين، مقابل انعدام تام لفرص الاستثمار والعمل في القطاع الخاص، في ظل غياب الشركات الاستثمارية وعدم انضباط وهيكلة هذا المجال، تنتشر ظاهرة البطالة والفقر وما يرتبط بها من متغيرات متعاقبة وبالتالي تنتشر مظاهر الهدر الاجتماعي في المجتمع.

٢. **مظاهر الهدر الاجتماعي بفعل الازمات الاجتماعية:** تنتشر ظاهرة الهدر الاجتماعي في المجتمعات لأسباب عديدة بعضها رئيسي يشترك في ظهور العديد من المتغيرات التي تؤدي الى انتشار ظاهرة الهدر الاجتماعي بكافة مؤشراته، والبعض الاخر يحدث لأسباب معينة تتعرض لها المجتمعات، فالأزمات عديدة وهو مفهوم مرن يشمل المجالات الاجتماعية كافة.

يعاني المجتمع العراقي من انتشار ظاهرة هدر الطاقات والعقول البشرية، وهي من اشكال الهدر الاجتماعي السائد في المجتمع، من خلال ملاحظة تكديس الخريجين من اصحاب الشهادات والكفاءات العلمية معطلين من دون اي دور لهم في المجتمع، وهو هدر كبير للموارد البشرية، فبعد ان تصقل مهارات وهابيتوس الافراد لما يقارب العقدين من جمع المعرفة، والتخصص بمجال معين، يتم استنزاف تلك المهارات والطاقة والفرص الابداعية بالتعطيل من دون اي استيعاب واستفادة منها في مؤسسات

المجتمع العامة او الخاصة، بالتالي تقع تلك الفئة المهمة للمجتمع فريسة الجرائم الاجتماعية ومظاهر الفساد والانحلال.

ارتبط هدر الطاقات والعقول ببروز هدر اجتماعي جديد في المجتمع المتعرض للأزمات الاجتماعي، والمتمثل بهدر قيمة العلم والشهادة، ويتم ذلك بإخلال دور وقيمة العلاقة الطردية بين الجامعة والمجتمع، من حيث الهدف المهم للمؤسسة الجامعية في القدرة على اطلاق النتاجات المعرفة البشرية لسوق العمل والاستفادة من مهاراتها، وبذلك اصبحت الشهادة مجردة من قيمتها الاجتماعية في ظل انعدام تحقيق اهداف الجامعة الاساسية، من جانب اخر اثرت الازمات في اضعاف مستوى العلم ومنهجياته لدرجة ان شهادة الجامعة العراقية قلت قيمة الاعتراف بها عالمياً، وبالتالي ضعف اقبال الطلبة الاجانب، على عكس ما كان يتميز به العراق من وجود طلبة اجانب في مختلف جامعاته، مقبلين من مختلف الدول الخليجية العربية، ودول المغرب العربي وبعض دول الشرق الاوسط، بل على العكس من ذلك اصبح الفرد العراقي يتجه الى جامعات اخرى ليست بتصنيف ومستوى افضل من العراق، ليحصل على شهادات عليا بطرائق ملتوية، ويزيد من عمق الهدر الاجتماعي لقيمة الشهادة من جانب ولحجم الشهادات المتراكمة من جانب آخر.

الهدر الاجتماعي بفعل الازمات تسبب بنزيف اجتماعي اصاب المجتمع العراقي منذ عقود غابرة، بفعل الازمات الاجتماعية على اختلافها والتي فرضت الخطر او الاهمال تجاه ادمغة كبيرة كان لا بد ان تكون مصدر امان ونهضة للمجتمع، ولكن بفعل ما تعرضت له من تهجير، تهديد، ابتزاز، مساومة وحتى اهمال متعمد من قبل المؤسسات، هاجر الاف المتخصصين من اصحاب العقول المتطورة، الى بلدان اخرى سواء عربية او اجنبية، واصبح لهم دورٌ كبيرٌ في تطور تلك البلدان او مجالات معينة منها، وباعتراف العديد من الدول او الشهادات والترقيات الرسمية، وبراءات الاختراع والنجاح المعلنة.

وبفعل الازمات الاجتماعية، استغلت بعض الجهات للتسلق الى مستويات قمة الهرم بفعل حراك اجتماعي مزيف، اضعف جراء ذلك قوة المؤسسة ودورها في المجتمع، من حيث احلال اشخاص غير مناسبين واستبعاد الكفاءات والاداريين، حتى فسح المجال امام انتشار ظواهر الفساد، وتحمل المؤسسات ثقل يفوق طاقتها، وتتحول من انتاجية الى مؤسسات استهلاكية فحسب مصابة بهدر بيروقراطي، وهناك

مشكلات في ادارة المؤسسات، وتوزيع المراكز الاجتماعية، الى جانب انتشار مظاهر الفساد داخل تلك المؤسسات، من هدر الوقت وعدم احترامه ولا الاستفادة منه بشكل منتج وايجابي ضمن مؤسسات المجتمع كافة، ولا سيما المؤسسة التعليمية، لأسباب ضعف الرقابة القانونية ومعايير الانتاج.

٣. **أثر التدخل السياسي في انتشار الهدر الاجتماعي:** تستغل الاحزاب السياسية والاصنام الاجتماعية السياسية سيطرتها على الوزارات والمؤسسات التابعة لها بما يخدم مصالحها واهدافها في المجتمعات التي تتعدد فيه الاحزاب، وتتنافس لتحقيق مصالح خاصة بها وبجمهورها بما يضمن استمرارها على دفة الحكم، حتى يتسبب ذلك في القفز على المعايير والمبادئ المؤسسية واستشراء الهدر الاجتماعي فيها.

أدى التدخل السياسي في مؤسسة التعليم العالي الى انتشار مظاهر الهدر الاجتماعي داخل المؤسسة، من خلال منح امتيازات وتفضيلات غير مستحقة لأفراد، بحيث اثر ذلك التدخل على قيمة الشهادة واختلطت المعايير بين المستويات الجيدة والمستويات المنخفضة التي لا تستحق منح الشهادة، ومن الامثلة على تلك الظاهرة المنتشرة في المجتمع، هو الوساطة لنجاح طلبة فشلوا في اجتياز الاختبارات، وقبول متقدمين للدراسات العليا وهم لم ينجحوا في الاختبار، الى جانب تكرار منح توسيع لعدد مقاعد الدراسات العليا بما يتعارض مع خطة الجامعة والوزارة، واهداف التنمية.

إن استمرار التدخل السياسي والضغط على برامج وخطط المؤسسات بما يخدم جمهور الحزب السياسي، هو اعتراض تام لخطط التنمية الاجتماعية للمجتمع ككل، اذ من خلال ذلك يتم فرض ضغوطات كبرى على طاقة المؤسسات بدرجة تضعف جودتها، وتشوه معاييرها تجاه المؤسسات الاخرى والمجتمع ككل، اذ ان الهابيتوس يصبح منقوص، والنتاجات ليس كما هي على وفق المعايير الصحيحة والمعتمدة على وفق الجودة.

تؤدي ممارسات تداخل السياسة في العلم وغيرها من المؤسسات، الى شيوع ظواهر هدر القرار وضياع الادارة المركزية للمؤسسة، اذ بتغلغل الاحزاب تضيع قدرة المؤسسة على ادارة وحداتها بالطرائق المعيارية وفق خطط المؤسسة واهدافها، لأن بعض القرار تفرض عليها من جهات خارجية.

كذلك للتدخل السياسي اثر كبير في هدر الحقوق، وحجر عثرة امام استفادة المؤسسات من المتخصصين، لا سيما الاداريين، عندما يتسبب التدخل السياسي في احلال الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب، كونه يتبع لجهات سياسية، ويحاط بأوهام صنمية، تخدع المجتمع والمؤسسات برؤوس اموال اجتماعي ثقافية رمزية غير حقيقية، وبالتالي تزداد مشكلات التخبط الاداري والفشل المؤسسي في ادارة المجتمع والوحدات الاجتماعية التابعة للمؤسسة.

٤. **تدني قيمة الشهادة الجامعية في العراق:** لم تعد الشهادة الجامعية في العراق تحظى بقيمة كبيرة مثلما كانت في السابق، وان لمتغيرات المجتمع العديدة والازمات التي لحقت به تأثير كبير على تراجع مستوى العلم، بعد ان اصبح الفساد، الرشوة، المحسوبية، تدني الشعور بالمسؤولية وفقدان العديد من المفكرين، اثر كبير في تراجع قيمة العلم التي تقدمها العديد من التخصصات، واصبح جل ما يحصل عليه الطالب وثيقة تأكيد وقليل من العلم، اي قليل من العلم دون ثقافة .نعني بقيمة العلم اهيمته وكلما ترتفع القيمة تزداد الحاجة إلى جهد أكبر ومهارة أعلى للحصول عليه.

ان الهدر الكامن في قيمة الشهادة في الوقت الحالي، هو الفكرة السائدة حول قيمتها في ظل عقود من التعطيل وانعدام فرص التوظيف على القطاعين العام والخاص، ولاعتبارات اجتماعية يبحث الطالب عن المكانة الاجتماعية من الشهادة وليس عن اكتساب العلم وبناء المعرفة والتخصص في مجال معين، لذلك يكون دافع التعلم ضعيف، وهي حقيقة اجتماعية سائدة في المجتمع العراقي، لأسباب متعلقة بمتغيرات المجتمع، لذلك نلاحظ انتشار ظواهر عدم الالتزام بالمحاضرات، اعتبار الجامعة مجال للترويح والتمتع و ضعف مهارات العديد من الخريجين في تخصصاتهم.

من جانب آخر تتأثر قيمة الشهادة عندما تتضارب معايير القبول والتنافس والنجاح، وتصبح غير دقيقة، اذ نلاحظ ان الطالب الذي حصل على معدل ٩٨,٢ تم قبوله في المعاهد الطبية للتعليم الحكومي، بينما الطالب الذي حصل على معدل ٧٩,٥ تم قبوله في كليات الصيدلة وطب الأسنان في التعليم الاهلي، وهذا يدل ان من يتميز ويحصل على معدل عال في التعليم الحكومي، سيكون مساعد لمن يحصل على معدل ادنى، بينما يمكنه دفع اجور للتعليم الاهلي ليكون بمكانه طبيب، وهذا ما يمكن ان نطلق عليه ظلم طبقي، وهدر للحقوق والامتيازات.

بالنسبة للدراسات العليا، تعد شهادات الكفاءة روتينية وجاهزة يحصل عليها كل شخص بسهولة، ونلاحظ انها لا تضيف معرفة ولا مهارة لأغلب المتقدمين، والبعض يحصل عليها من دون اي اختبار ولا مشاركة في الدورات التعليمية، لذلك يتقدم العديد من الافراد ممن لا يمتلكون اسس اللغة العربية والانكليزية واستخدام الحاسوب، وتظهر تلك السلبيات عند كتابة الرسائل والاطاريح في مكاتب خارجية وهمية، لا تعبر عن جهد العديد من الباحثين، لا سيما ونحن نشهد انتشار كبير لتلك المكاتب على مواقع التواصل الاجتماعي وفي مختلف المدن من دون اي رقابة من قبل مؤسسة التعليم العالي، بتلك الطرائق وغيرها يتم اهدار قيمة العلم والشهادة عندما تمنح لغير مستحقيها وتصبح النتاجات العليا هي الادنى معرفياً، وتبقى المؤسسة بنفس مستوى الانتاج الضعيف.

تهدر قيمة الشهادة عندما تقارن بين الداخل والخارج، وعندما تفتح المؤسسات التعليمية والدولة بشكل عام الحدود امام الطلبة للحصول على شهادة عليا من اي جامعة خارجية دون تحديد وتصنيف تلك الجامعات على وفق معايير الجودة، اذ ان هناك بعض الجامعات كانت ولا زالت تمنح الطلبة الشهادات العليا مقابل اموال ومدة زمنية دون الحاجة للحضور والاختبار والكتابة، وتعتمد شركات تجارية تزويد تلك الشهادات لطلبة الخارج فقط، ومن امثلتها مصر، لبنان وايران، بحسب التجارب التي عاشها الاف الطلبة العراقيين.

لذلك فأن تدني قيمة الشهادة يرجع الى ضعف التعليم الاساس للأجيال التي سبقت بعشر عقود والاجيال الحالية، بسبب المراحل والمتغيرات التي شهدها المجتمع العراقي، من نزاعات، حروب، هجرة داخلية وخارجية، وما لحق بها من ظواهر فساد وانحلال اخلاقي و مؤسسي، حيث عانى العراق لعقود من مهازل التعليم الاولي، ومنها بيع المراكز الامتحانية، تغيير الدفاتر الامتحانية، وظواهر الغش الفردي والجماعي بطرائق تقنية حديثة، تلك المشكلات وغيرها، اضعفت من التعليم الاساس الممهد للتعليم الجامعي، و الذي يعد القاعدة المعرفية للتخصصات، وبالتالي من غير الممكن ردم تلك الفجوة، حتى تستمر الحلقة المعرفية ضعيفة، وبالتالي تدني قيمة الشهادة.

بينما ينبع بالأساس ضعف قيمة العلم والشهادة العراقية، من دافع آخر لدى فئة كبيرة في المجتمع، وهو الحصول على المردود المادي الافضل من خلال التعليم، لذلك تنحصر اهتمامات المجتمع في

تخصصات معينة (التي توفر وظائف مركزية: مثل المجموعة الطبية) ويهمل باقي التخصصات الادارية والانسانية المهمة لبناء المجتمع، لذلك يضعف هابيتوس الافراد المتخصصين التخصصات الانسانية والاجتماعية و مستوى الفن والادب واللغة والادارة والرياضة في المجتمع، وبالتالي تنهار كامل اركان البناء الاجتماعي، حتى تعرض العلم والعقل الى افساد وعبث، لأن الطالب لا يريد من العلم سوى التوظيف، والاستاذ لا يريد منه سوى الترقية، فبعد كل امتحان يمزق الطلبة الكتب، ويشترون الابحاث من المكاتب، والاكثر تأسفاً ان هناك بعض الاساتذة يسرقون الابحاث ويتجهون للمكاتب لشرائها؛ وهي إساءة كبرى بحق العلوم والعقول، وبحق اهداف العلم السامية.

٥. **دور الاستاذ الجامعي في الاشراف:** يعتمد البرنامج التعليمي في العراق نظام الاشراف على طلبة الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه خلال المدة البحثية المحددة، وليس بنظام المشاريع، وخلال هذه المدة، يكون الطالب تحت اشراف وتوجيه ومتابعة المشرف منهجياً ونظرياً؛ ليتم صقل مهارة البحث لديه، ليصل به ليكون باحثاً ماهراً في الاختصاص، ويتم انجاز الدراسة بطريقة ناجحة وسليمة ووفق السياقات المنهجية والزمنية، و مقابل ذلك هناك العديد من المتغيرات الاجتماعية التي يتعرض لها الباحثون وهي سبب كامن وراء هدر النتاجات البحثية وضياع الناتج البشري المهم (الباحث).

ومن هذه المشكلات ان العديد من الاساتذة لا يقدمون الدعم والتوجيه اللازم للباحث، ويقتصرون على توجيهات بسيطة في البداية او النهاية، او عدم الرد على الاتصالات و افساح اوقات كافية للمقابلة واعطاء اجابات للأسئلة، ويجعلون الباحث يعتمد على نفسه في إنجاز الدراسة، على اعتبار ان جهد الباحث جيد ولا يحتاج الى اي ملاحظات، لكن نلاحظ ان الاخطاء المنهجية الكبيرة والصغيرة التي يقع فيها الباحثين ويتم النقاش حولها من قبل اللجان تعود بالمسؤولية على المشرف، لأن ما يكتب نظرياً يحمل شقي الرأي او تحليل رأي اخر او حتى نقده، اما طرائق الانجاز والادوات والمدد والعينات حجمها وانتقائها، تتطلب تدخل الاستاذ كونه يمتلك الخبرة في المجال وعلى اطلاع على جميع المدارس والخطوات السليمة لإنجاز الدراسة، وهذه من اكبر اخفاقات العلم، لأن الخلل المنهجي، في الغالب لا يصحح بعد انجاز الدراسة، وهو دليل على اخفاق كل مراحل بناء الدراسة، لذلك فأن الهدر الحاصل في

النتاجات البحثية من رسائل واطاريح، عنوان ومضمون وخطأ منهجي هو لأسباب ترك الباحث حر في مواجهة الدراسة.

الى جانب هذه المشكلة الاجتماعية التعليمية الخطيرة يستعين الطالب في انجاز دراسته بمكاتب خاصة وهمية، وهي ظاهرة انتشرت في العراق في الآونة الاخيرة، ولا زالت تنتشر في ظل انعدام الرقابة من قبل مؤسسات التعليم، اذ اصبحت العديد من الدراسات والنتاجات التي تفخر بها الجامعات العراقية هي محصلة سرقات علمية، ونتاج شبكات فساد بحثية، سبب في هدر قيمة التعليم وانتشار الفساد الاخلاقي في المجتمع، وببساطة لو تم اجراء متابعة دقيقة ورقابة من الوحدات المسؤولة، لتم ضبط تلك الممارسات، وتمكن التعليم من انتاج باحثين جيدين ونتاجات علمية دقيقة، والايسر من ذلك يمكن معرفته من قبل لجنة المناقشة لو تم التدقيق بشكل يطرح السؤال(من اين لك الدراسة، وكيف انجزتها، وكيف تدافع عنها)، لأن المناقشة اصبحت من الطرائق البديهية، وحتى لو لم يدافع الطالب ولم يتفوه بكلمة حول الموضوع سيتم منحه درجة النجاح والقبول!.

في الحقيقة الحقل الاجتماعي يشمل رؤوس اموال جيدة ورؤوس اموال متدنية، ومن هذا الاطار لا ننكر دور الاستاذ والباحث ممن ادوا الامانات العلمية على اتم طريقة، واحترموا العلم وهذه الرسالة الانسانية، ولهم نصيب من الاقتدار الاجتماعي المعرفي، بل ان هناك عدد كبير من الاساتذة المشرفين يهتمون بدعم الطالب وتوجيهه توجيهاً صحيحاً، وتبني علمي، يطور من مهارات الباحث ومعارفه حول الاختصاص، وينجزون افضل الدراسات على مختلف الجامعات العراقية، والمشرف حرصاً على تلك الامانة يتابع الباحث بشدة، ويدقق بكل كلمة بحث بها ودونها في دراسته، ويجيب على الاتصالات المتكررة، ويسعى لتقديم افضل الاجابات، ومنهم من يستعين بأساتذة اخرين من غير اختصاصات، كالإحصاء والمناهج والنظريات، ليقدم للعلم نتاج بحثي جيد، ونتاج بشري محترم يخدم مؤسسات المجتمع، وهو مقوم اجتماعي مهم يتصدى للهدر الاجتماعي داخل المؤسسة التعليمية.

٦. **مكامن الهدر الاجتماعي للموارد البشرية:** ينتج الحقل التعليمي الاف من النتاجات البشرية الى المجتمع ومؤسساته، على اختلاف درجة الهابيتوس التخصصي، لكن الغالبية من تلك الاعداد تتعرض

الى هدر اجتماعي، وضياع في بؤر المشكلات الاجتماعية، والسبب كما اوضحنا انعدام القطاع الخاص والمؤسسات التي تستوعب الاعداد الكبيرة من النتاجات.

يشير بإجمالية الى ان هناك هدر اجتماعي بشري للنتاجات من الطاقات الشبابية على جميع الاصعدة في المجتمع العراقي، إذ ان هناك هدر على مستوى خريجي الدراسات الاولية والعليا وحتى الموظفون العقود في المؤسسات الحكومية، وبفعل انعدام فرص العمل والاستثمار والتطوير في القطاع الخاص، وعدم قدرة القطاع العام تحمل فيض اكبر من الموارد البشرية، تقع تلك الطاقات والموارد بمهاراتها ضحية الهدر الاجتماعي، وبين زوبعة المشكلات الاجتماعية من جرائم، بطالة، فقر، فساد، انحلال اخلاقي وغيرها، وتصبح افة اجتماعية على المجتمع ككل بدلاً من كونها قوة اقتصادية اجتماعية.

ولا ينحصر الامر هناك فحسب بل يشمل المتعاقدون في المؤسسات الحكومية الزائدون عن حاجتها، ممن لا يقدمون اي عمل او خدمة لا للمؤسسة ولا للمجتمع ولا لأنفسهم، فهم قبل ان تهدر مهاراتهم عالة على اقتصاد البلد، وهدر لبنيانهم من مهارات في التخصص، وبذلك يكون الحقل هنا استهلاكي جم وغير منتج، وهو حال اغلب الحقول الاجتماعي في البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي.

٧. **واقع ومستقبل البحث العلمي:** يعد معيار البحث العلمي من اهم المؤشرات المعتمدة ضمن جميع تصنيفات جودة التعليم، لاسيما التصنيفات الثلاث الابرز، تصنيف شنغهاي الذي يمنح جودة البحث العلمي وعدد الاستشهادات نسبة ٤٠%، وتصنيف كيو اس البريطاني يمنح تأثير الباحثين والأبحاث الجامعات ٢٠%، بينما تصنيف التايمز يمنح نسبة ٣٠% على سمعة الجامعة من حيث الابحاث ومردودها، وتأثيرها على البحث العلمي والمجتمع، لذلك فأن توجه الباحث من انتاج الابحاث مهم لتحديد قيمة البحث العلمي وعلاقته بتصنيف الجامعات، ومستوى الهدر اجتماعي المتعلق بالبحث العلمي بحيث يؤثر على جودة التعليم العالي.

نشير بأهمية الى تعرض البحث العلمي الى ظاهرة اجتماعية ترتبط بالبحث عن المكانة والاعتبار في مجتمع أهدرت فيه قيمة العلم والبحث العلمي واصبح فرصة للتفاخر والحراك الزائف، حيث ان واقع البحث العلمي ومستقبل نشر الابحاث في ضوء المعطيات الحالية المرتبطة بقيمة الشهادة وتوجهات العلم

والمتعلمين تشير لأبحاث لا ترتقي ومستوى الطموح العلمي وهدف البحث ووظيفته للحقل الاكاديمي والمجتمع، وان الابحاث نتاجات تقدم بأي صورة لغرض الترقية ونيل مرتبة علمية اعلى، وهي بالأصل وسيلة لغاية اعتبارية شخصية، تدفع نحو تقديم اي محتوى علمي دون التركيز على الارتقاء بالعملية البحثية وتطوير المجتمع وتشكيل إيرادات علمية او مادية للمؤسسة.

يضاف الى ذلك كتابة بحوث لا ترتقي للحد من مشكلات المجتمع والسبب الرئيس للتراجع في تصنيفات الجودة العالمية؛ لذلك فعندما لا تحقق الابحاث الهدف العلمي والمعيار المؤسسي للارتقاء بتصنيفات الجودة العالمية، تصبح لا طائل منها وهي استنزاف لجهود الباحثين، وهدر اجتماعي لممارسات المؤسسة الاجتماعية، من حيث ضياع الخبرات والخصال المغروسة، وتتراجع اهمية ودور الحقل الاكاديمي في المجتمع.

٨. **أهمية النشر في مستودعات سكوباس:** يعد مؤشر الاستشهاد للبحث العلمي اهم مؤشرات جودة التعليم والتأثير ضمن جميع معايير الجودة التعليمية، والتي تبين مستوى تطور المؤسسة وتحركها في فضاء الانتاج المعرفي المتطور، والاسهام في تطور المجتمعات، من حيث ان مستودع (SCOUPS)، أكبر قاعدة بيانات في العالم للأبحاث و الاستشهاد، وان النشر في مؤسسات بحثية مصنفة ضمن تلك القاعدة يتطلب تصنيف معرفي جيد على مستوى الجودة في التعليم، ونتاج بمستوى بحثي وموضوعي عال، وبذلك كلما ازدادت اسهامات الباحثين في الظهور بتلك القاعدة، ازدادت أهمية و جودة البحوث التي ينتجها الباحثين ضمن تلك الجامعات.

يعاني العديد من الباحثين بعدم القدرة على نشر اي بحث علمي ضمن مستودعات سكوباس، وهي الفئة التي تكتفي بنشر ابحاثها ضمن المجلات المحلية التي لم تصنف اغلبها ضمن المستودع، ولنفس الاسباب المتعلقة بهدر البحث العلمي، وان مجال التعليم العالي في العراق لم يؤخذ بالممارسات التي تحقق جودة العملية التعليمية، في حين يعمد بعض الباحثين الى تطوير الحقل العلمي ونشر ابحاثهم في مجلات ذات تصنيف عالي لكن لبعد اغلب مؤسسات التعليم العالي عن تلك المعايير من الصعب تحمل متطلبات النشر من حيث الكلفة العالية لأجورها وصعوبات الترجمة ومشكلاتها، وعدم توفر دعم واهتمام من قبل مؤسسات التعليم العالي برعاية الابحاث التي تحمل سمة ابداعية، او حتي رعاية مجال البحث

العلمي مثلما منحته بعض الدول الاهتمام الاوفر، للسعي الى مجتمعات المعرفة، يتبين لنا ان نسبة المشاركة والاهتمام بهذا المجال هي الاقل في واقع البحث العلمي.

٩. **استخدام المنصات الاكاديمية:** مَنَح الولوج الكبير للعالم الرقمي وتطور وسائل التواصل الاجتماعي، أهمية للبحث العلمي تتناسب مع اهتمام العالم لمجتمع المعرفة والنتاج الفكري، بالتأكيد على التنمية البشرية أساس في تنمية الانواع الاخرى، هناك العديد من المواقع الالكترونية الفكرية التي تخص الباحثين الاكاديميين، ولهذه المواقع العديد من السمات التي تعزز من جودة المؤسسات والنتاجات الفكرية، أهمها: تجعل الباحثين على اطلاع متواصل للنتاجات البحثية الحديثة واهم الظواهر والدراسات واين وصل التخصص على مستوى البلدان العالمية، فهي مصدر للبحث والتواصل المعرفي والاستعانة بالمراجع العلمية، وتساعد الباحثين على سهولة الوصول الى غيرهم من الباحثين من مختلف دول العالم، وملتقى علمي يجمع العلوم والتخصصات المشتركة، الى جانب وجود المنصات تلك لتمكن الباحثين في نشر اسهاماتهم البحثية، لتكون مصدراً للاستشهاد ورفع مستوى التأثير والاعتماد للباحث والمؤسسة الجامعية التي ينتمي لها.

ونقصد بأبرز المنصات الاكاديمية العالمية هي(Academia، Google scholar، Research Gate، Web of Science ORCID, Elsevier,)، وينبغي ان نؤكد ان هناك مواقع اخرى صممت لنفس الهدف والاستخدام، لكن هذه المواقع هي الاكثر استخداماً واعترافاً من معظم المؤسسات، وان تأثيراتها المعرفية تصب في زاوية الايجاب لسمعة الباحث والمؤسسة.

على الرغم من تلك الميزات الكبيرة والمهمة للمواقع العلمية الا ان هناك العديد من الباحثين لا يمتلكون اياً منها، والعديد منهم لا يحسنون استخدامها، ومن منطلق الاتاحة والاهمية وميزة رفع تأثير هذا المعيار على معايير الجودة التعليمية، يمكن ان نبين ان هناك هدر اجتماعي يعتري جميع المؤسسات الجامعية التي تتميز بميزة المعرفة وارتباط المعرفة بكل ما هو حديث، الا ان اهمال تلك المواقع وعدم استخدامها، لا سيما وهي عنصر مهم للأكاديميين في جميع دول العالم المتطور، يعد هدراً وضياعاً للعديد من النتاجات الفكرية، ولجهود العديد من الباحثين في الترويج لأبحاثهم واعتمادها للتأثير على عناصر الجودة، لا سيما وان اغلب التصنيفات العالمية تعتمد تلك المعاملات في الاستشهاد والتأثير في تحديد مستوى جودة المؤسسات.

لذلك لا بد من الاشارة الى اهمية فاعلية الباحث الاكاديمي في الفضاء الرقمي، لا سيما وان العالم يتجه بشكل مسرع ولافت صوب تفادى النشر والارشفة وتوزيع النتاجات الفكرية الورقية واعتماد العالم الرقمي ليعوض عن المواد التقليدية، على وفق توقعات بأن يكون المستقبل رقمياً بشكل تام، وان اثر ابحاثنا ونتاجاتنا، ودراساتنا يتبين وفق تلك المعاملات التي تتحرك بدرجات الاستشهاد والاستعانة والشراكة البحثية، ولتكون عنصر محدد لفاعلية المؤسسة الاكاديمية ومدى تأثيرها على الاضافات المعرفية.

١٠.دوافع الانتاج البحثي: يحدد النشاط النفسي والعقلي دوافع الفرد واهدافه تجاه العمليات الاجتماعية، وبما ان الحقل الاكاديمي يصقل هابيتوس خاص من اجل تحقيق اهداف الحقل التي تتأصر بمجموعة صغيرة متمثلة بوضع حلول لمشكلات المجتمع وتلبية حاجات انسانية، الاستزادة المعرفية وتطوير الفكر او تقديم اضافات وابتكارات اصيلة للعلم، وان ما عدا ذلك يمكن ان ندرجه ضمن الممارسات المهدرة، التي لا تنمي سوى رأس المال الاقتصادي وتهمل رؤوس الاموال الاخرى للحقل.

هناك دوافع أكاديمية تخص البحث عن الترقية إلى جانب المكانة، ومن خلال نشر الابحاث يحصل الباحث على تلك الاهداف الخاصة، والتي تنفرد عن اهداف المؤسسة التعليمية ببعض الفردية، وان تكون تلك الاهداف حقوق متاحة وسمة جيدة للباحث والاكاديمي، لكن تعد عنصر هدر اذا جيئت بتلك الطريقة المنفردة، فالأولى ان يكون لكل باحث اجتماعي هدف عام وجزء من مسؤولية اجتماعية عند الالتفات في دراسة اي موضوع، كأن يكون الدافع انساني لتدويل قضية تمس حقوق الانسان، او دافع اجتماعي لحل مشكلة وتلبية حاجة انسانية، وغيرها ما يتعلق بتطوير العلوم.

ان رسالة البحث العلمي واضحة وسامية لا تبتعد وهي جزء من رسالة العلم، وان النتاج البحثي يتضمن مبادئ واخلاقيات عديدة، ينبغي الالتزام والاخذ بها عند تقديم اي نتاج، وخلاف ذلك، يهدر اي بحث لغرض البحث فحسب، او بتفسير اعمق، لغرض نيل مكانة معينة او الحراك بطريقة زائفة، لذلك ارتبطت الشهادة وقيمتها بمن يبحث عن العلم ويسعى لتطويره، ومن يمتلك الفكر الابداعي ويطمح لتوظيفه، فالوظيفة والهدف يتعارضا مع اهمية واهداف تلك الممارسة الاجتماعية.

بفعل التغيرات الكبيرة التي شهدها المجتمع العراقي، ولأسباب عديدة ترتبط بضعف الرقابة والمعايير، وانتشار مظاهر الفساد الاداري، تشوه البحث العلمي بدوافع لا تمت للعلم بصلة، بالتالي اصبحت النتاجات البحثية، ضعيفة، مستهلكة، غير منضبطة على وفق المبادئ، تفتقد الموضوعية والمصداقية، حتى استمر البحث العلمي يدور في نفس الدائرة، الهدر الاجتماعي اصاب الفكرة، المعلومة، الحقيقة، الوظيفة، المعيار، والمبدأ للبحث العلمي.

يقدم معيار شنغهاي وزن خاص للبحث العلمي والنتاجات عالية الجودة بتقييم (٢٠%) للباحثين أصحاب الاستشهادات العالية، بحسب قواعد البيانات للمنصات الالكترونية، ومن المعروف ان الاستشهادات ترتفع، لحاجة الباحثين لتلك الابحاث ولأسباب ترتبط بنفس اهداف العلم والبحث العلمي، فكلما كان البحث مؤثراً وهادفاً يتناول موضوعات حديثة تحقق اضافة او نتيجة مهمة للمجتمع او العلم، كلما زادت استشهادات ذلك البحث، وهي فرضية مهمة ينبغي إعادة ترسيخها بشكل متكرر في الندوات والدراسات والمحاضرات العلمية مع توضيح اهداف البحث العلمي واغراضه، لكي يمكن ان ننتج ابحاث جيدة بأهداف عامة وليست خاصة، لا نتاجات تغلب عليها تسمية المهدور الغابر في الارشيفات.

من جانب تقدم آخر الابحاث حلول لمشكلات اجتماعية، وهي سبيل للمؤسسات في رسم السياسات وتصميم برامج مواجهة مشكلات المجتمع، على الرغم من ان المؤسسات الحكومية معروف عنها قل ما تؤخذ بتلك الابحاث التي تقدم الحلول، ويذكر العديد من الباحثين ان المشكلة الازلية هي اهمال الدراسات وانعدام تطبيقها، لكن بالمقابل نلاحظ التفات العديد من المؤسسات الاهلية ومنظمات المجتمع المدني، لتطبيق سياسيات وتصميم برامج بجهود خبراء يستعينون بتلك الابحاث، ومنها برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحتي السياسية.

بينما نجد من يلتفت للبحث العلمي بدافع زيادة المعرفة و البحث عن المعارف الحديثة وتشكيلها وتقديمها بقالب بحثي يعمل على مواكبة العلم وتطوراته، وهي دوافع تمثل من خاض بعمق في الحقل الاكاديمي والتفت برغبة في تطوير العلم والحفاظ على استمراره.

والقليل من المضطلعين في العلم، اسهموا إسهامات ابتكارية ابداعية باستحداث مفاهيم واطر نظرية جديدة ضمن علومهم، وهم يمثلون رواد العلم، وتمثل نتاجاتهم ذات اصالة من براءة اختراع، التنظير، التطوير، وحتى الاسهام في تشكيل الانظمة.

١١.**تقييم اخلاقيات البحث العلمي:** للبحث العلمي أخلاقيات عديدة مجرد الالتزام بها بمثابة ميزان لإنتاج بحث علمي جيد، تمثل مجموعة اخلاقيات ترشد الباحث لعدم الوقوع في شِراك التحيز، عدم الموضوعية، النقد اللاذع، السرقات العلمية، فرض الآراء، تسويف المصداقية والالتزام بالأمانة العلمية، وبخلاف ذلك يكون البحث غير مجدي ولا متزن ومنافٍ للأخلاقيات يقدم مواد اما ان تهدر المعلومات، الحقائق، او المعارف.

في الوقت الحاضر يتأسف الاكاديميين على انتشار مظاهر السرقة العلمية، ولوي الافكار العلمية وانسابها بطرق القرصنة، وهو مظهر شائع لهدر وتجاوز اخلاقيات البحث العلمي، اذ أن تلك الظاهرة تهدد السلامة الفكرية وحقوق الملكية الفكرية وتخدع الاصول، وتهدر الابداع وتقوضه، من حيث ان الحقل العلمي بدأ يتأثر بتلك الممارسات الضيقة، في ظل انتشار الانترنت، ومصادر المعرفة المتعددة، ونلاحظ من تلك الظواهر من لا يقتصر على سرقة الفكرة فحسب، بل الصاق افكار وتحليلات لمفكرين وعلماء لا تتمتع بالمصداقية والاصولية، واعتمادها لتكون منظورات مسوفة لتفسير الحقائق وبناء النتائج، من هذا المنطلق ينبغي الاشارة الى ان انحلال القيم الاجتماعية والاخلاق الاجتماعية قد اصاب العلم، بانتشار طرائق الاحتيال والخداع والسرقة تلك التي كانت المؤسسة العلمية ناصعة من شوائبها، فضلاً عن اثر المعضلة الكبرى للمجتمع العراقي وهي ضعف وسائل الضبط المؤسسي والرقابة المؤسسية، اذ لم تعد لجان الرقابة قادرة على اداء مهامها، لأمرين الاول يندرج تحت اطار ضعف المهارات في ظل تطور الادوات والبرامج التقنية، والثاني ضعف المسؤولية الاجتماعية.

إلى جوار ذلك انتشار ظاهرة التحيز وانعدام الموضوعية والحيادية في كتابة البحث العلمي، وهي ممارسة وان كانت صعبة، لكنها معيار الحقيقة وخُلق مهم في البحث العلمي، فبدونها تُعد الابحاث زائفة ومهدرة، لأنها تصبح موجهة بطرائق تخفي الحقيقة، وتنحاز بما يتعارض مع صدق المعلومات والاحداث، وبذلك تكون المتغيرات مبتورة وغير دقيقة، وعلاقاتها الارتباطية موجهة ومتأثرة بأهواء الباحث وتوجهاته،

حتى يهدم معيار مهم للجودة وهو السمعة البحثية، ومن امثلة تلك الظاهرة هي تغيير المتغيرات او الحقائق وحتى التاريخ، مثل وضع متغير ما سبب في وجود ظاهرة معينة، او عامل مؤثر في حقيقة اجتماعية او تاريخية، مع اهمال متغيرات اخرى والتحيز لها، وهي السبب الفعلي والحقيقي، ومنها ما يحصل في تسويف احداث التاريخ، لأسباب اجتماعية دينية وسياسية.

وهناك دراسات تفتقر للإحساس بالمسؤولية البحثية، من حيث الاستهلاك والتكرار والهدر في البحث حول موضوعات وظواهر اخذت نصيبها من البحث العلمي، لا سيما وان الطرائق تعاد بنفس الادوات والمنهجيات ولم تضيف اي شيء للعلم ولا للموضوع ولا للمجتمع، وما هي الا نتاجات ترمى في خانة الهدر تستنزف جهود وموارد ورؤوس اموال ثقافية اجتماعية واقتصادية، وبالتالي فهي محط نقد من قبل العديد من المفكرين المتحررين، ممن يطالبوا بالتحرر الفكري، والبحث في موضوعات معاصرة ذات فائدة وهدف علمي سامي، بعد ان اصبحنا نلاحظ تكرار للدراسات والصياغات بطائق لا تحمل اي تبرير لبذل جهد مهدور من قبل الباحث.

١٢.**إنتاجية عمل الموظفين:** بحسب قانون الخدمة المدنية العراقي، يكون دوام الموظف في المؤسسات الحكومية، تسعاً وثلاثين ساعة في الاسبوع، اي بمعدل يزيد عن سبع ساعات لليوم الواحد، تختلف ساعات العمل بين دول العالم لكن اغلب تلك الدول ملتزمة بمعايير العمل الدولية، التي حددت بثمان ساعات عمل وان لا تزيد عن ثمان واربعون ساعة في الاسبوع، وتم تحديد تلك الساعات بعد ثورة **روبرت اوين** والنقابات العمالية خلال الثورة الصناعية ضد المصانع والمؤسسات، التي ترهق العمال بساعات عمل تزيد عن مئة ساعة في الاسبوع، ومورس ضغط بشعارات ثمان ساعات عمل، ثمان ساعات راحة، ثمان ساعات ترفيه؛ حتى طبق هذا القانون في القرن العشرين بتتابع تطبيقه في المؤسسات، عندما لاحظت شركة فورد ان العمال اصبحوا اكثر انتاجاً.

في بعض الدول ذات الدخل المنخفض تحدد ساعات عمل أطول؛ لتحقيق إنتاجية أكبر، لكن نلاحظ ان من بين الالوان الشائعة للهدر الاجتماعي، ضياع الوقت وعدم الالتزام به في تسهيل عمل المؤسسات وتقديم انتاج اعلى، حيث يهدر بممارسات شخصية، التغيب من غير رقابة، التأجيل والجلوس من غير عمل، فضلاً عن انتشار ظاهرة الفضائيين على المؤسسات ممن يحضرونها كمثل حضور الضيوف، على

ان نؤكد ان هذا الهدر مستشري في جميع مؤسسات المجتمع ولا يقتصر على مؤسسات التعليم فحسب؛ لذلك نجد تأخير انجاز الكتب والمعاملات، طوابير الانتظار الكبيرة، كثرة الاخطاء والاتلاف والرشوة، وغيرها من الظواهر السلبية التي تعيق سير عمل المؤسسات على الرغم من وجود ما يزيد عن مليونين ونصف المليون موظف في القطاع العام فقط، بعدد يعد الاعلى عالمياً متقدم على السعودية والصين.

بالمجمل تصنف إنتاجية الموظف ضمن المؤسسات التعليمية بالمستوى المتوسط إلى الادنى وهي تمثل ساعات عمل قليلة لو قورنت بمشكلات المؤسسات الاجتماعية، والتراكمات الفنية والادارية وحتى التعليمية على تلك المؤسسات، من انتظار وتأخير، وتراكم بيانات ووحدات تعليمية، وان انتاجية عمل الموظف بين الساعتين الى الاربع ساعات، بذلك تهدر جهود الموارد البشرية، من دون الاستفادة من الخواص التي يملكونها في ادارة شؤون المؤسسة، وبعض الموظفين لا تزيد ساعات عملهم عن ساعتين لليوم الواحد، وهو من اسوء درجات الاداء الوظيفي، ويحمل مع نسبة المتوسط المؤسسة اخفاقات كبيرة، وهدر يصل الى رؤوس الاموال الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية، مقابل ذلك تؤكد المالية النيابية العراقية ان انتاجية الموظف لا تزيد عن عشرة دقائق يومياً،[1] لذلك يمكن ان نعزو اشكالية العديد من المؤسسات الى الهدر الاجتماعي للوقت، وعدم تقديم انتاج كامل على وفق معايير دولية، ونرجع ذلك الى ضعف ادوات التقييم والمراقبة، واعتماد الانتاجية في المؤسسات على ساعات الحضور اليومي للدوام لا على اساس انجاز المهام وتوظيف الخبرات على مستوياتها.

لا بد من الاشارة الى نقطة مهمة ضمنياً وهي ان قوانين تنظيم المؤسسات متاحة وهي قوانين محترمة، لكن المشكلة تكمن في عدم تطبيقها، وانتشار ممارسات شاذة للقفز عليها مثل قانون الخدمة المدنية وغيرها، ويتم اللجوء اليها عند ظهور عداءات بين فئات متنفذة او احزاب سياسية، لأقصاء عضو من منصب معين، لذلك نود نبين ان العديد من الضوابط القانونية مهملة ولا يتم تطبيقها، وتستخدم فقط كحجج سياسية للوي عنق ما.

---

(١) اللجنة المالية النيابية، إنتاجية الموظف العراقي لا تزيد على ١٠ دقائق في اليوم، موقع اخبار العراق، نقلاً عن قناة التغيير الفضائية، تاريخ الاطلاع، ٢٠٢٣/٧/١، https://www.nasnews.com/view.php?cat=103444 .

١٣. **الامية التكنلوجية:** في ظل ثورة المعلومات، والتحول الكبير نحو الانظمة الرقمية، لم تعد الامية كمفهوم تقتصر على عدم المعرفة بالقراءة والكتابة فحسب، بل شملت مناح عديدة لوجود الامية، منها الامية الوظيفية، الامية الثقافية و الامية التكنلوجية، ولأهمية استخدام التكنلوجيا في العصر الحالي في إدارة المؤسسات، والتعامل مع البيانات، يمكن اعتبار عدم المعرفة باستخدام التكنلوجيا، من ادارة برامج الحاسوب، تنظيم الاجتماعات، الندوات، الارشفة الرقمية، عرض الانجازات في المستوعبات والمنصات العالمية وانجاز البيانات بدقة عالية، هو هدر اجتماعي، كونه يعبر عن تأخر معرفي، وتعطيل عمل المؤسسات، وسبب في كثرة الاخفاقات والاخطاء في البيانات، الى جانب ضياع الانجازات عن المسرح العالمي.

يؤكد العديد من المفكرين على ذلك التحول الكبير في العالم المعاصر، المتمثل من بين ابرز احداث التاريخ على مر التحولات الاجتماعية والثقافية، الى جانب التأكيد على أهمية تهيئة اجيال قادرة على إدارة المؤسسات على وفق معطيات العالم الحديث، ومنذ ما يقارب القرن، والى قلب الالفية الثالثة، لا يزال المجتمع العراقي يعاني من اوجه الامية كافة، ولا سيما الامية التكنلوجية، حديث العصر واداة المؤسسات، وبديل القلم والورق، فلا تزال المؤسسات كافة ومنها التعليمية، تضم عدد قليل من مستخدمي التكنلوجيا ومتقني الحاسوب، بأدواته البسيطة التي تنجز مهام المؤسسة التعليمية، مثل الارشفة الرقمية، الطباعة وادخال واخراج البيانات، إدارة المواقع والمنصات الرقمية، وحتى ترويج الابحاث والاسهامات العلمية، وتلك القلة القليلة بمؤهلات بسيطة اولية.

١٤. **خدمات البيئة التعليمية:** تهتم انظمة ومعايير الجودة التعليمية بتوفير بيئة تعليمية سليمة للمتعلمين، وتشمل هذه البيئة مميزات اجتماعية ثقافية عديدة، ومن بين تلك المميزات هي احترام حقوق الانسان ورعاية كافة الفئات وتأهيلهم للحصول على علم ذو جودة عالية، اذ تكفل الانظمة الاجتماعية حماية جميع الفئات ومن بينهما الاشخاص ذوي الاعاقة، من خلال تقديم خدمات جيدة تكفل حمايتهم ضمن بيئات تمنع التمييز وتسهم في تفعيل والتزام المؤسسات بمبادئ حقوق الانسان، الاحترام، حفظ الكرامة، المشاركة وعدم التمييز.

ينبغي ان تحصل جميع الطبقات والفئات الاجتماعية على نفس الفرص والادوات، للوصول الى التعليم، وان تتم مراعاة تلك المعايير الانسانية عند وضع الخطط وبناء الاستراتيجيات عند تطوير المؤسسات والمناهج التعليمية؟، اذ نلاحظ هناك العديد من المؤسسات أهملت توفير ادوات بسيطة لخدمة المعاقين، سواء اعاقة جسدية، سمعية، او بصرية، ومثل تلك الادوات عدم توفر طرائق منحدرة لكراسي الاعاقة في جميع الكليات، فضلاً عن السلالم الخاصة لدخول الكلية، وعدم وجود مرافق صحية ملائمة لجميع الفئات من حيث الادوات واماكن وجودها، كذلك عدم توفر علامات او لوحات توجيهية داخل الكليات، كل هذه الادوات وغيرها، هي مهمة ومتوفرة في افضل جامعات العالم المتفوقة على منصات التصنيف العالمي.

نلاحظ ان اغلب الجامعات غير ملتزمة بمعايير الجودة الانسانية ولا توفر خدمات رعاية لهذه الفئات الخاصة، وهي نسبة كبيرة جداً، حيث يغلب على المؤسسات الجامعية، عدم توفر الادوات التي ذكرت لتسهيل وصول الطلبة والتنقل للحصول على العلم، و هو مؤشر خطير لوجود اهم مؤسسة ثقافية اجتماعية في البلد تسهم في انتشار ظواهر التمييز وضعف المشاركة، وتسبب اقصاء للإنسان في التمتع بحقوقه، ومن قانونية الحديث ان نبين ان ليست جميع الكليات لا توفر تلك الخدمات بل البعض منها اهتم بهذا الجانب ولو بشيء بسيط، من خلال توفير ممر كرسي الاعاقة الجسدية، ولا سيما المؤسسات التي تم تشييدها من جديد وفق معايير عمران عالمية، لكن في الغالب تفتقر المؤسسات الى ذلك.

ان النظر والتأكيد على الالمام والشمولية في المؤسسات الجامعية، من خلال الادوات تلك، هي احترام لبني البشر، وتأكيد على مبدأ المشاركة الفعلية لجميع افراد المجتمع، حيث في الحقيقة يواجه العديد من الاشخاص ذوي الاعاقة في المؤسسات الجامعية من تحديات كبيرة، وهي تمثل معوق كبير امامهم للمضي في العلم، اذ نلاحظ في العديد من الجامعات من طلبة معاقين جسدياً بشكل اكبر من بين الفئات الاخرى التي يندر حضورها لوجود معوقات اكبر امامهم، وبالنسبة للأشخاص ذوي الاعاقة الجسدية يعانون كثيراً، اذ في الغالب يشاركهم زملائهم التنقل والحركة بين الكليات وداخلها بسبب صعوبة ذلك وعدم توفر الادوات التي سبق الحديث عنها.

المبحث الثاني/صراع التعليم العالي والسلطات الثلاث:

١. **مؤشرات الحرية الفكرية:** يمكن النظر الى الحرية الفكرية الاكاديمية، متمثلة بعرض الافكار عند التدريس والكتابة بحرية وتناول موضوعات مهمة، دون التعرض لقيود الخطر، او رقابة الانضباط المؤسسي، ويشترط ان تكون محمية بطرائق تضمن عدم الاساءة، التحيز، الخدش وضبط النفس لتكون الافكار موضوعية ومحترمة تخدم اهداف العلم والمؤسسة.

ان يكون النقد محترم وآمن اذا كان بناءً، وان يكون التحليل والبحث في الحقائق لغرض التقويم او التحذير، وان تضمن المؤسسات الاجتماعية حماية مثل هذه الافكار بطرائق قانونية، و لا تناقش كمثل التحدي فكرة تواجه فكرة وتعارضها وفي مضمونها التحيز، مثل صراع الديكة، بل ان تصقل جميع الافكار في خدمة المجتمع.

تعد الحرية مفتاح الابداع وهي هوية الفكر الغربي الذي يهتم بتعزيز تلك الملكة لنهضة المجتمع، حيث يؤكد المفكرين العرب منذ القرن الثامن عشر، على اهمية الحوار والنقد والحرية الفكرية، في تقدم المجتمعات وتحررها، لكن اغلب من تجرأ ونقد هو حاني الرأس ويكتب في الدول الاوربية، لأن الافكار غير محمية والكتاب في وضع غير ذي مأمن، لذلك ان تضييق الحرية الاكاديمية يجعل النتاجات تقليدية، نمطية قائمة على الحفظ وإعادة التدوير والتلقين، وتلك مسوغات التعليم البنكي او التلقيني، فلا مجال للطرح الجديد، والانتاج الابداعي، وتلك المعضلة التي تعاني منها مجتمعاتنا، اذ تتغلغل الانظمة الدينية والسياسية في عمق المؤسسات التعليمية والاكاديمية، وقمع اي فكر جديد متحرر، تحت مسمى الاعتداء على صنم اجتماعي او معاداة عادة اجتماعية معينة.

لذلك تفسح المجتمعات التي تتميز بميزة التعدد الثقافي مجال اكبر للفكر الحر، بينما المجتمعات ذات الصبغة الواحدة، يغلب عليها ممنوعات اجتماعية، الى جانب سيطرة ماقتة للأنظمة السياسية والدينية على كل من ينتج فكر يعارض الممارسات الراسخة، او تلك التي صُكت لخدمة مصالح الانظمة.

يكون هدر اي مورد مادي بكثرة ضياعه او نزيفه، في حين ان هدر الافكار تأخذ صوراً اكثر وقد تكون معكوسة، منها ان كبت الفكرة والخوف من عرضها حتى تضمحل وتضيع أهميتها، هي بمثابة هدر اجتماعي، و لأهمية الفكر ودوره في تطور المجتمعات يكون الهدر فيه اكثر خسارة وجسامة، كون ان

تلك الفكرة المهدورة هي نفسها محتمل ان تحل مشكلة هدر مورد مادي، او تُقوم هدر المورد البشري المغمور بالفساد، وتعيد وضع الخطط، وتصلح المؤسسات.

على الرغم من تبشير العديد من الاصنام الاجتماعية بولادة أنظمة ديمقراطية عربية او نظام عراقي منذ عقود، الا ان تلك الولادة مشوهه، وغير مكتملة فهي تفتقد الى العديد من المقومات الاساسية وابرزها، مقوم حرية التعبير عن الرأي، الذي طالما يتم الحديث عنه ظاهرياً، لكن البت فيه يتم خلف الكواليس، وبمجرد ان يتم البحث او التدريس بالنقد او التحليل، لأي صنم او ظاهر اجتماعية، سياسية ودينية، يتعرض الباحث الى خطر التهديد او التنفيذ، وبناءً على ذلك فأن مؤشرات الديمقراطية تلك بمقوماتها ضعيفة وغير حقيقية.

من جانب آخر ان هدر الافكار وانعدام تحررها يرجع الى ضعف معطيات المجتمع التي تضمن الامن للنتاجات الفكرية، وطبيعة تلك المعطيات ترتبط بالأمثلة العديدة من الباحثين، المفكرين والنشطاء المتحررين الذين تعرضوا للأقصاء بفعل افكارهم النقدية والاصلاحية، والتي تنظر اليها الاصنام الاجتماعية السياسية والدينية بتوجس وخطر، من بينهم علي الوردي، احسان محمد الحسن، وخلال الانظمة القريبة هشام الهاشمي، تحسين الشحماني، عباس شمس الدين شرقي، وغيرهم فسيفساء من الضحايا.

٢. **أثر النظام السياسي في الهدر الفكري:** من بين ابرز القضايا التي تعاني منها مجتمعاتنا وتسبب ضياع وهدر للأفكار والاجيال، عدم وجود حرية فكرية داخل الكيان الاجتماعي، الذي تعددت انظمته السياسية، الدينية والاجتماعية التي تسيطر على دفة حكم المؤسسات، وللنظام السياسي السبق في أتباع ممارسات فردية كانت ام منظمة تحت سقف حزب معين، للتصدي لأي فكرة مكتوبة كانت او ملقاة تهدد اهداف صنم اجتماعي معين، او تضع النظام السياسي في موقف محرج امام تحقيق مصالحه.

من المنطق على الانظمة السياسية ان تعمل على وفق اجندات تحمي مصالح المجتمعات التي تحكمها، لكن في العراق والعديد من البلدان العربية توالت انظمة سياسية، لا تتقبل النقد الاصلاحي، على الرغم من اهميته كنظرة اجتماعية اكاديمية، تساعد الانظمة في تقويم عمل برامجها، وتسهم في

انجاح كبرى الاستراتيجيات، اذ تضع اي نظام تحت طائل الرقابة المجتمعية، ورقابة البحث العلمي، ولذلك تتجه العديد من الانظمة لأنشاء مراكز دراسات، تنفذ دراسات تقييمية واستراتيجية، دعماً للنظام ولإصلاح عمله، لكن في الحقيقة فأن رابط الانتماء هذا هو بمثابة تقييد لا تحرر.

ان الانظمة السياسية تسبب ضعف الحرية الفكرية من خلال التحيز ودعم أيدولوجيات تخدم افكاره ومصالحه، وتجعلها في مقدمة المجتمع، وهي وسيلة لجلب الافكار واجترارها بما يناسب النظام، وتتم الطريقة بمنح ميزات خاصة ومراكز اجتماعية عالية لكل من تدعم افكاره توجهات النظام؛ كما تتجه الاصنام الاجتماعية لإحاطة اوهامها بالمفكرين والقادة البارزين واغراء الشباب النشطين والفاعلين، لقتل الافكار التنويرية التي تبرز في المجتمعات، مقابل ذلك تتبع سياسية تكميم الافواه وخنقها، لكل من يعارض فكر النظام ويرفض ان ينصاع لعروض الاصنام الاجتماعية؛ وتتم هذه الطريقة بأن يتم تشخيص كل من يتسبب بضرر معنوي للصنم، سواء كان باحث، مفكر او ناشط، ويكون فاعل بطريقة مؤثرة في الجمهور، ويتناول قضايا مهمة وحساسة، يبدأ بمحاولة جلوزته للنظام السياسي، وبالتالي اذهانه بالأموال والمراكز، ومن يصر و يرفض الانضمام، يتم تهديده وبالتالي الايقاع به.

وان النظام السياسي يكبح حرية الرأي ويتصدى لكل من ينقد الانظمة وخدمات المؤسسات الاجتماعية، فهناك العديد من المقالات الصحفية والبحثية، التي تسلط الضوء على القضايا الاجتماعية المتداولة يومياً بالتفسير والنقد، وتحدد رؤى سليمة للتعامل معها، كما تتناول الوضع الخدمي نقداً، بهدف الاصلاح وتسليط الضوء على ضعف الخدمات الاساسية، وتركيز الاهتمام بتطوير بنى المجتمع وخدماته، لكن المشكل في ذلك ان الاصنام الاجتماعية الضالعة بمهام بعض المؤسسات والتي تقع تحت ادارتها وسياساتها، تعد هذه الممارسات فضائح سياسية وان كُتابها عناصر خطر على اوهامهم التي صدروها للمجتمع، وبالتالي يتم تعريضهم للتهديد والقمع.

٣. أثر النظام الديني في الهدر الفكري: للنظام الديني دور مهم في السياقين التاريخي والاجتماعي، يسهم بشكل كبير في تشكيل الممارسات الاجتماعية وضبطها، حيث أن جميع التوجهات الدينية تدعو الى ضبط النفس، وحفظ الذات والاخرين والموارد من الضياع والاسراف والهدر، لأهمية الدين في بحث المجتمعات عن الرضا والطمأنينة الروحية، تُقدس العديد من الاصنام الاجتماعية بطرائق تشكل رمزية

خاصة تُكفر كل من يبحث ويتجرأ في نقد الممارسات الشكلية و افعال الاصنام التي يدخل العديد منها في مواضع الضعف والشك حول تكييف القضايا الاجتماعية.

لحساسية التعامل مع الشؤون الدينية بمستوى يفوق الشؤون السياسية بكثير، تقع المجتمعات ضحية افتعالات متطرفة تؤدي الى النزاع الفكري، الاجتماعي وتوقع العداء بين تشكيلات المجتمع، لذلك تكون في اوجه الحاجة للرقابة والضبط المؤسسي، وان تؤخذ مجمل الافكار النقدية على محمل الجد، ولا نقصد بذلك الاعتدال والاصول في المراجع الدينية، بل هناك العديد من المؤسسات والاصنام الاجتماعية التي تنشأ التعصب والضيق الفكري.

يمكن النظر الى حساسية هذا المحور، بأن يمنح اصحاب التخصص والخبرة، مجال جيد للبحث والتقصي والنقد، وان يتم عرض تلك الرؤى لتكون فرصة للإنتاج الفكري، والابداع في عرض تحليلات تلائم المواقف، و كشف الستار عن التضليلات التي تعتري القضايا المهمة التي يتعامل معها افراد المجتمع، وتوظيفها بطرائق تخدم المجتمعات، والتوفيق بين الرؤى وتقديم مسلمات، حتى تفتح مجالات اكبر للبحث، وتجيب على تساؤلات النقاد والمهتمين، ويتم من خلالها تصحيح المسار، وتكبير الارضية المعرفية والمرجعية للرموز الدينية.

ان البناء الاجتماعي يعاني من التعصب الديني الذي يحجب تناول العديد من الموضوعات والقضايا من الناحية الفكرية، بالنقاش او البحث والنقد، إذ يعتلي كل ديني كرسي القدسية، وبذلك يتعصب له النظام ويرفض اي ممارسة للنقد، ونخص بذلك كل من يحتم على المختص ان يضعه موضع الشك والنقد البناء، من حيث ما يتناوله من موضوعات، وما يدعو اليه من افكار، وما يستخدمه، من إسناديات ضعيفة بطرائق توهم المجتمع، وحتى تأويل بعض النصوص الدينية بطرائق خاطئة؛ ان نقد رجال الدين بالمعرفة والعلم، ليس إساءة للدين، بل ان رجال الدين بشر، ومعرضين للخطأ، والتصحيح يتم بالرقابة والنقد.

لا يختلف اثنان بأن النظام الديني على الرغم من قدسيته، الا انه يعاني من الدخلاء والمنتفعين، وان التجرد القيمي، جعل المؤسسات الدينية تعج بالأصنام الاجتماعية وهم مادتنا في البحث مثلها مثل الاصنام التي نبحث عنها في الانظمة السياسية والاجتماعية، إذ هناك العديد من الممارسات الدينية التي

تسيء الى قيمة النظام تاريخية، وهي في موضع ضعيف لا يتقبلها العقل، لكن تحظى بدعم من الأصنام الاجتماعية التي تتمتع بأهداف خاصة تنتفع من التعصب وتتضرر من التقارب.

لذلك فأن الواقع يقسم رجال الدين الى قسمين الاول، يرى دوره الدفاع عن المؤسسة الدينية التي ينتمي اليها من النقد والمخالفين، والثاني يعطي اهتمامه للمجتمع من اجل الارتقاء به، ويعزز دوره لدعم اي نشاط اجتماعي يخدم مجتمعه.

في المجتمعات العربية، والمجتمع العراقي بشكل خاص، اختلطت الانظمة السياسية بالأنظمة الدينية، ومارس العديد من رجال الدين والاحزاب الدينية العمل السياسي، وهنا برزت لديها ظواهر عديدة تعوق الفكر المتحرر، بأوهام انهم دعاة وخطوط حمر، ولهم الوصاية على قيادة المجتمع والمؤسسات الاجتماعية، ويستخدمون قدسيتهم الدينية واوهامهم في التأثير على افراد المجتمع ذريعة للكسب السياسي، لذلك فأن بعض الانظمة الدينية توهم المجتمعات، باعتقادات معينة لتخدم اهدافهم السياسية وصالحهم من الانظمة الدينية؛ فعندما يصبح المقدس الديني، قائد سياسي، يحاط بهالة قدسية، لا يمكن ان يتعرض للنقد ولا التحليل، ويمارس قمع تجاه من يبحث في ذلك، والمعضلة الكبرى، تتكفل اوهامه الكبرى بأن يدافع عن رمزيته وقدسيته اتباع النظام الديني، بذهنية غائبة و دون ان شعور بمسؤولية المهازل السياسية والاخفاقات الاجتماعية التي يرتكبها وجلاوزته.

٤. **أثر النظام الاجتماعي في الهدر الفكري:** للنظام الاجتماعي السائد في المجتمع وطبيعة العادات الاجتماعية المتوارثة دور كبير في التأثير على الشخصية، وتوجيه الافكار صوب اتجاهات معينة، من خلال محددات اجتماعية عديدة للفكر والسلوك، وتختلف تلك المحددات الاجتماعية ما بين المجتمعات، و تمنح فرص مختلفة للتعامل مع المواقف الاجتماعية، البعض منها يتفق مع ضوابط المؤسسات والبعض الآخر يتعاكس معه، وينظر اليها افراد المجتمع بأحقية وخضوع، وعلى انها من ثوابت القيم الاجتماعية، ومن الصعوبة الانحراف عنها، لكن هناك من يطفو على سطح الفكر ينقد الممارسات التي تضر حركة المجتمع وتطور مؤسساته، فيقابل بالرفض و يوصم بالشذوذ الفكري.

هناك عادات واعراف اجتماعية تسبب انتشار مظاهر الفساد والمحسوبية والتمييز داخل المؤسسات الاجتماعية، ومن بينها مؤسسة التعليم، ويندرج ذلك ضمن تأثيرات الثقافة الاجتماعية، ومبررات ثقافة العيب المتأثرة بالانتماءات الفرعية، اذ تنتشر مظاهر الفساد في المجتمعات لأسباب اجتماعية، جلها علو كعب الانتماء القبلي على الانتماء الوطني العام، وبذلك يميل العديد من الكوادر التدريسية الى كل من يحسب عليه من القرابة، بالتحيز لهم وتمييزهم عن بقية الطلبة، من غير وجه حق، وبتلك الافعال المسيئة لقيمة العلم والمؤسسة التعليمية، تهدر الحقوق، وتفقد المعايير المؤسسية قيمتها الحقيقية، ويعتلي هرم المجتمعات قادة مزيفين، بفعل الحراك الاجتماعي الزائف، وتتغير صورة المجتمع بشكل مقلوب، حتى تصبح غير مفهومة ويعاد إنتاج التخلف الاجتماعي بنفس الممارسات التي يتوارثها المجتمع، وتصب نفس الهابيتوس السلبي على الافراد، وتلك هي تأثيرات ظواهر الفساد والمحسوبية والمنسوبية على المجتمعات.

من ناحية اخرى تحدد ثقافة المجتمع مجال التفكير، وتجعل افراد المجتمع متقوقعين ضمن اطار ضيق، انطلاقاً من الانتشار الكبير لثقافة العيب في المجتمع العراقي، التي تُحجم افكار الباحثين، واراء المهتمين بتناول القضايا الاجتماعية، فتبدأ هذه الثقافة من اطار قريب بنداء الضمير المتأثر بالبنية الثقافية، و من ثم الأسرة والمؤسسة التي ينتمي اليها وصولاً للمجتمع المحلي، ومن بين الموضوعات التي تمنع المؤسسة الثقافية تناولها، دراسة ونقد قادة المؤسسات ممن ينتمون لنفس العشيرة او المجتمع القريب، ولسببين الاول هو تبريرات الثقافة بمنح هؤلاء القادة دعم اعمى وان كانوا مخطئين، والثاني، لأن ذلك يخلق عداء داخل المجتمع الذي يفتقد الى ثقافة البحث العلمي والنقد الايجابي.

من منطلق مهم، ان للعادات والتقاليد دوراً سلبياً في هدر النتاجات الفكرية، ومغزى ذلك ان عناصر البنية الثقافية للمجتمع العراقي، اثرت في تشكيل الشخصية العراقية بطريقة ضليعة بالماضي اكثر من الحاضر والمستقبل، حيث تجد الفرد العراقي يعيش اوهام الماضي ويتشبث بها، ولا ينسلخ عنها او يوظفها بالطرائق التي تخدم الفكر، وتعزز الحاضر لتطور المستقبل، فترى ماضي العراقي أفضل من حاضره، من حيث العلوم والنتاجات المعرفية، على الرغم من تسليط الضوء على تأثيرات الحروب والازمات التي لحقت بالمجتمع والتي لا يمكن انكارها، الا ان من بين اسباب التخلف الاجتماعي، وهدر الافكار والموارد البشرية والمعرفية، هي تأثير الماضي بطريقة غيبية، اذ نبحث في الماضي اكثر ما نستشرف ونعد

للمستقبل، وننقب في احداث التاريخ والازمات التي تخلق العداء بين تشكيلات المجتمع، و لا ندخر الوقت والجهد في البحوث السيبرانية وعلوم الفضاء والنظريات الحديثة في العلم، ومن امثلة ذلك، عناوين اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير والابحاث العلمية، التي اكل الدهر عليها وشرب، فهي لا تقدم اي اضافة للعلم ولا تسهم في تطوير المجتمعات ونهضتها، والامثلة عديدة والواقع غزير بتلك النتاجات المهدورة، بفعل تأثيرات الثقافة الاجتماعية، والتي لا نود عرضها لكي لا نكون مستهدفين اسم ما او طرف ما، وتأكيداً لذلك التفت لهذه الظاهرة من هدر المعارف والافكار العديد من الباحثين والاكاديميين بمقالات على مواقع التواصل الاجتماعي، أمثال الدكتور حميد الهاشمي، الدكتور محمد الربيعي وغيرهم العديد ممن يشكو تلك الظاهرة.

الفصل السادس/ التأثيرات الاجتماعية للهدر الاجتماعي على جودة التعليم العالي.

المبحث الأول/مشكلات جودة التعليم العالي في العراق.

المبحث الثاني/ التحديات الاجتماعية للتعليم العالي في العراق.

الفصل السابع/ التأثيرات الاجتماعي للهدر الاجتماعي على جودة التعليم العالي.

المبحث الأول/ مشكلات جودة التعليم العالي في العراق.

١. **مدى مواكبة المنهج لتطورات العلوم:** طرأ على العلم ومنهجياته تحولات كبيرة لاحقت التغيرات التي مرت بها المجتمعات، ومن ابرز تلك التحولات، هو الانتقال من الاستثمار في الموارد المادية الى استثمار العقول، اي التحول من التنمية الاقتصادية الى التنمية البشرية، حيث برزت الحاجة في كل مرحلة حضارية الى تجديد مناهج العلم وادواته لكي يلبي حاجة المؤسسات في ادارة العمليات الاجتماعية، والتنافس في سباق التطور العالمي، وتعد معايير الجودة في المجال التعليمي التي تطرقنا لها مسبقاً هذا المعيار مؤشر مهم واساسٍ من معايير الاعتماد المؤسسي، وذلك لأهميتها في جودة العملية التعليمية وتطور المجتمعات لتكون منتجة وقوية في الاقتصاد العالمي، ينبغي ان تكون المناهج تواكب كل ما هو جديد في بنية العلم، وان لا يقتصر التعليم على اسس تقليدية تعلمنا كيف نزرع، لكن لا تعلمنا كيف نبرمج الزراعة، والا فأن الاقتصار على ما هو تقليدي، مقابل ما هو تقني وحديث، تراجع وتخلف واستنزاف للجهود والمعارف، وهو هدر لرأس المال الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي، وتبقى المجالات المؤسسية تستهلك ما هو اجود وافضل.

إن مناهج العلم في الجامعات يعتريها التأخير والنمط الكلاسيكي، ونلاحظ إن مناهج العلم لم تواكب التطورات العالمية، وينطبق ذلك الرأي على جميع التخصصات، إنسانية كانت ام تطبيقية، فلا زالت المؤسسات التعليمية على الرغم ما توفره من معارف، لم تتحرك اي خطوة بمحاذاة التوجهات العالمية الحديثة التي تدر اقتصاد كبرى دول العالم، ومنها البحث في الفضاء(محطات صناعية، امنية و شبكية)، فضلاً عن الاقتصاد خفيف الوزن المعروف عنه بالعالم الرقمي، الذي اصبح في عصرنا هذا هو مجال الانتاج، التسويق والاستهلاك، وكذلك التكنلوجيا والمراحل المتطورة التي وصلت اليها في الزراعة، الصناعة، التجارة، التعليم، التنشئة والامن، وغيرها من المجالات العلمية والتخصصات الحديثة التي يبحث عنها العالم ويعتبرها مهن العصر، ويقدم فيها نظريات ومعلومات متطورة.

ولم يقتصر الامر على تلك المجالات العلمية فحسب، بل يشمل جميع العلوم الانسانية، حيث تخلت العديد من المؤسسات التعليمية في العالم عن نظريات كلاسيكية فندت من سنوات بفعل تطور العلوم، والتجأت لنظريات حديثة في تفسير الظواهر الاجتماعية، الجغرافية والاقتصادية؛ مقابل ذلك تستخدم العديد من مؤسسات التعليم في العراق تلك النظريات التي برزت ولم تنجح في مجتمعاتنا وفندت وتلاشت وهي مستمرة في مناهجنا الدراسية، من بينها نظريات التطور لداروين، نظريات الارض المسطحة، نظرية النشوء الذاتي لأرسطو، علم الفراسة، نظرية السجل الفارغ(الصفحة البيضاء)، لأرسطو ومن ثم سيجموند فرويد.

لذلك فأن كل ما هو تقليدي ومستهلك لا يحقق اي اضافة معرفية ولا خدمة اجتماعية، ما هو الا هدر معرفي، يجعل المؤسسات في حالة تأخر، والافكار بتضارب وغير متزنة، في حين تخضع تلك المؤسسات وغيرها على المجتمعات الاخرى لاستهلاك المعارف الحديثة دون القدرة على التعامل معها، ولا إنتاجها، وتبقى الفرص الابداعية تهدر لعدم وفرة الارضية المؤسسية الداعمة.

على اسس ذلك ان العلوم تنتج وفق الية اجترار الماضي، فهي في ظل تخلفها المعرفي، تبحث في التاريخ، والثقافة والاسهامات السابقة، وانجح ما يمكن ان يتوصل اليه البحث العلمي هو ربط نتاج علمي حديث في علوم التكنلوجيا وعلم الفلك، بأفكار واسهامات كبار العلماء العرب قبل الاف السنين، على انهم لهم السبق في ذلك، وتلك التفاتات صحيحة، لكن ما الفائدة من ذلك وقد حطت المؤسسات العلمية المتقدمة اعالي المعرفة، ومؤسساتنا بقيت تعاني من القطع المعرفي، ومرتبطة معرفياً بكل ما ينتج بالغرب لغرض استهلاكه في الشرق.

٢. **طرق التدريس في الجامعات:** لعملية إدارة الفصل واستخدام طرائق تقديم الوحدة الدراسية دور كبير في تحسين جودة العملية التعليمية، وان التنوع في استخدام طرائق مختلفة من افضل العمليات التعليمية الحديثة، لأن محفزات النشاط العقلي تختلف بين بني البشر، فهناك من يفهم المعلومة بطريقة يسيرة عن طريقة تفصيلها من قبل المختص، وهناك من يحتاج الى ادوات لتوضيح العملية، واخر يتطلب المشاركة في عرض المعلومة سواء بالأمثلة او التطبيق، وكل هذه الطرائق وغيرها

تحتاج الى مهارات معينة من قبل التدريسي، الى جانب ادوات تعليمية تعزز من قدرة المتلقي على الفهم.

بحسب نظرية التعلم المستند الى الدماغ هناك ثلاثة اجزاء لعمل المخ ومعالجة المعلومات وهي:[١]

١. الجزء الايسر من المخ: يفضل اللغة والشرح اللفظي يركز على الانشطة التي تتطلب البحث والاعمال المنظمة، وهو اكثر منطقية في معالجة المشكلات، والتعامل مع المعالجات التسلسلية التتابعية ويركز على الاجزاء والتفصيل.
٢. الجزء الايمن من المخ: يفضل الشرح المرئي، ويدرك الصور والانماط والاشكال المعقدة، ويفضل الانشطة ذات التفكير المجرد، ولا يتعامل مع المشكلات بجدية، وتحركه العواطف والانفعالات.
٣. النمط المتكامل من المخ: يغلب على هذا النمط استخدام التفكير والتعلم والابداع، ويستخدم الجزأين بشكل متساو، لكن في الغالب توجد مراكز العصبية في احد الجزأين أكثر من الاخر لذلك هناك من يقوم بوظائف بطريقة افضل من النصف الثاني.

لذلك تضم الفصول الدراسية الطلبة كافة من مختلف الفئات، مشتملة على التصنيفات الثلاثة لوظائف العقل في التعامل مع المعلومات، و أن استخدام طريقة واحدة موجهة وبشكل مستمر ولجميع الموضوعات وعلى مدار العملية التعليمية، ما هو الا هدر للأبداع، وللموارد البشرية، في ظل التطور الذي شهده العالم من حيث الاستراتيجيات الحديثة في التعليم التي اضافت مهارات عديدة، لا تقتصر فقط على استخدام ادوات مادية او تقنية، مثل تعلم الاقران، التعلم الجماعي، التعلم الذاتي والتعلم بالاكتشاف وغيرها.

ان الطريقة السائدة في التعليم هي الالقاء وتلقين المعلومات عن طريق تقديمها من قبل المدرس، وتعد هذه الطريقة هي الشائعة على الطرائق الاخرى في العلوم الانسانية، وحتى العلوم التطبيقية، على الرغم من ان هذه الطريقة من بين الطرائق التقليدية التي لم تعد المؤسسات الحديثة المتطورة تستخدمها الا في

(١) عزة محمد عبد السميع، <<التعلم المستند الى المخ>> مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد ٣٧، (القاهرة،٢٠١٧م)، ص٦١١.

وقفات بسيطة، ولا تمثل اساس العملية التعليمية، و قد تعرضت منذ القرن الثامن عشر الى النقد، كونها تركز على التعليم الفردي، وتعطل فرص الابداع، وتضعف التواصل والحوار بين المتعلمين، وسميت بعديد التسميات منها التعليم البنكي، كونها تعبر عن ايداع المعلم المعلومات في ذهن الطالب عن طريق الالقاء، وان المعلم هو محور العملية التعليمية ومصدرها الاول والاخير.

على هدى ذلك يمكن ان نميز تلك الطريقة من بين طرائق ومسببات الهدر الاجتماعي للتعليم العالي، من حيث تركيزها على النمط الايسر للدماغ واهمال النمط الاخر، وان الهدر الابداعي هو بمثابة قتل للنتاجات الرائدة التي تمثل عنصر تطور المجتمع، كذلك ينتج عن تلك الطريقة التقليدية هدر للمعارف وضياع للموارد البشرية التي تكون ضحية نقص المعلومات والمهارات بفعل التلقين.

ونؤكد من هذا المنطلق ان هناك طرائق عديدة للتعليم الحديث على وفق نظريات واستراتيجيات مطورة، ومتبعة في الأنظمة العالمية، امريكا وبريطانيا، وان اليسير لذلك استخدام طرائق التعليم الحواري، الذي يعزز التعليم الجماعي، البحثي، وينمي فرص الابداع للمتعلمين، اضافة الى تعليم التحليل والنقد، كآلية اصلاح للمؤسسات والمجتمع.

٤. **تطبيق شروط البحث العلمي:** يعد البحث العلمي، اهم معايير جودة العملية التعليمية، وهو نتاج وخلاصة التعليم، من حيث ما تسهم به الابحاث في تطور العلوم ونهضة المجتمعات، من خلال ذلك نجد ان جميع التصنيفات والمعايير العالمية لجودة التعليم، تضع معيار البحث العلمي، وتأثيرات النتاج البحثي في مقدمة المعايير التي يُقاس بها مستوى الجودة، ففي تصنيف شنغهاي يحصد البحث العلمي نسبة (٣٠%) من أوزان المعايير، كذلك تصنيف كيو اس (٢٠%)، بينما تصنيف التايمز البريطاني، يحدد نسبة (٣٠%) للبحث الاكاديمي، و (٣٠%) للأستشهادات البحثية؛ ومن خلال ذلك نلاحظ أهمية الجانب البحثي بالنسبة للعلوم، فكلما كان النتاج البحثي بمستوى عال، كلما كان له تأثير جيد على مستوى وسمعة المؤسسة، واذا تعرض البحث العلمي لأي اخفاقات بظواهر سلبية تحرف البحث عن مبادئه الاساسية، تتعرض النتاجات الأكاديمية لهدر البحث العلمي، ويتراجع دور المؤسسة وتأثيرها في المجتمع، و ينخفض تصنيفها ضمن مؤشرات معايير جودة التعليم.

على الرغم من أهمية العديد من النتاجات البحثية التي تعد جهود اصيلة ومضنية من قبل المهتمين بالعلم ونشر المعرفة، والمطلعين على النتاجات الحديثة والقضايا العالمية المعاصرة، من حيث حرصهم على تقديم افضل الممارسات البحثية، وذلك بالتزامهم بضوابط وشروط البحث العلمي، ومبادئها، الا ان هناك طابور من الممارسات البحثية السيئة والمشكلات العميقة وبساطة دور البحث العلمي، واسهامه في التأثير على معايير الجودة.

نجد ان الجهود المؤسسات التعليمية في صقل خصال ومهارات البحث العلمي وتركيز ممارساته المهنية جيدة، لكن هناك العديد من الاسباب التي تدفع لممارسات خاطئة وسلبية بحق البحث العلمي، وهي تعبر عن تحول قيمي، منها البحث عن المكانة والمركز الاجتماعي، عدم وجود فرص للعمل، البحث عن المعنى المادي لا المعنوي، ضعف ادوات الرقابة او انعدامها، و ضعف المسؤولية المجتمعية.

يظهر ان هناك بعض النتاجات البحثية العلمية على اختلاف مراحلها، لا تعبر عن جهد الباحث ومستواه العلمي، اذ يتجه العديد من الباحثين للحصول على ابحاث جاهزة من مكاتب خارجية او عن طريق اشخاص اكاديميين، انعدمت لديهم اخلاقيات المهنة والبحث العلمي، واتجهوا لكتابة ابحاث جاهزة وسرقة افكار الغير، لتقديمها لمن تقاعس على العلم، وسرق رسالته واهدافه، وتعبر تلك الممارسة عن سرقة علمية جسيمة، فأما ان تكون الابحاث تفوق مستوى الباحث وهي مسروقة ومصفوفة بأيادي محترفين في هذا الخرق، لكن بالمقابل هي معاد تدويرها ولا تقدم اي جديد، وتعد منفذ جديد منتشر للهدر الاجتماعي، او ان تكون ضعيفة علمياً وهي معرضة للسرقة ولا يختلف تصنيفها عن كونها مهدرة اجتماعياً، وبتلك الطرائق تجاز تلك الابحاث وتنشر ويحصل سارقيها على الرتب العلمية، من دون اي معايير حقيقية للتحقق من تلك النتاجات وقياسها على مستوى الانتاج البحثي، والهدف المجتمعي، والاصالة الفكرية، ونضيف الى ذلك اشتراك برامج الاستلال الالكتروني كوسيلة مخفقة في كشف الانتحال الافكار وسرقتها، فجميع الباحثين يتفق على عدم اهليتها وشموليتها، من خلال التأكد من عدم اكتشافها الانتحالات الحقيقية وكشفها عن كلمات تكون فدرية وثنائية وبعضها مصطلحات محددة علمياً.

الى جانب ذلك وجود خرق لشروط البحث العلمي على مستوى الابحاث للدارسات العليا من حيث اختيار عناوين الباحثين، و اعادة البحث في موضوعات مستهلكة او لا تستحق الدراسة، لأن شروط

البحث العلمي تركز على تناول موضوع يستحق البحث فيه، بالنسبة للعلم، المجتمع والمرحلة الحضارية، وان يتمتع بالأصالة بالنسبة لأطاريح الدكتوراه، إذ ان هناك العديد من العناوين التي يُكتب فيها، ويبذل الباحث جهداً والمؤسسة تمنح شهادة وامتياز، لكن هذا الموضوع هو مستهلك ولا يستحق البحث، كأنما اعادة نفس الافكار، ولا يأتي الباحث بأي شيء جديد، وهذا الهدر تشترك فيه كل حلقات العلم، الطالب، المشرف، اللجنة والكلية، لذلك يتطلب اختيار موضوعات البحث وفق الية منظمة ومحكمة، تنظر بعين الاعتبار العديد من الاهداف، وتحدد شروط لاختيار العنوان وتلتزم بشروط البحث العلمي.

هناك مكمنين مهمين من مكامن الهدر الاجتماعي للبحث العلمي الاجتماعي، الاول ضعف في تطبيق النظرية والثاني ضعف في المنهجية، و هما من بين اعمق واكثر انواع الهدر تأثيراً على النتاجات البحثية، حيث اي خلل او خطأ او ضعف في الجانبين بمعنى شديد يدل على عدم صلاحية الدراسة ووثوقيتها، فمن حيث النظرية، التي تعد موجه اساس للدراسة او البحث، وهي الخطوة الاولية والاساسية التي يبدأ بها الباحث ومنها يسير على وفق الخطوط العريضة التي ترسمها بحسب الفرضيات او المفاهيم النظرية، يبدأ بها الباحث وينتهي على اسسها، فهي القاعدة العلمية لمسار البحث، مقابل ذلك نلاحظ العديد من الباحثين واللجان العلمية ولجان المناقشة يخفقون في امرين، الاول هو استخدام نظرية صالحة لموضوع الدراسة، والثاني تطبيق النظرية بالطريقة السليمة التي تنتج نتائج حقيقية وموضوعية، وتلك هي ابرز اخفاقات العلم والباحثين، ولا طائل من وجودها في مختلف التخصصات، ومرجع الامر سببين ايضاً، **الاول** ضعف منهجي لمادة النظريات واستخدامها في المؤسسات الاكاديمية، فقليل من يتقنها وقليل من يستطيع التعامل معها، **والثاني** ضعف معرفة والاطلاع والاحتكاك معرفي من قبل الباحثين، لذلك نستطيع القول ان العديد من الدراسات هي عرضة للهدر في موضوعيتها يعود لهذا السبب.

اما من حيث المنهجية فهي لا تختلف كثيراً عن واقع النظرية في المجال البحثي، فهي ذات تأثيرات قاعدية على النتاجات البحثية، وممارسات الخطأ فيها عديدة، من بينها عدم استخدام المنهج المناسب يؤدي الى عدم الحصول على بيانات كافية حول الموضوع، عدم استخدام اداة بحث مناسبة وجيدة يؤدي الى نقص المعلومات المطلوبة للبحث، كذلك عدم استهداف العينة الممثلة والحقيقية يؤدي الى قصور وخطأ في المعلومات حول الموضوع، وبالتالي سطحية في التحليل، ويضاف الى ذلك نوع العينة وطرائق

انتقائها وحجم عينة البحث الذي يتجاهله العديد من الباحثين ويتجه صوب السهل الممتنع والتقديرات والتي توقع الباحثين في اخطاء التمثيل وغيرها.

مجمل القول يعاني البحث العلمي من العديد من المشكلات والاخطاء الاساسية التي افقدت الحقل اهميته واسهامه المؤسسي والمجتمعي، اذ يحتاج الى اطر جديدة للرقابة المؤسسية، وادوات واليات سليمة للتحقق والمتابعة، اذ ان وصول الهدر الاجتماعي للبحث العلمي، بمثابة ضياع لقيمة العلم في المجتمع.

٥. **إسهام النتاجات البحثية في تغيير المجتمع:** للمؤسسة التعليمية والبحث العلمي علاقة وطيدة وراسخة مع المجتمع من حيث اهمية الممارسة البحثية الاكاديمية، في تكوين فهم ورؤية حول الظواهر والمواضيع العامة، رفع مستوى المعرفة العامة، تلبية احتياجات المجتمع والاسهام في حل مشاكله و وضع الاستراتيجيات المستقبلية التي تسهم في تطور المجتمع، فكلما كان البحث العلمي بمستوى جودة عال، كلما كان المجتمع اكثر انتاجية وتطور، وكلما كانت نتاجات المؤسسة التعليمية فاعلة، كلما اصبح هناك تجسير وثقافة علمية بحثية في المجتمع؛ لذلك فأن إسهامات المؤسسة الجامعية على مستوى البحث العلمي، الندوات، الحملات الثقافية، تنسيق وتضمين برامج تعليمية خدمة للمجتمع، مهمة في رفع جودة العملية التعليمية، ونشر ثقافة العلم داخل البناء الاجتماعي.

ان تعرض المجتمع العراقي للعديد من الازمات والمتغيرات الاجتماعية أثر بشكل كبير على المؤسسات الاجتماعية كافة، ومن بينها مؤسسة التعليم العالي، لما تعرضت له من مشكلات الفساد الاداري، ضعف المسؤولية المجتمعية، انعدام اليات الرقابة المؤسسية، تغير القيم وانحلال المعايير، والى جانب استشراء مظاهر الهدر الاجتماعي على اختلاف الوانه، كل هذا سبب في انخفاض مؤشرات جودة التعليم العالي، واستشراء مظاهر الهدر في جميع مراحله، هدر اجتماعي، هدر اجتماعي معرفي، هدر الموارد البشرية، هدر البحث العلمي، هدر الفكر، هدر العقول والطاقات البشرية والهدر الابداعي، وغيرها من المؤشرات التي سبق الحديث عنها؛ بالشكل الذي جعل مؤسسة التعليم العالي في حالة هدر واستنزاف لرؤوس الاموال البشرية الثقافية والاجتماعية؛ ومن بين ابرز اهدافها انها تأثرت من حيث علاقتها بالمجتمع، اذ وقع الصدع والفجوة بين المجال التعليمي والمجالات الاخرى والبناء الاجتماعي العام، واصبحت كأنها منفصلة عن المجتمع لم تعد تحقق اهدافها العديدة في علاقتها العميقة مع المؤسسات

الاخرى، إذ نجد ان نتاجات المؤسسة التعليمية لم تضيف للمجتمع اي اضافة في الوقت الحالي، و ان نتاجات التعليم العال، اصبحت مستنزفة ومهدرة لكونها غير موجهة ومحددة لهدف معين، وذلك يتبين في انشطة المؤسسة من حيث النتاجات البحثية و وعلاقتها بغيرها مع المؤسسات، فهناك العديد من الدراسات تنتج لغرض اثراء المعرفة العلمية لا اكثر، وان الدراسات التي تبحث في تغيير المجتمعات ما هي الا الخوض في متغيرات بعيدة عن طبيعة المجتمع العربي، من حيث تأثرها بمفاهيم مسحوبة من اطر نظرية اخرى، والجانب الاخر هو ضعف انشطة كمؤسسة التعليم العالي مع المؤسسات الاجتماعية الاخرى للمجتمع، اذ يضعف التنسيق، والانشطة المشتركة التي تهدف الى رفع الوعي وبناء ثقافات سليمة، وتصحيح الافكار السلبية، على الرغم من الحاجة الى تلك الانشطة في ظل ثورة التردي القيمي والانحلال الاخلاقي، ونقصد بالعلاقة مع المؤسسات الاجتماعية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببنية وثقافة المجتمع، مثل التربية، الثقافة(منتديات الشباب ومراكز التعليم الخاص)، منظمات المجتمع المدني وغيرها.

والرأي الثاني ان نتاجات التعليم العالي المتعلقة بالموضوعات والدراسات التي تطرقنا سابقاً مُستهلكة ولم تقدم اي اضافة علمية ، فقد تكرر البحث فيها مرات عديدة وهذا ما يؤدي الى هدر المورد البشري والمعرفي، وانسلاخ لعلاقة المجتمع بالمؤسسة، وان تكرار تلك الممارسات ما هو الا ضعف معرفي، وعدم مبالاة من طرف اخر، وضعف المسؤولية المجتمعية.

٦. **امتلاك الاقسام العلمية تواصل مع اقسام اجنبية:** لعملية التواصل والتوأمة مع الجامعات اهمية كبيرة في بناء مجتمع المعرفة من خلال رفع مستوى الانتاج وجودته ونشر النتاجات العلمية، كما تساعد تلك العملية المهمة ربط العلوم المنتشرة في العالم ببعضها البعض، لمعرفة التطورات التي تسود العلم، والنتاجات الحديثة والثغرات العلمية التي لا زال الباحثين والعلماء يبحثون بها، فهي تجعل المؤسسة العلمية والباحثين على اطلاع للمتغيرات المعاصرة، والانشطة التي تسهم في رفع جودة المؤسسات والاسهام في فعالية البرامج التعليمية، وبخلاف ذلك يكون العلم شبه منقطع عن المدارس الاصلية، ولا يتلقى سوى ما هو مجتزئ ومبعثر من نتاجات الباحثين ويكون ذلك الربط غير متأسس، و بالتالي يصاب العلم بالكلاسيكية ويقدر له ان يدور في حلقة مفرغة، حتى يصل لتلك المرحلة من الاستهلاك

المعرفي، انعدام الهدف وضعف الادوات، لأن لتلك المتغيرات التي صنفناها ضمن خانة الهدر الاجتماعي علاقة ارتباطية ببعضها البعض.

نلاحظ ان مؤسسات التعليم العالي، تشكو في المرحلة الحضارية الحالية من قطع لسبل التواصل مع الاقسام العلمية للتخصصات المماثلة في الجامعات العربية والاجنبية، إذ لا توجد اي صلات تواصل مع مؤسسات اخرى خارج البلد، ولا يتم تنفيذ انشطة علمية مشتركة، وبذلك تكون الاقسام منغلقة على نفسها، وانشطتها داخلية، تعيد انتاج نفس المعارف، وتستهلكها لمدة طويلة من الزمن في حين هناك حاجة للتثاقف بين الجامعات، للانفتاح على المعارف الاخرى والنهل من مختلف المدارس العلمية، لتكوين رؤية معرفية جيدة عن العلم، وجمع بيانات حديثة للنتاجات المتقدمة في المجال، لأن لكل مرحلة حضارية متغيرات مختلفة، وحاجة معرفية مختلفة، فلم تعد المعارف تخدم جميع الاجيال، لأن المجتمعات في حالة تغير، والظواهر تتغير بتغير المجتمعات.

ولأهمية هذا الجانب في رفع مستوى الجودة وبناء مجتمع المعرفة وتقليل مكامن الهدر الاجتماعي، واستنزاف المعارف والموارد البشرية، ينبغي ان يتم مأسسة تلك الممارسات داخل الحقل الاكاديمي، واعتمادها انشطة لتعزيز وتطوير دور المؤسسة من خلال التؤأمة مع جامعات اخرى، وفتح قنوات للتواصل المعرفي وتبادل الخبرات، واضافة انشطة اخرى تشمل القاء المحاضرات، المعايشة، التطوير المؤسساتي، وتنظيم الوحدات الدراسية لتكون قريبة من منهجيات المدارس الاصلية.

٧. **الاستهلاك البحثي:** يتعرض البحث العلمي للاستهلاك والتكرار، مثل تعرضه للسرقات العلمية، الاخفاقات المنهجية وانعدام اخلاقيات البحث العلمي، وهي من مشكلات النتاجات المعرفية، التي تضعها في خانة الهدر الاجتماعي بمختلف مؤشراته، حيث ان تكرار نفس العناوين ودراسة موضوعات مستهلكة، ينم عن ضعف معرفي، و اهمال لقيمة النتاجات البحثية، وتمثل تلك الظاهرة من سلبيات العلم، والتي تتطلب اعادة هيكلة المجال العلمي، لتكون بمستوى الانتاج الجيد والمؤثر في المنصات العالمية.

يبرز الهدر الاجتماعي عندما يبحث طلاب العلم في موضوعات قد سبق البحث فيها، وما هي الا تكرار واستهلاك مستمر لتلك الابحاث، فهي لا تنمي هابيتوس البحث العلمي عند طلبة العلم، ولا تطور من مستوى جودة العملية التعليمية، وبالتالي يحصل الطلبة على شهادات ينقصها المهارة، بناءً على ملاحظتنا لحقيقة علمية منتشرة اجتماعياً مفادها، ان اصالة الموضوعات واهميتها للعلم، من حيث حداثة المتغيرات تجعل الباحث يبذل جهد اكبر لإنجاز البحث، وبالتالي يكتسب مهارات البحث العلمي، من خلال اتقانه تنظيم البحث، وهيكلة منهجيته، لكن ان اختيار موضوعات متاحة بشكل كبير وتناولت عديد المرات ووقعت متغيراتها بالكامل للبحث، بل بحث في متغيرات اخرى تتداخل مع مجالات علمية اخرى، يجعل البحث سهل الانجاز، ويدفع البعض ممن تضعف لديهم الاخلاقيات البحثية، للسرقات العلمية.

في الحقيقة ان ما نتحدث عنه من ممارسات تعد مكامن للهدر الاجتماعي، المرتبطة بالبحث العلمي واختيار موضوعات الدراسة، ما هي الا تعبير عن مرحلة تخص الدراسات العليا ولك ان تتخيل جسامة الهدر الذي يصيب مؤسسة التعليم العالي، لأن الدراسات الاولية المتعلقة بمرحلة البكالوريوس، في الغالب هي نتاجات غير موثوقة، وانجزت بطرائق السرقة العلمية، وكُتبت من خلال مكاتب خاصة وخارجية، او من قبل اشخاص امتهنوا كتابة البحث العلمي بطريقة تجميع مهنة لهم بسبب البطالة، وضعف المسؤولية المجتمعية، وانعدام اليات التدقيق والرقابة المؤسسية؛ لذلك يحصل خريجي البكالوريوس معظمهم يحصل على شهادة من دون مهارات البحث العلمي.

٨. **توافق اعداد التدريسيين مع الطلبة:** بحسب معايير التصنيف العالمية امثال تصنيف كيو أس والتايمز، فأن عملية توافق اعداد التدريسيين مع الطلبة مؤشر مهم من مؤشرات الجودة، بالنسبة لتصنيف كيو أس يبلغ وزن المؤشر من بين المؤشرات نسبة (٢٠%)، يوفر نظرة جيدة لتوفير احجام الفصول وتوفير الرقابة الفردية، من خلال مراعاة أعداد التدريسيين مع أعداد الطلبة. بينما تصنيف التايمز بوزن (٤,٥%) نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلبة من بين من معيار البيئة التعليمية، وكذلك من مؤشرات الاعتماد بحسب معايير الاعتماد المؤسسي لمؤسسات التعليم في العراق، حدد تدريسي واحد لكل 20طالب بالتخصصات العلمية، وتدريسي واحد لكل 35 طالب بالتخصصات الانسانية إما بالنسبة للتخصصات الزراعية فقد حدد تدريسي واحد لكل 25 طالب بالتخصصات

الزراعية. إما المعيار التخطيطي لدراسات الدبلوم العالي فقد حدد تدريسي واحد 20 طالب دبلوم عالي، وفيما يخص دراسات الماجستير والدكتوراه فقد حدد تدريسي واحد لكل 12 طالب ماجستير ودكتوراه.

بالنظر لتركيز التصنيفات العالمية والمحلية على مؤشر التوافق بين العددين، فأنه يعد من اهم العمليات التنظيمية التي تحسن من عمل المؤسسة لأعتبارات عديدة، أهمها الحفاظ على التخصص الدقيق وتقديم معرفة مستقرة، إدارة الموارد البشرية من قبل التدريسيين للطلبة، إدارة البيانات والعمليات المعرفية بإتقان داخل المؤسسة، عدم فرض ضغوطات مهنية على التدريسي و بالتالي السيطرة على العمليات بشكل جيد و حُسن إدارة المشكلات؛ وبخلاف ذلك اذا نقصت هذه الاعداد ولم تكن منظمة بطريقة علمية، تبرز مظاهر الهدر الاجتماعي بمؤشراته، و ذلك ما يعرض المؤسسة لانخفاض معطيات جودة العملية التعليمية.

هناك بعض الاقسام العلمية اعداد التدريسيين فيها اقل من النسب المحددة لأعداد الطلبة، وهي حالة تشكو منها العديد من الاقسام في الجامعات، ومن بينها قسم علم الاجتماع في جامعة الانبار الذي يضم اعداد كبيرة من الطلبة، تصل الى ما يفوق مئة طالب في كل مرحلة من مراحل البكالوريوس، فضلاً عن الدراسة المسائية، ودراسة دبلوم السلام، والماجستير في علم الاجتماع، وعدد التدريسيين احَدَ عشر فقط، وتم تنسيب اثنان من كليات اخرى، ومحتمل وصل العدد ما يقارب الثلاثة عشر، وهو رقم يقل عدد الطلبة وبالتالي تظهر مشكلات عديدة بالنسبة للأقسام العلمية والكليات، وهي سبب من اسباب انخفاض مؤشر الجود في مختلف التصنيفات.

من جانب آخر هناك اقسام يفوق عدد تدريسيها مقارنة بعدد الطلبة، وهي توفر عمليات تعليمية بشكل اكثر تنظيم وتوزيع، من دون فرض اي ضغوطات على التدريسيين، وتكون الممارسة الاجتماعية داخل الحقل قادرة على ادارة الموارد البشرية والبيانات التعليمية، لكنها كذلك غير تنسيقية وتزيد بشكل كبير عن العدد المحدد، وقد تكون بعض الاقسام اخذت حصة اقسام اخرى في نفس الجامعة تقل فيها الاعداد مقارنة بالطلبة، وبالتالي فأن عملية التوظيف والتوزيع ليست عادلة ولا منظمة، فهي ان زادت في حقل اجتماعي ما، تفرض النقص في حقل آخر، وهكذا؛ والجدير بالذكر عند تحدثنا عن قسم علم الاجتماع في جامعة الانبار وهو في حالة عجز، وبمقارنته بقسم علم الاجتماع في جامعة الموصل فهو في حالة

توزيع جيد وان كان غير محدد على وفق المعيار، اذ يضم القسم ما يقارب اربعة واربعون تدريسي، لنفس المراحل التي يضمها قسم الاجتماع في جامعة الانبار، ويزيد عليها مرحلة الدكتوراه.

للعمل التنظيمي وتطبيق الضوابط المؤسسية، دور كبير في الاقتدار المعرفي، فالتصنيفات العالمية حددت هذا المؤشر لئلا يحصل هدر اجتماعي في المؤسسات التعليمية، سواء بالزيادة او النقصان، فلكلتا الحالتين، اثر في هدر الموارد البشرية، هدر الوظائف، هدر المعرفة، هدر المعلومات وهي مؤشرات خطيرة لتراجع العملية التعليمية، انخفاض معايير الجودة، لذلك يتطلب العمل على وضع خطة وزارية يتم من خلالها تنسيق هذا المعيار، وتنظيمه بين الجامعات والكليات، ليتم تقديم افضل المعارف، والسيطرة على مكامن الهدر الاجتماعي، وتحقيق الاقتدار المعرفي.

المبحث الثاني/ التحديات الاجتماعية للتعليم العالي في العراق.

١. **دعم المبدعين والمتفوقين:** أن الاهتمام بدعم ورعاية النتاجات المبدعة والمتفوقة في العلوم، من اهم الممارسات التي ينبغي الاخذ بها، من اجل تحقيق الاقتدار المعرفي، ورفع مستوى جودة التعليم، من خلال ما تقدمه إسهاماتهم، من نتاجات معرفية اصيلة، ابتكارات، تنظيرات ونقد النظريات واضافة متغيرات جديدة لمعارف العلم.

يفتقر التعليم العالي الى برامج لدعم المتفوقين والمبدعين، سواء بالنتاجات البحثية الابتكارية، او بالنتاجات العلمية والفكرية الاصيلة، اذ ان هناك رؤوس اموال بشرية تمتلك ملكات الابداع، وهي ثمرة المجتمعات لتحقيق التقدم في التعليم، وعلى مستوى المجالات الاجتماعية الاخرى، الا ان مؤسسات التعليم العالي هي بيئة طاردة لأصحاب الابداع، من حيث تجاوزهم وعدم الاستفادة منهم ومن افكارهم الابداعية في تطوير المؤسسات، وبالتالي فالفكر الابداعي عرضة للهدر الاجتماعي، من حيث الضياع وعدم توفير بيئات حاضنة لتلك الافكار، وينتهي بها الحال في التعطيل لانعدام الفرص وانتشار البطالة.

لا تتوفر برامج منح خارجية، او رعاية مشاريع الطلبة المتفوقين والمبدعين في التعليم العالي، مقارنة ببعض الدول المتقدمة وهي في مثل تصنيفات العالم الثالث امثال قطر والامارات، حيث تقدم منح دراسية للطلبة المتفوقون والمبدعون لتعزيز النتاجات الكمية والمعنوية، ورفع مستوى جود التعليم من خلال الاستفادة من خبراتهم وتطبيق نتاجاتهم خدمة للمجتمع وتطوير للمعارف، ولم يسبق ان يتم دعم هذه الفئة منذ حفل التكريم الذي كانت تعقده منظمة الملتقى العراقي عام ٢٠٠٨م، ضمن مشروع واعدون لتكريم المتفوقين الذين قدموا افضل مشاريع التخرج للجامعات(بغداد، التكنلوجية، المستنصرية، النهرين وهيئة التعليم التقني) فقط، وهي بادرة تكريم لا غير بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي.

من نافذة اخرى نلاحظ وجود دعم محدود للمتفوقين في الجامعات، وهو ما يقتصر على تكريم براءات الاختراع، ولا يتم توفير الدعم لتنفيذ الاختراعات الحديثة والتي ينبغي ان تكون توفر خدمة، وبدون ذلك يتم طمس تلك الافكار الابداعية، فبراءة الاختراع وفقاً لحقوق الملكية الفكرية، يمكن لأي شركة استخدام الحقوق بعد عشرون سنة، وان تسجيل تلك الحقوق الفكرية، دون ان يتم دعمها لتطوير النتاج، ما هو الا هدر فكري اجتماعي، ويشمل الدعم، الزمالات الخارجية التي من المفترض ان تمنح لكل متفوق، على

وفق معايير جامعية للحصول عليها، لكن تنشأ ظاهرة في مجتمعنا تهدر الحقوق الاجتماعية، وهي ان تلك الزمالات الدراسية والابتعاث تتعرض للمحاصصة الحزبية، وتمنح لأولاد السياسيين وتنتفع منها الاصنام الاجتماعية.

٢. **العلاقات الاجتماعية داخل الحقل الاكاديمي:** للعلاقات الاجتماعية وطبيعتها دور خاص ومميز في نجاح او فشل اي مجال اجتماعي، لما للعلاقات الاجتماعية بين عناصر المؤسسة أثر في العمليات الاجتماعية، لذلك تنجح المؤسسات التي تتميز بنظام علائقي محترم، متكامل ومهني، وتفشل المؤسسات التي تعاني من مشكلات بين الافراد من صراع، حسد وظيفي، خلط الحياة الخاصة بالحياة المهنية وغيرها، في تقديم خدمة تعليمية جيدة، من حيث الفجوات التي تنشأ بين عناصر العملية التعليمية ووحدات التعليم، وتكون عرضة للفساد، المحسوبية والمنسوبية، الرشوة، الازدواجية، وضرب اهم مبادئ التعليم وهو التحيز على حساب الموضوعية.

يغلب على العلاقات الاجتماعية بين الاكاديميين طابع المنفعة الشخصية، فتجد هذه العلاقات جيدة اذا اشترك البعض منهم بقاسم مشترك، كوحدة السكن، التخصص، الاعمال المشتركة او حتى دعم بعض القضايا المتعلقة بمشكلات المجال من القسم، والكلية بوحداتها كافة، وهذا النوع من العلاقات يؤدي الى تشكيل تكتلات بين الاكاديميين، بما يخدم مصالحهم الخاصة، ولكن هذه التكتلات تسبب هدر اجتماعي من حيث توليد الحقد والضغينة، والانتقام من عناصر التكتل الاخر، وبذلك تكون الحقوق مهدرة وينشأ تنافس غير شريف يقع ضحيته الطلبة ممن يتبعون مشرف بحث معين او من منطقة جغرافية ما، من حيث الدرجات والمناقشات، و تزداد مشكلات القسم العلمي، ويكون طارد للطلبة، وتنتقل المشكلات بين الطلبة انفسهم، وتنعدم القيمة الانسانية التعليمية من طابع العلاقات بين عناصر المجال التعليمي.

الى جانب ذلك ينشأ نوع آخر من العلاقات بين الاكاديميين داخل المؤسسة التعليمية، علاقات مؤقتة تنشأ لرابطة معينة او مصلحة ما، وهذا النوع من العلاقات تكون قصيرة وما تلبث ان تنتهي بعد انتهاء الرابط، لا سيما الكتابة المشتركة، مساعدة طالب ما، او الحصول على خدمة معينة، وتتجه هذه العلاقات بما انها مؤقتة الى علاقة صراع او علاقة سطحية، بحسب نوع الموقف والاستجابة للرابط.

واحيان أخرى لا يشكل الاكاديميين اي علاقات مع زملائهم في المجال، وتكون العلاقات سطحية تقتصر على التحية والمشاركات البسيطة في الاجتماعات والنشاطات التعليمية، اذ يقل التواصل والتكامل بين الاكاديميين، وهذه الظاهرة شائعة في الجامعات حيث يكتفي البعض الى عدم تقوية العلاقات مع زملائه خاصة اذا لاحظ هناك مشكلات كبيرة، بين العديد منهم، فيتجه نحو كسب ود الجميع وعدم الاختلاط بشكل كبير، لذلك يكون هذا العنصر اقل فاعلية ضمن أنشطة وممارسات المجال. او أن تكون هناك علاقات سلبية قائمة على الصراع بين الاساتذة داخل المؤسسة، بناءً على وقوع مشكلات بينهم أدت الى هذا التنافر او الصراع، ويكون تعامل هؤلاء فيما بينهم وبين ما يرتبط ببعضهم، عدائي يدخل المؤسسة في ريب ومشكلات عديدة.

٣. **أخطر مظاهر الهدر الاجتماعي على التعليم العالي:** للهدر الاجتماعي ضمن مؤسسة التعليم العالي العراقية عشرة مؤشرات رئيسة، وينتمي اليها ستة مؤشرات هدر فكري، تؤثر هذه الظاهرة في بنية المؤسسة التعليمية، وتسبب انخفاض معايير الجودة التعليمية، ومن واقع العمليات الاجتماعية هناك العديد من المتغيرات والممارسات الاجتماعية التي تؤدي الى انتشار مظاهر الهدر الاجتماعي، ومن بين أخطر تلك المظاهر هو ما يعرض الموارد البشرية والمعرفية للهدر الاجتماعي.

ان ظاهرة التعليم العالي في الخارج من ابرز واخطر مظاهر الهدر الاجتماعي الذي يكتنف التعليم في المجتمع العراقي، حيث توجهت حشود من الطلبة للدراسة في خارج العراق، بالأخص دول ايران ولبنان، ولسببين هما سهولة الحصول على الشهادة العليا اذ بلغ الامر الى الحصول عليها الكترونياً وعدم الذهاب وحضور المحاضرات، وبمجرد التسجيل واكمال بعض الاجراءات تمنح شركات خارجية تابعة للجامعات تلك الشهادة، والسبب الاخر هو التكاليف الزهيدة في الدولتين بسبب تدني قيمة العملة مقارنة بالدولار، وبالتالي، فأن الهدر الاجتماعي يكمن في العديد من المتغيرات ابرزها هدر الشهادات العليا وتدني قيمتها مقارنة قيمة الشهادة في العراق، وبالتالي اصبحت تلك الارقام العالية تمارس ضغطاً على المؤسسات من حيث التوظيف والاعتراف، وما هي الا شهادة من دون علم.

على الرغم من ان تصنيف جامعات ايران افضل بعض الشيء من لبنان، لكن الامر تجاوز مسائل التعليم الحقيقي، واصبحت هناك شركات ومؤسسات تجارية تمنح الشهادة مقابل الاموال، وهذه الشركات تابعة لأجندات مؤسسية رسمية، تمنح تلك الشهادات دون علم لطلاب الخارج فقط.

فضلاً عن هدر الموارد المتمثلة بنقل العملة الصعبة الى خارج العراق، يستفاد منها اقتصاد الدول الاخرى لتكون مورد اقتصادي جيد بالنسبة لهم يعبر عنها بالسياحة التعليمية، وكذلك حصل هدر للقيم الاخلاقية، اذ ان هناك العديد من توجه لنيل الشهادة من دول اخرى، قضى ايام وجوده في تلك الدول في غياهب السياحة الجنسية، والسهر في الملاهي، وما لتلك الممارسات من أثر على اخلاق الاجيال، لو قارنا بين الغاية والوسيلة، فأن تلك الممارسات ضياع لجيل كامل.

يقابل ذلك الهدر في الداخل، افتتاح قنوات توسعة للدراسات العليا هي ممارسة لهدر قيمة الشهادة العليا، لأنها تنافي خطط وزارة التعليم وخطط التنمية، اذ تحدد الوزارة مقاعد القبول والتوسعة بالنظر الى مخططات الدولة والوزارة والحاجة الى التخصصات كما تزعم وذكر ممثلها في عدة مراحل، لكن يتم فرض توسعة القبول اكثر من مرتين في كل سنة، يرجع لضغط المنتفعين من المتقدمين على السياسيين والاصنام الاجتماعية، ولكسب قبول الجمهور، يعرض ذلك في مجلس النواب بعد ضغوطات كبيرة، ويتم اقرار منح التوسعة للدارسات العليا، وبالتالي نلاحظ تكديس الاف حاملي الشهادة العليا دون الاستفادة منهم في تخصصاتهم، واصبحوا بتزايدهم مع اصحاب الشهادات العليا من الخارج، يفرضون ضغط التوظيف على الحكومات والمؤسسات المتعاقبة، حتى اصبح عدد الموظفين يصل الى ثلاثة مليون ونصف المليون، والعراق الدولة الاولى عالمياً بعدد موظفي القطاع العام، لكن دون فائدة في ظل تفاقم الاستهلاك وانعدام قنوات الانتاج على مختلف القطاعات.

ومن بين مظاهر هدر الموارد البشرية، هناك متغير خطير للهدر الاجتماعي، وهو يندرج ضمن لائحة الهدر المعرفي الاجتماعي، حيث ترتفع عدد النتاجات المستهلكة، المكررة والتقليدية مقابل قلة النتاجات المعرفة النوعية، التي تتمتع بالفكر الجديد والاصيل، وان تلك النتاجات ما هي الا هدر للمعارف والافكار، كونها مستهلكة ولا تحقق اضافة، بالشكل الذي يرفع من عدد استشهادات الباحث والمؤسسة، وبالتالي تنخفض معايير جودة التعليم العالي.

٤. **أسباب انخفاض جودة التعليم العالي:** للهدر الاجتماعي تأثير كبير في خفض جودة التعليم من خلال ظهور مؤشراته في المؤسسة التعليمية، ومثلما فصلنا العلاقات الاجتماعية بين المتغيرات في الجانبي النظري والميداني، لأن هناك العديد من المتغيرات الاجتماعية التي تمثل ظواهر لمؤشر معين من مؤشرات الهدر الاجتماعي، والاساس في ذلك ان هناك اسباب رئيسة لانخفاض جودة التعليم، وتتدرج في اطارها العديد من الاسباب والمتغيرات التي سبق الحديث عنها.

ان السبب الرئيس للعديد من اسباب انخفاض جودة التعليم هي عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، حيث انعدام تطبيق هذا المبدأ يجعل المؤسسات تابعة وهشة، وعرضة لمشكلات الفساد والمحسوبية، حيث ان الخطر لا يمثل التبعية وتحقيق المصالح الخاصة فحسب، بل يتصل بقلة المعرفة والقدرة على ادارة المؤسسة، وبالتالي تكون القرارات ضعيفة وخاطئة، وتهدر الموارد المادية والبشرية.

من جانب اخر ان المؤسسات التعليمية تعاني من مشكلات البنى التحتية و قلة الاصول المتطورة التي تساعد على تحسين اداء وانتاج المؤسسة، وتوفر خدمة جيدة لطلاب العلم والمنتفعين، وكذلك فهي مثلما وضحنا سابقاً ادوات تقليدية وبسيطة ولا تراعي التطورات التقنية، ولا الجوانب الانسانية.

فضلاً عن ان هناك ندرة لرأس المال المعرفي، بسبب انحسار علاقات المؤسسة التعليمية مع المؤسسات الخارجية، وضعف التواصل المعرفي فيما يخص تبادل الخبرات والنتاجات المعرفية، الترجمات، الى جانب ضعف الاهتمام بفتح منصات لتوفير المصادر الالكترونية للباحثين مثلما معمول به في دول قطر والامارات وعُمان، ولذلك يتجه الباحث لما هو تقليدي ومستهلك ولإنتاج السهل الممتنع والمتداول من الافكار.

ومن حيث الاعتراف يتشدد المجتمع لكل ما هو تقليدي غيبي وعرفي، و ان هناك تقوقع حول القيم الاجتماعية التقليدية، والانغلاق عليها يتأثر به التعليم والبحث العلمي، فثقافة العيب و اللا منصبة في اروقة المؤسسة التعليمية، فلا يقبل المجتمع تناولها او نقدها او البحث فيها، الى جانب تأثيرها في انتشار المحسوبيات والقفز على الضوابط لإرضاء العرف الاجتماعي.

ومحصلة ذلك والكثير من اوجه الهدر الاجتماعي يعاني المجتمع من أزمة رأس المال البشري فما نطلق عليها بالطاقات البشرية، ما هي الا طاقات عضلية تفتقد الى المهارات المهنية والابداعية، والى المهارات الحديثة من استخدام الحاسوب والتقنيات، فهي وان كانت مفجعة فيها المؤسسات الا انها بأساليب تقليدية، غير منتجة، تجلس خلف المكتب وتتعامل بكل ما هو عرضة للهدر والتلاشي.

٥. تأثير الجامعات الاهلية في تدني مستوى العملية التعليمية العراقية:

على الرغم من مواجهة التعليم الجامعي الحكومي في العراق مجموعة من التحديات المحلية منها معايير جودة التعليم ومستوى البحث العلمي و انعدام التخطيط بين سوق العمل والتعليم وعدم مواءمتها مع احتياجات التنمية المستدامة، فضلاً عن واقع سياسة القبول في الجامعات العراقية، الا ان المستجدات المُعاصرة فرضت تحديات اخرى على المؤسسة التعليمية، تمثلت بانتشار التعليم الاهلي وازدياد اعداد الجامعات والكليات الاهلية في العراق، وبحسب بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (ان عدد الجامعات/ الكليات الاهلية في العراق بلغ ١٦٥ كلية وجامعة حتى عام ٢٠٢٠)،[١] بعضهن غير معترف بها؛ بينما كانت عشر كليات فقط قبل عام ٢٠٠٣، تعاني اغلب تلك الجامعات والكليات منذ بدأ تأسيسها جملة من المشكلات الاساسية منها: غياب الرؤية الاستراتيجية وانعدام الاهداف النوعية والكمية للتعليم الجامعي الاهلي متمثل في عدم الاستقرار في سياسة قبول الكليات الاهلية سنوياً، فضلاً عن عدم امتلاكها للبنية التحتية وفي حال امتلاكها فهي غير مناسبة ولم تصمم كأبنية جامعية متناسبة مع التطور النوعي والكمي، فأغلب الجامعات الاهلية لديها نقص في القاعات الدراسية ولا تمتلك المختبرات العلمية، علاوة على ان المرافق الادارية لا تتناسب مع اعداد الطلاب، فأن الهدف الاساس في الجامعات الاهلية في العراق هو الربح المادي لذا نرى غياب التشريعات والضوابط المفترض الالتزام بها وبالتالي تتحول تلك الجامعات الى مؤسسات تجارية ربحية.

ومن المشكلات التي تعاني منها الجامعات الاهلية هي نقص الكوادر التعليمية بسبب اعتمادها على الهيئات التدريسية في الجامعات الحكومية والعمل بنظام الساعات وهذا ما يؤثر على الطلبة في تقليص ايام الدوام وجعله يومين او ثلاثة فقط في الاسبوع، ونتج عن هذا ايضاً اهمال الجانب التطبيقي في

[١] الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الاحصائي ٢٠٢٢ (بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠٢٢م)، ص٦.

التدريس والتركيز على الجانب النظري، فالمادة العلمية التي تقدم للطالب لا تتناسب مع اهمية والموضوعات العلمية ومستواها فهي وريقات قليلة ومحدودة.

يهدف التعليم الى تأهيل الانسان من اجل خلق كوادر مختصة قادرة على قيادة الانشطة الانتاجية في مختلف القطاعات، لذا على المؤسسات التعليمية ان تكون بمستوى علمي وتنظيمي عالي يؤهلها لتحقيق اهدافها المنشودة، فالتعليم الاهلي في العراق ساهم في تدني كفاءة الخريجين و تخريج الجامعات الاهلية دفعات من الطلبة لا ترقي الى مستوى الجامعات الحكومية، ويرجع ذلك الى جملة من الاسباب منها الى اختلاف سياسة القبول المتعبة في الكليات الحكومية والاهلية، فعلى سبيل المثال المعدل التراكمي في الجامعات الحكومية للسنة الدراسية ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ كلية طب الاسنان بلغ (٩٩%) مقارنة بالكليات الاهلية الذي بلغ (٨٣%) في السنة ذاتها، بينما كلية القانون في الجامعات الحكومية بلغ معدلها التراكمي (٨٤%) وفي الكليات الاهلية بلغت (٥٠%)، أن تراجع معدلات القبول في الكليات الاهلية لهُ آثار وخيمة على الطلبة فأن اغلب خريجو تلك الكليات لديهم ضعف في التطبيق العملي اثناء دراستهم الجامعية على الرغم من تخرجهم بمعدلات عالية ، وهذا ما ينعكس بدوره على عملهم في الانشطة الانتاجية بعد الدراسة الجامعية ، فيقل الطلب على خريجي الكليات الاهلية في سوق العمل مقارنة بخريجي الكليات الحكومية الذين يكونوا اكثر معرفة في جانب التطبيق العملي .

وفيما يتعلق بجودة التعليم فأنها تتحدد بعدة معايير والتي سبق ذكرها منها : جودة المناهج الدراسية والمقررات العلمية ، وجودة الاطر الادارية للمؤسسة التعليمية وجودة النتاجات والتحصيل العلمي، فضلاً عن جودة المرافق العامة وتحديداً البنية التحتية ، وبحسب تلك المعايير فأن التعليم الاهلي في العراق يفتقر الى الكثير منها، من حيث ان معايير التعليم والجودة في الجامعات الاهلية جداً منخفضة ولا تخضع لرقابة حقيقية ، فالجامعات الاهلية في العراق تفتقر الى بنى تحتية تؤهلها من تطوير عملها التطبيقي ، فضلاً عن الانتاجيات العلمية التي تقدمها على مستوى البحث العلمي مُتدنية ومخرجاتها لا ترتقي للمستوى المطلوب ، ويرجع السبب في ذلك الى غياب الرقابة الحقيقة من قبل وزارة التعليم والبحث العلمي العراقية لكون تلك الجامعات تابعة الى مستثمرين وجهات متنفذة في الدولة العراقية .

ساهم الفساد والاهمال في تنمية حالة اليأس لدى افراد المجتمع العراقي بسبب انعدام نظام التعليم في العراق من ممارسة دوره بصورة فعّالة، فقد واجه التعليم الاهلي العراقي غياب في التخطيط والاستراتيجية المتبعة والاضطرابات في الهرم الوظيفي نتيجة الفساد الاداري المستشري في مفاصل المؤسسة التعليمية كافة، فانعدام الكفاءة وتعيين افراد على وفق نظام المحسوبية لا يمتلكون ادنى معرفة عن العمل التعليمي، علاوة على الفساد في الوقت المخصص للمحاضرات العلمية ومنح شهادات جامعية لأفراد غير مؤهلين علمياً في الحصول عليها، فأن كل تلك المؤشرات تدفع الى تدهور المؤسسات التعليمية الاهلية لاسيما الجامعات الاهلية في العراق .

وساعدت الظروف الاجتماعية على تفاقم مشكلة البطالة في العراق ، منها تردي المناخ الاستثماري وشيوع الممارسات الارهابية بعد عام ٢٠٠٣ وتعطيل الانشطة الاقتصادية، فضلاً عن تغير انماط الطلب على القوى العاملة في سوق العمل، ادت تلك الممارسات الى ارتفاع نسبة بطالة من الخريجين على وفق مستوى شهادتهم واختصاصاتهم العلمية، ففي احصائية قام بها الجهاز المركزي الاحصائي وتكنولوجيا المعلومات التابع الى وزارة التخطيط عام ٢٠١٦ م، ذكر فيها نسبة بطالة الخريجين من حملة شهادة الدبلوم هي (١٠,٧%)، بينما نسبة البطالة من حملة شهادة بالبكالوريوس (١٦,٦%)،[١] وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة، فقد اسهمت الكليات الاهلية في العراق تخريج كم هائل من الطلاب دون نوعية وحاجة حقيقة لسوق العمل ، وهذا ما يؤدي الى عجز الدولة عن استيعابهم وانعدام فرص العمل لديهم باستثناء المجالات في الدوائر الاكاديمية الرسمية التي ضاقت بموظفيها علاوة على اهمال مراكز البحوث وعدم الاهتمام بها واعتبارها مجالاً ثانوياً غير ضروري في تنمية المجتمع .

٦. هدر الشهادات العليا:

يُعاني العراق ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي من هدر الشهادات العليا والتي تعد سابقاً قيمة علمية ومعرفية كبيرة ، الا ان السرقات العلمية والتزوير بكافة اشكاله ساهم في هدر الشهادات العليا ،علاوة على سهولة الحصول عليها من خارج البلاد ، فقد تفتقر وزارة التعليم والبحث العلمي العراقية الى وجود احصائية دقيقة عن عدد طلبة الدراسات العليا خارج البلاد ، وذلك لان عدد كبير منهم لا يمتلكون ملفات

[١] الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق(بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠١٨)، ص٤١.

وظيفية في الوزارة وخصوصاً بعد ما اصبح التعليم في دول مختلفة من العالم الكترونياً في ظل جائحة كورونا ، وارتفعت نسبة حاملين الشهادات العليا من عدة بلدان في السنوات الاخيرة بصورة كبيرة جداً مما تركت اثاراً سلبية على الواقع التعليمي ، وعلى اثرها الغيت وزارة التعليم العراقية الاعتراف بـ (٦٤ جامعة تركية، ٢٧ جامعة ايرانية، ١٨ جزائرية، ١٠ تونسية، ٧ مغربية)، والغاء الاعتراف بجميع الجامعات في السودان وسوريا والبحرين واذربيجان واليمن، والاعتراف فقط بجامعتين من لبنان(الجامعة اللبنانية الأمريكية و جامعة سانت جوزيف بيروت)، على الرغم من الغاء الاعتراف بهذا الكم الهائل من الجامعات التي تفتقر الى الرصانة العلمية، الا ان تدفق الطلاب العراقيين في تلك الجامعات ما زال مستمر، وفي تصريح "عضو لجنة التربية والتعليم النيابية رياض المسعودي" لصحيفة الصباح عام ٢٠٢١م " أن ٩٠% من الشهادات الممنوحة لطلبة الدراسات العليا من خارج العراق غير حقيقية ، وأشار إلى إن الواقع التربوي والتعليمي في البلاد يسير نحو الاسوأ ".

ساهمت جامعات الخارج في منح الشهادة العليا دون العلم، فأن اغلب حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه من جامعات خارج العراق يفتقرون الى العلمية لكون تلك الجامعات تنعدم فيها الرصانة وجودة التعليم، فهي عبارة عن مشاريع استثمارية لا تهتم لمخرجاتها العلمية، وبالتالي تعطي شهادة لطلابها دون ان يتعلموا حرفاً واحداً، بل حتى دون اقامة الطالب في البلد الذي يدرس فيه، فقد اصبحت جامعات الخارج مكاتب لبيع الرسائل والاطروحات العلمية، ففي عام ٢٠٢١ م فتحت وزارة التعليم والبحث العلمي العراقية تحقيقاً في ٢٧ الف شهادة جامعية تم بيعها في لبنان .

وفي الوقت الحاضر اصبح البحث العلمي وسيلة للكسب المادي في ظل غياب الرقابة الرسمية ومنح الشهادة للكسب المادي وجذب اكبر عدد من الطلاب، فالدراسات العليا لم تعد وسيلة من وسائل تطوير البحث العلمي وانما شهادات تعود بالمردود المادي على اصحابها، فقد اصبحت تأخذ بطريقة غير شرعية من قبل الموظفين في الدول العراقية لغرض اضافتها والاستفادة منها مادياً.

ينفق المواطنون على التعليم خارج البلاد ملايين الدولارات تذهب بشكل حوالات لدول عدة منها (لبنان، ايران، تركيا، مصر... وغيرها) في نقل العملة الصعبة خارج العراق بنسبة (١١%)، وبحسب التقديرات فأن معدل انفاق الطالب العراقي في تلك الدول سنوياً (١٠) آلاف دولار، ويرجع السبب في اقبال

العراقيين على التعليم خارج البلاد الى عدم قدرة القطاع التعليمي في استيعاب اكبر من الراغبين في اكمال الدراسات العليا بسبب خطة القبول التي وضعتها وزارة التعليم العراقية، وبالتالي ادت تلك الخطة الى استنزاف العملة الصعبة وانفاقها خارج البلاد، مع عدم تفهم الدولة لحجم الاموال التي تذهب خارجاً عن طريق الدراسة.

خاتمة الكتاب

اولاً/ الاجابة على تساؤلات الكتاب.

١. ما هي اشكالية التعليم في العراق؟

يعاني التعليم العالي من إشكالية الهدر الاجتماعي، اذ ان هناك عشرة مؤشرات هدر اجتماعي تكتنف مؤسسات التعليم العالي، تؤثر فيها العديد من المتغيرات الاجتماعية، ولكل مؤشر من المؤشرات تأثير على معيار او اكثر من معايير جودة التعليم العالمية، بحسب افضل التصنيفات، ومن امثلتها:

أ- يؤثر هدر الابداع في خفض معيار جودة التعليم الذي يشمل الجوائز العالمية المرموقة التي يحوزها الطلبة الخريجين، مثل جائزة نوبل، وميداليات فيلدز وجوائز اخرى للتميز في التخصص.

ب-يؤثر هدر الوقت وهدر البحث العلمي، في خفض معيار جودة اعضاء هيئة التدريس.

ت-يؤثر هدر البحث العلمي، في خفض معيار جودة الباحثين، من حيث انخفاض نسبة الاستشهادات البحثية.

ث-يؤثر الهدر المعرفي الذي يشمل مستوى البحث العلمي والنشر والتوزيع، الصحافة وانتشار واتقان استخدام الحاسوب والانترنت في المؤسسات الاجتماعية، واستيراد المعارف من نظريات ومنهجيات والتعامل معها على انها القول والفصل. في خفض معيار السمعة الاكاديمية، الخاص بإجراء تقييم الخبرات للبرامج الاكاديمية لكل جامعة في خمس مجالات؛ العلوم الطبيعية، العلوم الانسانية، العلوم الهندسية، العلوم الحيوية والعلوم الاجتماعية.

ج-يؤثر الهدر الوظيفي من خلال يتم زج الشباب في وظائف لا حاجة للمؤسسات لها ولا تتدرج متألفة مع خطط التنمية أو احتياجات السوق والمجتمع، في خفض معيار جودة سمعة صاحب العمل حول الجامعات التي تقدم افضل الخريجين للمؤسسات.

ح- يؤثر الهدر البيروقراطي من ممارسات سوء الادارة والتنظيم، بإحلال الشخص المناسب في المكان غير المناسب، بفعل تخبط عمل المؤسسات، في خفض معيار جودة نسبة التدريسيين الى الطلبة.

خ- تؤثر ظاهرة هجرة الادمغة في جعل المجتمع والمؤسسات التعليمية بيئة طاردة، امام معيار جودة جذب الطلاب والتدريسيين الاجانب، الذي يهدف لتقييم مدى نجاح الجامعات في استقطاب الطلبة واعضاء هيئة التدريسي الاجانب.

د- تؤثر ظواهر الهدر الاجتماعي، المتمثلة بعدم توفير خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم، ضعف رعاية المبدعين، و اعتماد اساليب التعليم التلقيني، وعدم استخدام الطرائق الحديثة والتكنلوجيا في التعليم، على معيار جودة البيئة التعليمية الذي يتضمن ميزان (٣٠%) من تصنيف التايمز البريطاني.

٢. ما اسباب تراجع قيمة الشهادة العراقية؟

فتح الابواب على مصراعيها للطلبة من اجل الحصول على الشهادة العليا من خارج العراق إذ تدفقت اعداد كبيرة الى هذه الدول لنيل الشهادة الجامعية، و برزت شبكات فساد تجارية تمنح الشهادة من دون علم، حتى برزت ظاهرة الامية المقنعة في المجتمع العراقي، وهي افتقار صاحب الشهادة للثقافة، ولمتطلبات العلم السليم المنهجي، من حيث التفكير والقدرة على حل المشكلات، باستكشاف المزيد عن العالم، وادارة اختلاف وجهات النظر، وتجده يدافع بنظرة قاصرة و حدية للقليل الذي يعرفه فقط، بذلك يكمن الهدر على مستويين الاول طريقة التفكير، والثاني المهارة، فلا يجيد الفكر الجدلي من ناحية، ولا يمتلك مهارة البحث العلمي، والانتاج الجيد من ناحية اخرى.

ان تدني قيمة الشهادة العليا هنا به سحب لقيمة الشهادة ضمن المجال الاجتماعي، واهدار لمكانة النخب والمثقفين بخلطهم مع الاميين، بنفس التسميات والالقاب والامتيازات، لكن بإسهامات مختلفة، اذ اصبح طريق الشهادة العليا سهل في ظل انعدام الرقابة وقيود الجودة، ووجود مؤسسات غير علمية وغير مصنفة ضمن مستوعبات الجودة العالمية، توفر تلك الشهادات بالأموال، وتضعها مقوض امام مصير الاجيال والمجتمعات.

٣. ما اسباب ضعف اسهام المثقف في المجتمع؟

في الحقيقة يتعرض دور الباحث الاجتماعي والرجل المثقف الملتزم بالتغيير الاجتماعي، الى اللجم، فعند اجراء البحث الاجتماعي يتعرض الى عوائق التي الحرية الفكرية وحرية التعبير عن الرأي، كون النقد اداة فكرية اجتماعية للتغيير والمشاركة والاصلاح، واداة صريحة لتحفيز الوعي ودعوة الاخرين للتغيير والاسهام في مجابهة المشكلات والمغالطات التي تستهدف الواقع الاجتماعي والانساني.

تتحالف ثلاثية الاستبداد، العصبيات والاصوليات تلك، ممارسة الوان الهدر كافة على الفكر، لتخلف مناخ تفرض فيه سيطرتها واستمرارها، من خلال تجريم الفكر، تحريم التفكير وتحجير العقول، حتى تفقد المعرفة والفكر وظائفهما الاساسية في خدمة قضايا المجتمع وحاجاته. ففي الوقت الذي تتولد فيه حاجة التطور والاستكشاف والصناعة في الدول الاوربية المتقدمة، مثلما ابدع العرب في الحضارات القديمة في مجالات الفلك والحساب والهندسة، بناءً على حاجة المجتمعات لمعرفة سير القوافل والمواسم، وحل العمليات الحسابية التجارية، وبناء المدن وشق الطرق والقنوات، نجد الازدهار الحالي في المجتمعات المتخلفة التي تسيطر عليها الاصنام الاجتماعية بسطوة الاستبداد، العصبيات والاصوليات، يكمن في الفكر الامني اساساً، امن السلطة هو الهدف الاساس، من حيث المخابرات والحمايات والتجهيزات والاعداد الكبير للعناصر الامنية، وانتشار السلاح خارج اطار الدولة، هي العمليات الاكثر تقدماً في عالم الهدر، الى جانب علم التغييب وتدبير الحال(المداهنة، التحايل، والتودد للأصنام).

على هدى ذلك يتم تعطيل دور المثقف من خلال تدجين العقول وتنميطها من خلال ترسيخ ثقافة الانقياد والخنوع للرمز والمقدس بصورة غير منطقية، يعطل حركة التفكير النقدي بحجج تتعلق بتلك الاصنام التي تدجن العقول بأوهام السلطة والقدسية من خلال تجريم وتحريم التفكير الذي يصب خارج الصندوق المحكم بالتابوهات، باستخدام القوة بالتهديد والوعيد والتخويف لكسر المنتقدين الذين يحفزون الناس عليهم فإن مجرد تعطيل أداة النقد السليم هو تعطيل لحق الفرد في استخدام عقله لإصلاح الثغرات التي قد لا يراها الفرد في موقع السلطة منفرداً، بل يحتاج لأن يجمع العقول لعقله حتى تكتمل الصورة وتنهض الأمة.

٤. ما اسباب تدني مهارات مخرجات التعليم العالي؟

بسبب ضعف اعتماد اساليب التعليم الحديث النشط، والاستمرار في تطبيق اساليب تقليدية تلقينية في العلم، كذلك ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير مهارات الباحثين، حيث ان اغلب الخريجين تنقصهم مهارة اعداد مقال بحثي ناجح على وفق منهجية صحيحة، فضلاً عن تأثير المحسوبيات ودراسة الخارج التي تمنح الشهادة من دون علم وثقافة برزت لدينا ظاهرة الأمية المقنعة هو افتقار صاحب الشهادة للثقافة، ولمتطلبات العلم السليم المنهجي.

٥. ما أسباب تناقض الخطابات والازدواجية الاجتماعية؟

هدر المصلحة العامة في سبيل المصلحة الخاصة: شائع بين الاصنام الاجتماعية، لا سيما السياسية ما لا يغيب عن ملاحظة الباحثين والمفكرين، نزاعات ظاهرية على قرارات ومصالح سياسية، لكن تضمر تلك الاحزاب او الاصنام الاجتماعية توافقات ومهادنات خاصة هدفها استمرار مصالحها وبقاء والاوهام منتشرة في فكر الجمهور، اذ يحصل نزاع بين الاصنام وتنافس لكن يغلب عليه التهادن والتوافق مرة اخرى ونادراً ما يعرض الاصنام مرة اخرى للخطر خشية من ان تتغير الظروف وتتحد اصنام اخرى للانتقام منه. بذلك يكون هَم الاصنام المصلحة الخاصة بأهدافهم ومطامعهم السياسية، والاستمرار على رأس الهرم، فيكون الاقتدار والحفاظ على المصالح الخاصة واغفال المصالح الشعبية العامة، وان لهذا الهدر مكمن كبير في واقع المجتمعات، من حيث ضياع الاستقرار والاستراتيجيات العامة التي تنهض بالمجتمعات، لأن التوافق في الاصل مبني على اشباع رغبات الاصنام المختلفة.

٦. ما اوجه العلاقة بين انهيار المنظومة السياسية والهدر الاجتماعي؟

بروز ظاهرة تسيس التعليم العالي، اذ ان نظام القبول في الدراسات العليا داخل العراق، وفقاً لمقاعد محددة من قبل وزارتي التعليم والتخطيط ، يعد الية مؤسساتية تعمل على وفق حاجة المجتمع والمؤسسات الاجتماعية، واجراء التنافس يتم بحسب هذا النظام؛ من جانب مضطرب اصبح التعليم ضحية السياسة، من خلال تدخلات السياسيين في الضغط على وزارة التعليم لمنح اكثر من توسعة اضافية لشمول اعداد اكبر من المتقدمين، تزيد ضعف المقاعد المحددة ثلاث مرات، بتقديم طلبات وكتب رسمية بذرائع مختلفة اجتماعية وامنية وسياسية، الهدف منها خدمة المصالح السياسية وكسب الجمهور، من خلال التعاطف

مع قضاياهم الاجتماعية، او لقبول جلاوزة السياسيين وابنائهم، ومنحهم فرص الدراسة العليا، بفعل التدخلات وتأثير المحسوبية والمنسوبية على المجالات المؤسسية، بمعاودة انتاج الطبقات في حقل التعليم، اذ ان هذا التدخل هو صراع اجتماعي تنعدم فيه العدالة الاجتماعية، من خلال انتقاء من هم اكثر تمثلاً للفئة الحاكمة والمسيطرة على السلطة، عن من يمتلك التميز والتفوق العلمي، فهم غير متساوين في الرأسمال الثقافي.

٧. ما أسباب تراكم الخبرات من الخريجين واصحاب العقول في العراق؟

هذا النوع من الهدر الاجتماعي تتسبب به ظروف البيئة الاجتماعية، جراء ضعف القطاع الخاص، انعدام الامن وانتشار الفقر والبطالة، بالتالي تُعطل تلك الطاقات سنوات وتفقد مهارات وخبرات التخصص.

٨. ما هي اسباب الامية التكنلوجية وهدر الاهتمام التقني؟

التعليم التلقيني الذي يعتمد على اسلوب القاء المعلومات من قبل التدريسي، والتعامل مع الطالب كأنه المتلقي للمعلومة فقط وان التدريسي هو من يملك المعلومة، كمثل ايداع الاموال في البنك يتم ايداع المعلومات في عقل الطالب ولذلك سمي بالتعليم البنكي، حيث يفتقر هذا الاسلوب استخدام اي وسائل تعليم حديث واهمها التكنلوجيا، الى جانب بساطة البنى التحتية والاصول للجامعات والتي تفتقر الى الاجهزة الحديثة بشكل كاف ليغذي كافة الوحدات الدراسية، ومنها الحواسيب، اجهزة العرض، واللوح الالكتروني، وغيرها، كما ويعاب على التعليم الاساس من الابتدائي الى الجامعي استخدام الطرائق الحديثة، واعتماد التكنلوجيا وذلك يرجع لعدم قدرة المؤسسات وفاعليتها في تطبيق التعليم الالكتروني، لتراجع المؤسسات عن ما وصلت اليه الدول الاخرى، بفعل الحروب والنزاعات المسلحة.

٩. ما هي سلبيات الدراسة في جامعات الخارج ؟

شهد المجتمع العراقي خلال مدة النصف عقد الاخير موجة كبيرة من حملة الشهادات والدارسين في ارخص الدول في مجال التعليم(لبنان وايران)، بسبب انهيار العملة، حيث تدفقت اعداد كبيرة الى هذه الدول لنيل الشهادة الجامعية، و برزت شبكات فساد عراقية ايرانية–عراقية لبنانية للمتاجرة بالشهادة الجامعية، حتى اخذ يطلق على تلك الجامعات بالدكاكين، وسجل تقرير لبناني فقط بلوغ ٢٤ الف عراقي يدرس في الجامعات اللبنانية، معظمهم لم يزر لبنان وحصلوا على الشهادة عن بعد، لا سيما خلال موجة

وباء كورونا واستمرار تلك الذريعة لسنوات بعدها، ان هذا الملف هو ظاهرة للفساد ولسحب قيمة الشهادة العراقية، بعد ان اخذت تلك الظاهرة نصيبها في الرأي العام، اصدرت وزارة التربية توصية بإلزام العراقيين، المجيء الى العراق لتعديل شهاداتهم، حتى ان المقيمين على عملية المعادلة تفاجؤوا ان طلاباً لا يجيدون ملء الاستمارة فكيف كان يتخرج اقرانهم من لبنان.

١٠. ما هو مستوى البحث الاجتماعي، ولماذا لم نحقق فائدة ملموسة من البحث العلمي؟

يهدر البحث العلمي عند انفصاله عن رؤية المجتمع، وبرامج التنمية الشاملة، اذ ان ابرز واسمى وظيفة للبحث العلمي، هو فتح قنوات ربط بين الجامعات والمراكز البحثية وخطط التنمية، بالشكل الذي يكون علاقة انغماس للجامعة في المجتمع. ان انفصال البحث العلمي عن المجتمع، يفقد قيمته الحقيقية ويجعل الابحاث في وادٍ بعيد عن الواقع الاجتماعي، فلا فائدة من الاسهامات والنتاجات البحثية غير انها تهدر الوقت والجهد والمورد والفكر.

من بين مكامن الهدر الاجتماعي هي غياب التنسيق بين الجامعات في مجال البحوث العلمية، والدارسات الاكاديمية، الامر الذي يؤدي الى تكرار الدراسات والبحوث العلمية، وبالتالي هدر الجهود والموارد، ويصبح البحث العلمي في ظل غياب التنسيق يدور في دائرة مظلمة تزداد فيها التصادمات والافكار والنتاجات المهدرة.

إلى جانب عدم توفر قاعدة بيانات بالنتاجات البحثية، من دراسات، ترجمات وكتب، ولا تترجم تلك النتاجات الى لغات اخرى بهدف التطوير، بل تبقى حبيسة الرفوف والمؤسسات التي تنتج فيها، لأغراض غير هادفة ولا اصلاحية، على الاغلب تكون لأغراض الترقية، الشهرة، الفائدة المادية والتسويق.

كذلك فأن اسوء صور الهدر الاجتماعي للبحث العلمي هو ان النتاجات البحثية وابرزها الرسائل والاطاريح غابرة على الرفوف!، لا من ملتفت ولا مأخذ منها، بيد ان اهمية البحث العلمي تكمن في تحقيق اضافات علمية جديدة، تخدم المجتمع باكتشافات او اختراعات او حلول لمشكلات وتلبية لحاجات حضارية معينة، وان تكدس الاتربة وتراكمها على النتاجات البحثية يفقد قيم البحث العلمي ودور المؤسسات البحثية جملة وتفصيلاً، وبالتالي تتوقف عجلة المجتمع، ويصبح عرضة للتغيرات الخارجية، وتتراجع اهمية البحث العلمي حتى يصاب بالسطحية ويأخذ ابعاد خاصة منفعية.

تعد التخصيصات المالية المخصصة لإجراء البحوث العلمية محدودة في العراق بشكل خاص والبلدان العربية بشكل عام، اذ لا يزيد انفاق العالم العربي على البحث العلمي عن مائتي مليون دولار، وهو لا يعادل سوى ما مقداره ١ الى ١٢٠ ما انفقته امريكا على البحث العلمي في الستينات.

ثانياً/ الاستنتاجات

١. تؤدي العديد من المتغيرات الاجتماعية الى زيادة انتشار مظاهر الهدر الاجتماعي في المجتمع، ومن ابرز تلك المتغيرات، الازمات الاجتماعية(الحروب، النزاعات المسلحة، الكوارث الطبيعية والتحولات الاقتصادية)، الفساد الاداري و تأثير العادات والتقاليد على الممارسات الاجتماعية.

٢. يقع الهدر الاجتماعي في المجتمع بشكل عام والمؤسسة التعليمية بشكل خاص، لتأثيرات ودوافع داخلية او خارجية او ذاتية او كليهما، فأما ان يكون ممارسة ذاتية لها مكامن سلوكية ثقافية، او لضعف المؤسسة الاجتماعية وتأثير مؤسسات اخرى على العمليات الاجتماعية.

٣. استنتجنا من خلال الدراسة ان للهدر الاجتماعي في التعليم العالي العراقي العديد من المؤشرات الاجتماعية ولكل مؤشر العديد من المتغيرات التي تؤدي الى انتشاره وهي:

أ- هدر العقول والطاقات البشرية: لأسباب ضعف القطاع الخاص، انعدام الامن وانتشار الفقر والبطالة، بالتالي تُعطل تلك الطاقات وتفقد مهارات وخبرات التخصص، بحيث لا يستفاد المجتمع من النتاجات المعرفية المتراكمة.

ب-الهدر الابداعي: ضياع الموارد والافكار الابداعية في المجتمع العراقي، لانعدام برامج الدعم والرعاية، اذ لا يتم استثمار الافكار الابداعية وبراءات الاختراع وتسويقها خدمة للمجتمع والعلم.

ت-هدر الشهادات العليا: من خلال فتح المجال للتعليم في جامعات الخارج دون اي رقابة او ضبط، بالتالي ازدياد اعداد حاملي الشهادات العليا دون علم، فضلاً عن ممارسات تسيس التعليم في داخل العراق ومنح توسعة المقاعد مرات عديدة تتجاوز حدود المخططات الدولة.

ث- هدر القيم الاجتماعية: بفعل التطور التكنلوجي الكبير، الانفتاح على العالم وتأثير منصات التواصل الاجتماعي على الانحلال القيمي.

ج- هدر الوقت: بممارسات ذاتية مثل تأخر القدوم الى الجامعة، الحديث عن الحياة الخاصة، استخدام الهاتف وشرب الشاي.

ح- هجرة الادمغة: على مر العقود استنزف المجتمع العديد من المفكرين والمثقفين، بفعل مظاهر العنف، التهديد، و تكميم الافواه، اذ يمثل خسارة للمجتمع العراقي وربح لمجتمعات اخرى اسهمت العقول في تقدمها.

خ- هدر البحث العلمي: لمتغيرات عديدة أهمها، الموضوعات قديمة ومستهلكة، النتاجات المعرفية غابرة على الرفوف، انفصال البحث العلمي عن حاجة ورؤية المجتمع، السرقات العلمية وتزايد شركات كتابة الابحاث التجارية.

د- الهدر البيروقراطي: من بين تلك الممارسات المؤسسية التي تَحدث الهدر الاجتماعي البيروقراطي، هي سوء الادارة والتنظيم، بإحلال الشخص المناسب في المكان غير المناسب، بفعل تخبط عمل المؤسسات، وبالتالي انهيار السلم الاداري، وهدر المركزية بضياع القرار، وانعدام تشبع الادارات، وحتى وقوع اخطاء فنية ادارية على مستوى القرار الخاطئ، والذي لا يخدم المؤسسة والمجتمع.

ذ- الهدر الوظيفي: يعاني المجتمع العراقي من الإسراف في عمليات التوظيف وتدجيج المؤسسات بموارد بشرية تفوق حاجتها الأساسية، بضغوطات سياسية أو تخبطات مؤسساتية يتم زج الشباب في وظائف لا حاجة للمؤسسات لها ولا تندرج متألفة مع خطط التنمية أو احتياجات السوق والمجتمع.

ر- الهدر المعرفي: تصنف مؤسسات المجتمع العراقي دون خط الفقر المعرفي على مستوى البحث العلمي والنشر والتوزيع، الصحافة وانتشار واتقان استخدام الحاسوب والانترنت في المؤسسات الاجتماعية، التي تمثل مؤشرات اساسية لمجتمع المعرفة؛ والاشد اهداراً هو استيراد المعارف من نظريات ومنهجيات والتعامل معها على انها القول والفصل.

٤. ان من بين ابرز مؤشرات الهدر الاجتماعي انتشاراً وتأثيراً في التعليم العالي هي، هدر العقول والطاقات البشرية، هدر قيمة العلم والشهادة وهجرة العقول.

٥. ان من بين ابرز مظاهر هدر القيم الاجتماعية انتشاراً، هي هدر القيم الاخلاقية، هدر قيم المصلحة العامة و هدر قيم الالتزام بالعمل.

٦. يؤثر التدخل السياسي في الهدر الاجتماعي للتعليم العالي، من خلال عدة ممارسات اجتماعية ابرزها واكثرها انتشاراً في الاونة الاخيرة، هي منح امتيازات غير مستحقة لفئات حصلت على الشهادة العليا، وتوظيفها بفعل تأثيرات سياسية، وتعارض السياسة مع العلم.

٧. أصبحت الشهادة العراقية بفعل الازمات وانتشار مظاهر الهدر الاجتماعي ذات قيمة متدنية، من حيث الاهتمام الاول للباحثين عن الشهادة العليا وهو الحصول على المكانة والنفع المادي لا عن العلم والمعرفة.

٨. من اسباب هدر البحث العلمي، وهي ان الطالب يعتمد على نفسه في كتابة رسالة الماجستير والدكتوراه مع متابعة بسيطة من قبل المشرف.

٩. هناك مكامن عديدة لهدر الموارد البشرية في المجتمع العراقي، وهي خريجي الدراسات العليا، خريجي الدراسات الاولية والموظفون المتعاقد معهم في مؤسسات الدولة.

١٠. ان معيار البحث العلمي كمؤشر مهم واساس لجودة التعليم، يتعرض للهدر الاجتماعي من خلال العديد من الممارسات الفظة، ابرزها ان النتاجات البحثية ضعيفة تقليدية ولا ترتقي الى مستوى الطموح، وان العديد منها لغرض نيل الشهادة والترقية العلمية لا غير.

١١. ان اغلب ممارسات النشر تتم في مجلات محلية غير مصنفة او متراجعة التصنيف.

١٢. لم ترتقِ الابحاث لتنشر في مستودعات سكوباس لأسباب عديدة، أهمها، تكاليف النشر والترجمة جداً عالية، عدم امتلاك خبرات البحث والترجمة لذلك يبقى الباحث يعتمد على جهود مدققين ومترجمين و ازدياد المجلات الوهمية والمقرصنة التي افقدت ثقة الباحثين بالنشر.

١٣. ان حقل البحث العلمي يعاني من ظواهر القرصنة والسرقات العلمية، وان الملكية الفكرية لم يمكن السيطرة عليها في ظل تراكم المراجع والافكار عبر الانترنت، وتداولها اصبح موضع شك وضعف ثقة، فهناك العديد من المراجع ليست دقيقة وبياناتها غير موضوعية.

١٤.تعاني مؤسسة التعليم العالي وغيرها من مؤسسات المجتمع العراقي، من هدر الوقت، اذ ان حدود انتاجية الموظف لليوم الواحد من ساعتين الى اربع ساعات، لذلك تزداد طوابير الانتظار، تأخير انجاز المهام و هدر الوحدات الدراسية.

١٥.تشكو مؤسسات التعليم العالي من الامية التكنلوجية وهو مؤشر خطير لهدر المعرفة في ظل التحول العالمي الكبير.

١٦.يعتري البيئة التعليمية كمؤشر مهم لجودة التعليم العديد من المشكلات، أهمها عدم مراعاة الجوانب الانسانية، في توفير خدمات تعليمية وتيسيرية للطلبة من ذوي الاعاقة.

١٧.ضعف الحرية الفكرية الاكاديمية الخاصة بالممارسات العلمية في مؤسسة التعليم العالي، وذلك لغياب مؤشرات الديمقراطية، لا سيما حرية التعبير عن الرأي، وضعف معطيات الامن والسلام للنتاجات الفكرية الحساسة.

١٨.يؤثر النظام الديني في بنية التعليم، من حيث حجب وتكفير تناول العديد من القضايا موضع البحث.

١٩.يؤثر النظام الاجتماعي من عادات، تقاليد واعراف اجتماعية في الهدر الفكري، من خلال التأثير على المؤسسات ونشر الفساد والمحسوبية ضمن علميات المؤسسة، الى جانب تقوقع الافكار في مجالات ضيقة وتقليدية.

٢٠.هناك هدر المعرفي في المجتمع العراقي، من حيث عدم مواكبة مناهج العلم التطورات الحديثة وعدم توحيدها مع المدارس الاساسية، اذ انها لا تواكب تطورات العلوم من حيث دراسات الفضاء والتكنلوجيا، ففيها اجترار للماضي، من خلال التركيز على دراسة التاريخ والثقافة والاحداث الدينية السابقة.

٢١.تعتمد مؤسسات التعليم العالي، آلية التعليم التلقيني القديم، الذي تخلت عنه العديد من المؤسسات التعليمية الحديثة، من خلال استخدام اساليب التعليم النشط الحديث، على وفق اساليب وتكنلوجيا حديثة تساعد على التعلم.

٢٢.يتعاطى التعليم التلقيني مع الجانب الايسر للمخ، فهو هدر للأبداع والافكار، يضيع المعلومات بالاعتماد على اسلوب صب المعلومات وكأن التدريسي هو من يمتلك المعلومة وهو محور العملية التعليمية.

٢٣.تُهدر رسائل واطاريح الدكتوراه من خلال عدة ممارسات أهمها، كونها لا تعبر عن جهد الباحث، في الغالب تتناول موضوعات مستهلكة و غير مستوفية شروط البحث العلمي.

٢٤.يعاني البحث العلمي من تكرار لنفس الموضوعات من قبل عدة باحثين، وهي ممارسة اخرى لهدر البحث العلمي في مؤسسة التعليم العالي.

٢٥.لا تتبع وزارة التعليم العالي الية منظمة لتنسيق أعداد الطلبة والتدريسيين على وفق معيار الجودة، الذي يركز على توافق الاعداد، لتقديم تعليم جيد، فبعض الاقسام ينقص فيها العدد، والبعض الاخر يزود.

٢٦.ان من بين ابرز مخاطر الهدر الاجتماعي على التعليم وقيمة الشهادة في العراق، هو ازدياد اعداد الحاصلين على الشهادة العليا من خارج العراق.

٢٧.ان من اهم اسباب انخفاض جودة التعليم، الذي يؤدي الى العديد من المشكلات في المجال التعليمي، هو عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

٢٨.يؤثر ازدياد اعداد الجامعات الاهلية على ما هي عليه الان، في خفض جودة التعليم، من حيث ان نتاجات الجامعات الاهلية اقل جودة من الجامعات الحكومية، وان معايير التعليم والجودة منخفضة بسبب ضعف اليات الرقابة المؤسسية والمسؤولية المجتمعية.

٢٩. يهدر الفكر في المجتمع العراقي بفعل تأثيرات سياسية، دينية واجتماعية، من خلال تعطيل أداة النقد الاجتماعي على مستوى الأفراد أو الجماعات، بتدجين العقول وتنميطها من خلال ترسيخ ثقافة الانقياد والخنوع للرمز والمقدس بصورة غير منطقية.

٣٠. تمارس الاصنام الاجتماعية هدراً للأفكار في المجتمع العراقي، من خلال بث الاوهام والاساطير لتحقيق اهداف خاصة، يتضح ذلك من خلال عدة مؤشرات هدر اجتماعي فكري وهي:

أ- هدر حرية التعبير عن الرأي: يؤثر وجود الصنم السياسي، الديني والاجتماعي وتقديسه في المجتمع ليحاط بهالة تمنع اي نقد او نقاش حول فعل اجتماعي صادر يهم المجتمع وافراده. بحيث تكون الحريات مستلبة، والافواه مُكّممه، وتصدح بجانب اخر اصوات المتحيزين والمتملقين من جلاوزة الاصنام، في مجتمع لا يحترم الانسان وحرية التفكير والتعبير.

ب-الازاحة الجيلية: ادى وجود الاصنام في المجتمع الى ازاحة جيلية كبيرة شملت المفكرين والمثقفين القادرين على الاسهام على المستوى السياسي والمجتمعي، ممن يمتلكون الحنكة الفكرية والسياسة وقادرين على إدارة الدولة والمجتمع بقيادة رشيدة بما يمتلكون من معرفة علمية بطبيعة المجتمعات وانظمة الادارة والحكم.

ت-هدر المصلحة العامة في سبيل المصلحة الخاصة: شائع بين الاصنام الاجتماعية، ، نزاعات ظاهرية على قرارات ومصالح سياسية، لكن تضمر تلك الاحزاب او الاصنام الاجتماعية توافقات ومهادنات خاصة، اذ يكون هَم الاصنام المصلحة الخاصة بأهدافهم ومطامعهم السياسية، فيكون الحفاظ على المصالح الخاصة واغفال المصالح الشعبية العامة، وان لهذا الهدر مكمن كبير في واقع المجتمعات، من حيث ضياع الاستقرار والاستراتيجيات العامة التي تنهض بالمجتمعات، لأن التوافق في الاصل مبني على اشباع رغبات الاصنام المختلفة.

ث-هدر القرارات: أن ظهور صنم جديد وانهيار صنم سابق كان يتمتع بالقدسية والاحترام والسلطة، يحصل خلال مدة الانتقال تلك، هدر كبير على مستوى الدولة ومؤسسات المجتمع، والمتمثل بقرارات كبيرة وجذرية تنافي سياسة التخطيط والبناء من حيث توزيع الغنائم والمناصب وحملة التوظيف للتحايل وخدع الناس بالأباطيل وتحقيق الاطماع الشعبية، مقابل إغراق الدولة بقرارات مهدرة تؤثر على المستقبل.

ج- هدر الحقائق: ترويج الاصنام الاجتماعية لفكرة استعمارية سياسية وهي ضرورة وجود هذه الاصنام الدينية والسياسية وتمتعها بالقدسية اللازمة، لحماية المجتمع والحياة العامة والمحافظة على الاستقرار.

ح- هدر الوعي السياسي: يهدر الوعي وينساق خلف الاوهام التي تبحث عن القدسية في المجتمعات التي تضيع فيها الحقوق وتستلب، اذ يبدأ الانسان يبحث عن حقوقه في العيش والعمل والحصول على مأوى، وعندما يمن عليه صنم ما بعمل او مبلغ مالي ينقاد بطريقة عمياء للدفاع عن الصنم والحافظ على وجوده واستمراره في السلطة.

ثالثاً/ السياسات الاجتماعية للحد من ظاهرة الهدر الاجتماعي في التعليم:

نسعى من خلال عرض السياسات الاجتماعية بهذه الطريقة من حيث التوصيات، البرامج والمقترحات، لمواجهة مؤشرات الهدر الاجتماعي بطريقة منظمة، تساعد في تحسين جودة التعليم العالي في العراق من خلال:

١. بقدر حجم الضغط على المؤسسات الحكومية، واعتبار العراق الدولة الريعية تمتلك أكبر عدد موظفين في القطاع العام، ينبغي تحقيق الاصلاح الاقتصادي والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية، للتصدي لظاهرة هدر العقول والطاقات البشرية، من خلال عدة مقترحات:

أ- تفعيل أكبر لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتذليل القلق والمخاوف، بتوفير بيانات دقيقة حول الفقر، البطالة و العجز المتوقع، وان تتجه الحكومة من تشغيل البنى الاساسية وتوفير الخدمات، صوب تصميم السياسات والاستراتيجيات، وان يعمل القطاع الخاص على تصميم وتمويل وتنفيذ وصيانة المشاريع الخدمية ومشاريع التنمية الاقتصادية، من خلال الاستثمار في مجالات الصناعة، السياحة، الزراعة، التعليم والتكنلوجيا، وان توفر الشركات الاستثمارية فرص عمل للطاقات البشرية، وتدفع الاجور لها من الشركات الخاصة.

ب-توفير الحماية الكافية للشركات الاجنبية وتقديم الضمانات القانونية لموظفيها، وضبط اي شبهات من شركات محلية تمارس الضغط على العقود الاستثمارية.

ت-تدقيق وتنظيم عمل الشركات المحلية، والتأكد من صلاحيتها وفق معايير جودة عالمية، ومنع ترخيص اي شركة تتبع لأجندات سياسية، لكي لا تكون اداة ضغط على الدولة و الشركات الاجنبية.

ث–تطبيق مبدأ الشفافية في عمل القانون، و وضع معايير جودة لكل مجال تنموي، واختيار المشاريع التي تتفق ومعايير القانون، والتعويل على الشركات العالمية الرصينة التي اثبتت نجاح مشاريعها في دول اخرى من العالم.

ج– تطبيق برنامج المراقبة، المتابعة، التقييم والتعليم، لإدخال التحسينات على المشاريع وتطوير الموارد البشرية، واعتماد نظام شكوى المواطنين بيد الحكومة.

ح– التعاقد على وفق محددات التقييم، بوضع معايير للأهداف المتحققة، ونتائج المشروع، وهي ما تحدد مستقبل المشروع وحاجاته.

خ– تسهم عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في تحسين جودة التعليم، لأن المجال الخاص والاستثماري يبحث عن رؤوس اموال بشرية تتمتع بالكفاءة والمهارة في التخصص.

السياسة	الأهمية	جهة الدعم
تحقيق الاصلاح الاقتصادي لمواجهة ظاهرة هدر العقول والطاقات البشرية، من خلال تفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	في ظل هدر الموارد البشرية جراء البطالة وقلة فرص العمل، واختناق المؤسسات بأعداد كبيرة من الموظفين في القطاع العام تسهم هذه الشراكة في تنمية الاقتصاد العراقي من خلال استثمار الموارد الطبيعية وتنمية مصادر نمو الاقتصاد في مجالات الزراعة، الصناعة، التكنلوجيا، السياحة والتعليم. من خلال ذلك يتم توفير خدمات ذات جودة عالية، مع خلق فرص عمل للطاقات البشرية، واعتماد المجال الخاص على الكفاءة المهنية يحسن من برامج التعليم طردياً.	يمكن ان يتبنى رئيس الوزراء دعم واصلاح الاقتصاد العراقي، من خلال توفير البيئة المناسبة للاستثمار والشراكة مع القطاع العام، من خلال توفير بعض مبادئ، الحماية، الرقابة، الشفافية والتطوير. تسليط اهتمام ودعم الكتل السياسية الكبرى للقانون، كونه السبيل لإنجاح الاقتصاد العراقي، و هو المعزز لمؤسسات التعليم، ويمكن ان يحل العديد من المشكلات الاجتماعية للمجتمع العراقي.

٢. بناء مجتمع المعرفة، لتعزيز الافكار الابداعية وتنميتها، والحفاظ عليها من الهدر الاجتماعي، وتشجيع التعليم على النتاجات المعرفية الاصيلة والابتكارية، والاستفادة منها في دعم المجالات الاجتماعية الاخرى، من خلال عدة مقترحات:

أ- تبني براءات الاختراع ودعمها لفتح مشاريع زراعية، صناعية، تكنلوجية الخ... توفر خدمات للمجتمع، تنعش الاقتصاد، تنمي الافكار الابداعية وتحفز الطلبة للبحث في العلوم والاهتمام بها.

ب-دعم الابتعاث لكافة التخصصات وتطبيق مبدأ الشفافية والحيادية في اختيار المتفوقين من الجامعات، على وفق معايير جودة هدفها تطوير العلوم من خلال الاحتكاك مع الجامعات الاجنبية.

ت-تأسيس مراكز دراسات وابحاث في جميع المحافظات والاقضية، تتبع وزارة التعليم، وتنفذ انشطة وجلسات دورية، تناقش فيها الافكار الابداعية، المتناقضة والنقدية وفتح المجال لإمكانية الاخذ بها بعد صقلها لتعالج القضايا العلمية ، نقدها وتطويرها.

ث-توفير دعم لبرامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تحمل افكار ريادية تعالج مشكلة في المجتمع، تلبي حاجات اجتماعية، وان تكون من ضمن تخصص الطالب، لتطوير مهاراته.

ج-منح امتيازات لمشاريع بحث التخرج الريادية، بأن تُطور لتكون رسائل جامعية، بإعطاء امتياز القبول في قناة المتميزين، على وفق معايير موضوعية ودقيقة تثبت الحجة العلمية، للأبداع، الابتكار او اضافة جديدة للعلم، لتعد وسيلة من وسائل رعاية الافكار ودعمها.

السياسة	الأهمية	جهة الدعم
دعم الافكار الابداعية وتنميتها السبيل لتعزيز مجتمع المعرفة، من خلال التركيز على بنا المعرفة، نشرها، وتوظيفها، لأن الاكتفاء بالإنتاج دون توظيف هو هدر للأبداع.	يسهم دعم الابداع والافكار الريادي تخليص المجتمع من النتاجات المعرفي المستهلكة والتقليدية، وتحسين جودة التعل من حيث الامتيازات التي تشجع عل عملية التنافس بين المؤسسات التعليم والطلبة، فلم يبحث مجتمع المعرفة عل الإنتاج فحسب، بل توظيف هذا الإنتا والاستفادة منه على صعيد الشخص والمجتمعي.	ان تكون جزء من سياسات وبرام وزارة التعليم العالي، كونها تصق المهارات الاكاديمية، المهنية والتقويمية، ويمكنها الاشراف وتنف تلك المقترحات، داخل كل مؤسس جامعية، وخارجها بالتنسيق م الوزارات الاخرى، فيما يخص تنف وتمويل المشاريع الريادية.

٣. رفع قيمة الشهادة العليا العراقية، وإرجاعها الى قيمتها الحقيقية، لتحسين جودة الهيئة التدريسية حسب معايير جودة التعليم؛ بوضع ضوابط ومعايير حاكمة لخطط المؤسسات، ووضع اليات جديدة للشهادة العليا من خارج العراق، ومن خلال عدة مقترحات:

أ- فصل السياسة فصل تام عن التعليم وإصدار قرار نيابي يدعم ذلك، وعدم فسح المجال للقرارات السياسية ان تمارس ضغطاً على خطط واستراتيجيات وزارة التعليم.

ب-تحديد دقيق لاحتياجات المؤسسات للشهادة العليا من حيث التطوير والحراك الاجتماعي.

ت-رفض الاعتراف الاني والمستقبلي بأي شهادة خارجية من جامعة ذات تصنيف ضعيف او خارج تصنيفات جودة التعليم العالي.

ث-وضع اختبار ومعادلة التخصصات، لكل جالب شهادة من خارج العراق من الجامعات المعترف بها حصراً، وباجتياز الاختبار يتم الاعتراف بالشهادة ومنح المعادلة في داخل العراق، على وفق معايير محكمة وشفافة، يتم تشكيل لجان من جميع التخصصات لتنفيذ ذلك.

ج- تنظيم المناقشات العلمية بشكل يقضي على الاساليب الرتيبة، بحيث يتم تحديد معايير لكل تخصص تثبت إنجاز الباحث لدراسته بجهده، وخلاف ذلك يرفض الاعتراف بذلك النتاج وسحب رخصة الشهادة العليا، للتصدي لظاهرة هدر الشهادة العليا من حيث الكتابة بالنيابة من قبل شركات تجارية، السرقات العلمية، شراء الدراسات من الخارج الخ...

ح- إرجاع الدراسة في حال ورود اي خلل منهجي يشوه مراحل كتابة الرسالة ويعطي نتائج غير موضوعية.

السياسة	الأهمية	جهة الدعم
تحسين جودة الهيئة التدريسية، بتعزيز قيمة الشهادة العليا، ومنحها سمة التميز والشدة، لا السهولة، ليكتسبها ذو	تعبر الشهادة العليا عن امتلاك اعلى مهارات البحث العلمي، التدريس والفكر، وهي تمثل قيمة التعليم العالي في رفد المجتمع بخلاصة النتاجات البشرية من حيث المهارات والخصال المميزة للتخصص كما وتساعد المؤسسات على تطوير سياساتها ونظ	من صلاحيات وزارة التعليم العالي تطبيق كاف المقترحات تلك التي يمك ان تسهم في تحسين جود التعليم من خلال تضيي

علم عال، واعادتها الى قيمتها المعهودة.	عملها، بناءً على قيمة العلم التي يحوز عل صاحب الشهادة العليا. تسهم تلك التوصية ومقترحاتها في تنظيم الحقو ورفع قيمة الشهادة العليا، لتمارس وظيفتها بالشك الصحيح.	مكامن الهدر الاجتماع للشهادة العليا.

٤. التعرف على القيم السلبية بفعل تأثر الثقافة بمنصات الشهرة وتكنلوجيا التواصل الاجتماعي، وتعزيز القيم الايجابية، لإعادة دور مؤسسات التنشئة والتعليم في بث المعارف السليمة، وبناء جيل فاعل، قادر على التصدي لهدر القيم الاجتماعية، من خلال:

أ- تعطيل المنصات الالكترونية التي تروج لمفاهيم سلبية تخل بقيم الاحترام، التماسك الاجتماعي، الامانة، الصدق، القيم الجمالية، الاخلاقية، قيم المصلحة العامة، وقيم الالتزام المهني.

ب- رفع وعي المجتمع بالاستخدام الصحيح والهادف للتكنلوجيا وبرامج شبكات الانترنت، من خلال برامج تثقيفية، تنوه على فوائد بعض المنصات وطرائق استخدامها، وتحذر من سلبيات الجوانب الاخرى.

ت-تنظيم ندوات وورش في رحاب مجتمعي تقدم الى عامة الناس، تؤكد على القيم الاجتماعية، كيفية احترامها والتعامل معها.

ث-تقديم فصول دراسية خاصة للتأكيد على المسؤولية المجتمعية وترسيخ قيم المواطنة والشعور بالإنسانية وإشعال الضمير امام اي سلوكيات سلبية داخل المؤسسات، تهدر القيم الاجتماعية للفرد، المؤسسة والمجتمع.

ج- تصحيح القيم الجمالية ببث وترويج للثقافة العراقية من فن ورسم وموسيقى وعمران، في المؤسسات الجامعية والثقافية والاعلامية كافية.

ح- العلم هو اكساب مهارة وبناء ثقافة وغرس معرفة، والا كيف يوظف العلم من دون اخلاق.

السياسة	الأهمية	جهة الدعم
تصحيح القيم الاجتماعية وتنظيمها، ثقافياً تعليمياً واعلامياً، لتحسين جودة ثقافة ومعرفة النتاجات البشرية.	تعد هذه التوصية مهمة لجودة التعليم، كون ان افر المجتمع تأثروا قيمياً بمنصات التواصل الاجتماعي وحصل تشوه للقيم الاجتماعية، لأن المعارف لم تع تستمد بطريق علمية صحيحة، بل أخذت بتأثي ثقافات مشوهه انتشرت على العالم الرقمي وعصفر بالمجتمعات، حيث اننا نؤكد هنا ان جودة التعل تعتمد على منح الطلبة علم وثقافة ومهارة ف التخصص.	يمكن ان تنفذ هذه المقترحا بتوجه وزارة التعليم التنسيق م وزارتي الاعلام والثقافة، ورس برامج مشتركة لتنفيذ تل المقترحات حسب الخدمات الت تقدمها كل وزارة وصلاحياتها ف المجتمع.

٥. الاهتمام بقيمة الوقت والتركيز على إنتاجية الموظف خلال اليوم، للحد من ظاهرة هدر الوقت في مؤسسات التعليم العالي وتحسين جودة الخدمات التعليمية، ومن خلال مقترحات عديدة:

أ- تشديد الرقابة على الالتزام بالدوام واداء العمل والمهام بكفاءة عالية، من خلال اجراء تقييمات من قبل الطلبة والتدريسيين بشمل دوري، وتوضع تلك التقييمات ضمن معايير الترقية والترفيع.

ب-تطبيق نظام انتاجية الموظف خلال اليوم، من خلال تقسيم المهام بين الموظفين، ومنح حوافز ومكافآت لذلك، وهو نظام يعزز التخصص، ويطور من مهارات الموظفين، كذلك يساعد على تحسين خدمات المؤسسة، حل مشكلات التأخير والانتظار وهدر الوقت من قبل الموظفين.

ت-تحديد مفردات دراسية معينة لكل مرحلة، ويتم شمول جميع المفردات المواد الدراسية في الفصول، بما يضمن عدم هدر الوقت والمعلومات، وكسب المتعلمين كافة المعلومات والمهارات حول التخصص، وإجراء اختبارات مركزيتها رئاسة القسم وبأشراف الكلية، لتحسين جودة التعليم.

ث-حظر الحديث حول القضايا السياسية، الدينية بصورة غير علمية ولا علاقة لها بالمادة الدراسية، ومنع التطرق للحياة الشخصية امام الطلبة، والتركيز على تقديم المعلومات الخاصة بالمفردة الدراسية، ويتم المنع بفرض عقوبات ادارية لكل من اثبت تناول تلك المحاور.

السياسة	الاهمية	جهة الدعم
تحسين جودة الخدمات التعليمية من خلال الاستفادة من الوقت ورفع مستوى انتاجية الموظف	بالنظر الى قلة ساعات العمل التي يوفرها الموظف في مؤسسات التعليم، التي تقع بين ساعتين الى اربع ساعات بحسب ما توصلت اليه دراستنا، فأن الاهتمام بقيمة الوقت وجودته اهمية كبيرة في تقديم افضل الخدمات للمنتفعين واجود التعليم للمتلقين من المؤسسة التعليمية، من خلال إعطاء المفردات الدراسية وقتها الكافِ من التعليم، وانجاز المهام بتنظيم رقابة، لتلافي عراقيل التأخير والانتظار.	يمكن ان تصدر وزارة التعليم تعليمات جديدة تساعد في استثمار الوقت وتحقيق جودته في المؤسسات.

٦. الاهتمام بالمفكرين خارج وداخل البلد، وتوفير الدعم لهم، و رعاية افكارهم التي من شأنها ان تطور التعليم، وتحسن من الوضع السياسي والاجتماعي للبلد، فمن يوجد في الخارج هم أدمغة استفادت منهم دول امريكا و أوربا في تطوير ونهضة مجتمعاتها، ويمكن تنفيذ مقترحات في هذا الشأن هي:

أ- جذب العقول في الخارج من اصحاب العقول المهمة، لرسم سياسات البلد بالاستفادة من خبراء الداخل وعمل لجان بهذا الخصوص.

ب-الاستفادة من مدارس الخارج بالاستعانة بخبراء العراق في الدول الاخرى لتحديث المناهج الدراسية لما يواكب حاجة المجتمع والتحديثات الجديدة للعلم.

ت-تعزيز حماية الأدمغة داخل العراق من مظاهر العنف والتهجير.

ث-وضع الشخص المناسب في المكان المناسب بالاستفادة من المتخصصين في مختلف المجالات والاستعانة بهم من خلال نتاجاتهم واسهاماتهم في المجال المعرفي.

ج- دعم وتوفير امتيازات لكل من يسهم بشكل كبير في تحسين جودة النتاج البحثي داخل العراق، بوضع سقف اسهامات يحصل من يبلغ هذا السقف على امتيازات مادية ومعنوية.

ح- حماية ممتلكات وأصول العقول المهجرة من البلد، ورعايتها وفق القانون لتكون محمية تشجع للعودة الى البلد.

السياسة	الأهمية	جهة الدعم
جذب العقول الى المؤسسات التعليمية في الداخل، والاستفاد من خبراء الداخل والخارج في تطوير المؤسسات	يمتلك العراق العديد من الادمغة في مختلف التخصصات العلمية والانسانية، في مختلف دول العالم ممن يمتلكون اسهامات كبيرة في العلم، والشأ السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، وساعدوا الدول ف تحقيق التنمية، صار لزاما على العراق الاستفادة م خبراء الخارج والحفاظ على خبراء الداخل، ودعمهم لبنا السياسات وتطوير المؤسسات، ورفع مستوى جود التعليم في العراق، من خلال تطوير الادوات والمناهج	يمكن ان تسهم جميع الوزارات في دعم هذا الملف، وتحقيق الدمج سواء بالعودة او الاسها في برامج الدولة والمؤسسات، ولوزارة التعليم اليد الطولى في هذا الجانب، من خلال التواصل والتوأمة مع الجامعا الخارجية.

٧. تعظيم الاهتمام بالبحث العلمي والاستثمار به، زيادة الدعم الحكومي لتنشيط حركة البحث العلمي، حيث توجه العالم لاستثمار العقول من خلال البحث العلمي، وفتح مصادر جديدة للاقتصاد، والتحرر من التبعية التكنلوجية باستغلال الموارد والخبرات البشرية، من خلال البحث العلمي نقترح ما يأتي:

أ- التأكيد على ان كل خريج يتمتع بمهارات وطرائق البحث العلمي، وقادر على إنجاز مقال بحثي على وفق السياقات العلمية والمنهجية، لخلق ثقافة البحث والتحليل والتقصي.

ب-إنشاء منصة عراقية تضم مراجع الكترونية متاحة للباحثين العراقيين، ضمن صلاحيات الجامعات العراقية، وتشمل التخصصات كافة واحداث المراجع العلمية، وخرائط العلوم وأمَات الكتب، لتكون ادوات البحث العلمي في يد الباحث.

ت-اشتراط تفعيل منصات الباحث الاكاديمية ونشر ابحاثه واسهاماته المعرفية ضمن هذه المنصات، وان تتم مراقبة تلك المنصات من ضمن شروط الترقية وبأشراف لجان الكليات، لرفع معاملات التأثير والاستشهاد، وتحسين جودة المؤسسة التعليمية.

ث-اعتماد آلية جديدة للبحث العلمي تضمن الاصالة، عن طريق منصة الكترونية تضم جميع نتاجات العلوم في الجامعات العراقية، لتجاوز تكرار دراسة نفس الموضوعات في مراحل الماجستير والدكتوراه.

ج- رفض الموضوعات البحثية التي تأخذ طابع اجترار الافكار الى الماضي، التي لا تضيف شيء لا للعلم ولا للمجتمع، والتركيز على الدراسات التي تسهم في المستقبل.

ح- دأب الاهتمام بالتخصصات الحديثة، وزيادة الابحاث في التكنلوجيا، الامن السيبراني، الفضاء، والطب ، وفتح مراكز ابحاث بهذه المجالات، تضم خبراء وباحثين، لدفع البلد صوب أنتاج المعارف والصناعات الحديثة.

خ- الرجوع الى الدراسات والابحاث العلمية الرصينة عند البحث عن حلول لأي مشكلة اجتماعية، سياسية، اقتصادية، زراعية، امنية، تجارية، تعليمية، لأنها تعبر عن السياق الاجتماعي والحضاري، ورسم الخطط والسياسات على ضوئها، وعدم تركها غابرة على الرفوف، لأن الفشل في التخطيط هو تخطيط للفشل.

د- لتحسين جودة البحث العلمي، ينبغي دعم النتاجات البحثية لنشرها في مستودعات سكوباس، فلا يعقل ان يتحمل الباحث أجور نشر البحوث وهي تصل الى الاف دولار للنشر فقط، بغض النظر عن اجور الاستلال والترجمة.

السياسة	الأهمية	جهة الدعم
الاهتمام بالبحث العلمي، لبناء مجتمع المعرفة، والتصدي لأسوء مؤشرات هدر التعليم العالي	يسهم البحث العلمي بشكل كبير في حل مشكلا المجتمع، تطوير المؤسسات الاجتماعية، فتح مجالا جديدة للاقتصاد، تطوير الانظمة الاقتصادية، تهيئ موارد بشرية قادرة على الانتاج والاسهام في المجتمع وعلى الرغم من اهميته الكبرى للمجتمع، من حيث استثمار دول العالم المتقدم في البحث العلمي وسيا لتطور مجتمعاتها، يعاني في العراق من الهد والاستنزاف، وهو اداة معطلة تحتاج الى سياسة جاد للتفعيل.	على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ان توفر الدع الاكبر للبحث العلمي، وفق سياسات عديد يمكن بنائها للحد من الهدر الاجتماعي الذي يعتريه.

٨. تطوير أعمال مجلس الخدمة الاتحادي، وتطبيق الاهداف التي أنشأ لأجلها بشكل كامل، لتنظيم عمليات التوظيف في المؤسسات الحكومية، وبتنفيذ برامج الشراكة الاستثمارية، لا يتم توظيف اي درجة في القطاع العام الا اذا تطلب استحداث او حاجة، من خلال ما يأتي:

أ- فصل التدخلات السياسية عن عمل المجلس واليات التوظيف، ومنع اي شخصية سياسية كانت او قيادية، من دخول المجلس والتأثير على اعماله، للحفاظ على الشفافية التامة لإجراءات التوظيف.

ب-أجراء تدريبات ودورات تطويرية لموظفي مجلس الخدمة الاتحادي، ليكون مؤهل بشكل تقني، اداري، اخلاقي ومهني، لإدارة كافة أشكال التوظيف، ووضع اليات تتناسب ونوع التوظيف ومعاييره.

السياسة	الأهمية	جهة الدعم
دعم وتطوير سياسة عمل مجلس الخدمة الاتحادي للحد م ظاهرة الهدر الوظيفي	اهمية معالجة كافة عمليات التوظيف حسب سياس عمل مجلس الخدمة، لتكون وفق خطط الوزارات واجراءات زمنية مضبوطة، حتى لا تثقل تخبطا المؤسسات وحصص الاحزاب وتأثيراتها على الطاق الاستيعابية للدولة.	يمكن أنجاح عمل المجلس وتطبيق تلك المقترحات، من خلال دعم مجلس الوزراء، ليكون الحل النزي والموضوعي لأحدى إشكاليات البا منذ عقود.

٩. نقترح تحويل نظام التعليم واجراءاته من الورقي الى التقني، وهو توجه العالم الحديث حيث يتوقع العديد من المفكرين، ان العالم عن قريب سيتخلى عن الورق في ظل التعامل الإلكتروني، فهو الية عمل تسهل العديد من الاجراءات و حل لهدر الموارد والوقت، وتعطيل الاجراءات؛ ومن بين ابرز حاجات مؤسسات التعليم لخفض الهدر الاجتماعي، التقديم على الجامعات وحتى القبول يتم الكترونياً بشكل تام، التقديم على الدراسات العليا، اصدار الوثائق من الطلب وحتى الاصدار، تطبيق النظام الالكتروني على كافة المكتبات التي تضم المراجع العلمية ورفع جميع البيانات التي تخص الكلية وانشطتها على المواقع الالكترونية، الى جانب تعزيز تعليم كافة التخصصات الانسانية والعلمية على استخدام الحاسوب واتقان مهاراته الاساسية والضرورية لجميع المؤسسات.

١٠. ضرورة التركيز على جودة البيئة التعليمية، من خلال تأهيل بنى تحتية واصول مؤسسية توفر خدمة واحترام لكافة فئات المجتمع، بما يضمن حفظ كرامة الانسان والتمتع بحقوقه، ولا سيما الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، بأن تلتزم كافة الجامعات والمؤسسات التابعة لها، بتوفير

ممرات عبور، كراسي متحركة، لوحات ارشادية، مصاعد كهربائية، ومقاعد تضمن سهولة الاستخدام.

١١. تحسين جودة التعليم، من خلال تطبيق كافة المعايير دون استثناء، على وفق اهم واشهر التصنيفات العالمية، وهي شنغهاي وكيو اس والتايمز، ووضع خطط خمسية لكل معيار تتلاءم مع حاجات الجامعات، واجراء متابعة وتقييمات مستمرة لضمان الالتزام بالمعايير الانسانية والجامعية لجودة التعليم.

١٢. تغيير طرائق التعليم بما يتلاءم والتخصص العلمي، ووضع خطة موحدة للجامعات، يتم من خلالها وضمن الخطة الخمسية لتحسين الجودة، تدريب الاساتذة الجامعيين، حول مهارات اضافية للأساليب التقنية والحديثة التي تقلل الطابع التلقيني، وتركز على المشاركة، الانتاج وتنمية الابداع.

١٣. تدريس بعض المواد يحتاج الى مهارات اضافية وتغيير النمط التقليدي الذي يعتمد على التلقين، لا سيما طرائق البحث الاجتماعي، فمثلاً موضوع أداة المقابلة غير مجدي تقديمه بطريقة تلقينية من الاستاذ الى الطالب، والاجدى ان يقدم عن طريق المشاركة، بأن تجرى مقابلة تمثيلية بين طالبين امام الاستاذ، ويتم تطبيق اخلاقيات البحث العلمي، ومراعاة ظروف المقابلة، والاستاذ يعطي تقييم وملاحظات ويُقوم المقابلة مع بقية الطلبة، بذلك تكون المعلومات اكثر رسوخاً بين الالقاء والممارسة.

وكذلك الامر بالنسبة لأداة الاستبانة، والامر ينطبق على الملاحظة بأن يقسم الطلبة الى مجاميع، وكل مجموعة كفيلة بملاحظة وتدوين كل الممارسات والاشياء ومحاولة تفسيرها وربطها بالجانب الاجتماعي، مثل ملاحظة الافعال الاجتماعية، الأشكال العمرانية، الزي الشعبي، العمليات التنظيمية، الخ...

رابعاً/ خطوات التعليم الحديث لتحسين جودة التعليم العالي:

بعد الاطلاع على الادبيات المرتبطة بجودة التعليم، ونظريات التعليم الحديث، يمكن ان نحدد خطوات مختصرة، للحد من الهدر الاجتماعي و تحسين جودة العملية التعليمية:

١. وضع خطة مسبقة: تحديد مسبق لمفردات الفصل الدراسية، على ان تكون مترابطة علمياً، متناسقة فكرياً وتمنح شمولية للمادة بما يتلاءم والمرحلة الدراسية، وأعلام الطلبة بها، ومنحهم مساحة كاملة للاطلاع وجلب معلومات عن تلك الموضوعات.
٢. التواصل الفعال: استخدام مهارات التواصل الجيد، باستخدام لغة الجسد من اجل بناء الثقة.
٣. المشاركة وعدم التمييز: عرض المادة بطرائق تعزز الحوار والمشاركة، وتكون متنقلة بين الأفراد وقد يكون تمثيلياً او قصصياً، او اختبارات تعزز العصف الذهني عن طريق تقسيم الطلبة الى مجاميع.
٤. طرائق التعليم الحديث: استخدام طرائق التدريس الحديثة، بحسب معايير الهدف من الموضوع، الامكانات المادية، عدد الطلبة، ونوع المادة التي تدرس، مثل طريقة حل المشكلات، التعليم التعاوني، العصف الذهني، التعليم بالتمثيل، التعليم بتنفيذ المشاريع، لعب الادوار و القبعات الست.[١]
٥. عرض الاسئلة: أنشاء شبكة من التساؤلات بين الطلبة والاستاذ، والطلبة فيما بينهم، صياغة الاسئلة بطرائق مختلفة، وعرض الاجابات بطرائق متنوعة تضمن الوصول الى جانبي العقل، والكشف عن مكامن الغموض حول الموضوع وتوضيحها.
٦. تنمية مهارات البحث العلمي في كل مرحلة من مراحل العلم، وذلك بتنفيذ الطلبة مشاريع بحثية تتلاءم والمواد الدراسية والمرحلة، كالمقال البحثي، التقرير و المقالات على مواقع التواصل الاجتماعي.
٧. التوضيح: تعزيز المعلومات السليمة من خلال توضيح نقاط التشابه واللبس، والتناقضات الفكرية، وتوجيه الطلبة نحو مراجع موثوقة للاستزادة العلمية حول الموضوع.
٨. التقييم: إجراء تقييمات بعد كل فصل دراسي، الغرض منها ضمان اكساب الطلبة لمعلومات ومهارات المادة الدراسية، شفافية المعلومات وموضوعيتها، قبل اعدادهم للاختبارات.
٩. التلخيص: تقديم تلخيص بعد كل محاضرة، يركز على المنطلقات الاساسية للموضوع، اهميته، الهدف منه وضمان إنجازه.

---

(١) أنظر مراجع التعليم النشط.

قائمة المراجع

- **الكتب العربية:**

١. ابن منظور، لسان العرب(لبنان: دار صادر بيروت، مج١، د. ت) .
٢. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر (القاهرة: عالم الكتب، ط١ ، مج١، القاهرة، ٢٠٠٨م).
٣. أحمد نبيل الهلالي وآخرون، الحرية الفكرية والاكاديمية في مصر (القاهرة: دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.
٤. أسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوربا (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، القاهرة)، ٢٠٢١م.
٥. امل فتحي عقل، طوير معايير التميز في التعليم الجامعي العالي (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع ،٢٠١٥م).
٦. باولو فرايري، تعليم المقهورين، ترجمة يوسف نور عوض(بيروت: دار القلم، ١٩٨٠).
٧. بيار مالك، الفلسفة وتعليمها (بيروت: دار النهضة العربية، ،٢٠١٦م)، ص١١٢.
٨. جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردة: تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة (بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، ٢٠٠٩م).
٩. حجاج ابو جبر، نقد العقل العلماني: دراسة مقارنة لفكر زيمغوند باومان وعبد الوهاب المسيري (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ٢٠١٧).
١٠. حسن حسين البيلاوي واخرون، الجودة الشاملة في التعليم: مؤشرات تميز ومعايير الاعتماد (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م).
١١. حسن شحاتة، مداخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط٣، ٢٠٠٩م).
١٢. حسن لطيف كاظم، القطاع الخاص في العراق مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية (بيروت: ٢٠٢٠م)،.
١٣. ذوقان عبيدات, وسهيلة ابو سميد، استراتيجيات التدريس في القرن الحادي والعشرين دليل المعلم والمشرف التربوي (الاردن: ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠١٣م).

١٤. رأفت عبد العزيز البوهى واخرون، الجودة الشاملة في التعليم (مصر: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م).
١٥. زهير الخويلدي، فلسفة التربية والتعليم والحاجة الى التنوير (لندن، دار اكتب، ط١، ٢٠١٦).
١٦. سعد غنام ناصر القريني، البحث النوعي : الاستراتيجيات وتحليل البيانات (الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، ط١، ٢٠٢٠م).
١٧. سماح محمد سيد أحمد، التصنيفات العالمية للجامعات نماذج نظرية وتطبيقية (مصر: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م).
١٨. طارق عبد الرؤوف عامر وايهاب عيسى المصري، الجودة الشاملة والاعتماد في التعليم: اتجاهات معاصرة (القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط١، ٢٠١٤م).
١٩. عادل مصطفى، المغالطات المنطقية: طبيعتنا الثانية وخبزنا اليومي (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، ٢٠٠٧م).
٢٠. عبد الجليل الطاهر، اصنام المجتمع، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٦).
٢١. عبد الحسين شعبان وآخرون، الحريات الاكاديمية في الجامعات العراقية (عمان: مركز عمان للدراسات وحقوق الانسان، ٢٠١٢م)، ص١٢٢.
٢٢. عبد المجيد صلاح داود وآخرون، الدراسات الاجتماعية في العراق: منظورات في حقوق الانسان والسلام والعنف (بغداد: جمعية الامل العراقية، ٢٠٢٢م).
٢٣. عبدالرحمن نجم المشهداني، استشراف مستقبل مواكبة التعليم مع متطلبات سوق العمل في العراق2050 (بغداد: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٢).
٢٤. عبدالله الطوالبة، معالم في طريق النهوض (الاردن: ناشرون وموزعون،ط١، ٢٠١٨م).
٢٥. علي عبد الرزاق جلبي وهاني خميس عبده، العولمة والحياة اليومية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط١، ٢٠١١م).
٢٦. عمر خلدون عبد الرحمن واخرون، دليل التصنيفات العالمية موقع جامعة الأنبار (الانبار: وحدة التصنيفات العالمية ٢٠٢٠م).
٢٧. فؤاد زكريا آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة (برلين: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧م).
٢٨. ماغي سفن- بادن كي ويلكي، التعلم المرتكز على حل المشكلات عبر الانترنت (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، ط١، ٢٠١٠م).

٢٩. محسن علي عطية، الجودة الشاملة والجديد في التدريس (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩م).
٣٠. محسن علي عطية، الجودة الشاملة والمنهج (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥م).
٣١. محمد أبي بكر الرازي، مختار الصحاح (الكويت: دار الرسالة، ١٩٨٣).
٣٢. محمد صادق اسماعيل، ادارة الجودة الشاملة في التعليم (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط١، ٢٠١٤م).
٣٣. محمد عبد الله خضيرات و سامي سلامة المصاورة، استراتيجيات التفكير الميتامعرفية (الاردن: دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٩م).
٣٤. محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم الإنسانية (مصر، مؤسسة الامة العربية للنشر والتوزيع ط١، ، ٢٠١٨م).
٣٥. مصطفى حجازي، الانسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المركز الثقافي العربي (المغرب: الدار البيضاء، ٢٠٠٥م) .
٣٦. مصطفى عبد الغنى، عرب أوروبا الواقع و المستقبل (القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، ٢٠٠٩م).
٣٧. نور الدين علوش، المدرسة الألمانية النقدية: نماذج مختارة من الجيل الأول إلى الجيل الثالث، (لبنان، دار الفارابي،٢٠١٣م).
٣٨. هاشم يحيى الملاح ، قضايا وهموم جامعية ومجتمعية عامة: دراسات في التعليم العالي وتحديات المستقبل: (بغداد: دار الكتب العلمية، ط١ ، بغداد، ٢٠١٢م).

- **المجلات والدوريات:**

٣٩. عبد الفتاح صالح خليفات ومحمد امين حافظ، <<الهدر التعليمي في جامعة مؤتة>>، مجلة كلية التربية، (مصر: جامعة عين الشمس، العدد٣٤، ج٢، ، ٢٠١٠).
٤٠. حسين علي حورية، <<الهدر التعليمي في برنامج الدراسات العليا بجامعة طيبة في المدينة المنورة>>، مجلة العلوم التربوية، العدد٢، ج٢، (السعودية: ٢٠١٧).
٤١. سيلان جبران العبيدي، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، <<المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي>>، (بيروت: ٢٠٠٩م).

٤٢. رنيم حامد الحربي، <<برامج تطوير مهارات التفكير الناقد في مدارس التعليم العام بدولتي سنغافورة واستراليا وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية>>، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد ٥، العدد ١٢، (السعودية: ٢٠٢١م).

٤٣. سامر سليم كاظم واحمد عبد الله سلمان الوائلي، <<تحليل وقياس اثر الانفاق الحكومي على بعض مؤشرات قطاع التربية والتعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، مجلة واسط، العدد ٥٢، مج ١٨،(واسط: ٢٠٢٢م)،.

٤٤. إيناس محمد إبراهيم الشيتي، <<دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية :دراسة تحليلية لآراء القيادية الإدارية في جامعة القصيم>>، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 9 (3)، (السعودية: ٢٠٢٠).

٤٥. ابتهال عبد الجواد كاظم، <<الاستهلاك المظهري تبعاً لمجالاته وعوامله>>، دراسات موصلية، العدد٢١ (العراق: ٢٠٠٦م).عوض خلف وعادل حسين، <<اثر الهدر في الوقت على تكلفة الخدمة حالة دراسية في جامعة الانبار كلية الادارة والاقتصاد/ الرمادي>>، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، (العراق، عدد خاص، المؤتمر العلمي الثاني).

٤٦. عزة محمد عبد السميع، <<التعلم المستند الى المخ>> مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد ٣٧، (القاهرة،٢٠١٧م).

- **التقارير والمنشورات:**

٤٧. الجهاز المركزي للإحصاء، التعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠، (بغداد: مديرية الاحصاء الاجتماعي التربوي، وزارة التخطيط، ٢٠٢١م).

٤٨. الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الاحصائي ٢٠٢٢ (بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠٢٢م).

٤٩. الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفتوة والشباب في العراق (بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠٢٠م).

٥٠. الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة في العراق لسنة ٢٠٢١،(بغداد: وزارة التخطيط).

٥١. الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق(بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠١٨).

٥٢. قسم الضمان والجودة جهاز الاشراف والتقويم العلمي، تقرير التقييم الذاتي لمعايير الاعتماد المؤسسي الوطنية (الانبار: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢٠).

٥٣. مجموعة البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للتعليم في البنك الدولي، مذكرة اصلاح التربية (البنك الدولي: ٢٠١٩م).

٥٤. مديرية تخطيط الانبار، فجوات التنمية المكانية وفقًا للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الانشطة الاقتصادية في محافظة الانبار (الانبار: وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، ٢٠٢٠م).

- **الانترنت:**

٥٥. قاموس اوكسفورد الالكتروني، https://play.google.com/store/apps/details?id=com.orangeannoe.englishdictionary.

٥٦. طارق قابيل، الجامعات العربية تتقدم في تصنيف "كيو إس" الدولي لعام ٢٠٢٢، مقال منشور على موقع قناة الجزيرة، ١٣-٤-٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٣٠-٨-٢٠٢٢، https://2u.pw/JuqDwS .

٥٧. جريدة المدى، تقرير لبناني: ٢٤ ألف عراقي يدرسون في دكاكين جامعية، تاريخ الاطلاع ١٧-٩-٢٠٢٢، https://almadapaper.net/view.php?cat=245877 .

٥٨. شفق نيوز، الكهرباء تخاطب البرلمان لتثبيت عقود أكثر من ١٠٠ الف موظف على الملاك الدائم، ٣-٦-٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣-١٠-٢٠٢٢.https://2u.pw/PCQz7E .

٥٩. ايمان شمس الدين، التغيير بين النقد والتدوير، نصوص معاصرة، مركز البحوث المعاصرة في بيروت، ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٦-١٠-٢٠٢٢.https://2u.pw/M2SPcg

٦٠. اللجنة المالية النيابية، إنتاجية الموظف العراقي لا تزيد على ١٠ دقائق في اليوم، موقع اخبار العراق، نقلاً عن قناة التغيير الفضائية، تاريخ الاطلاع، ١/٧/٢٠٢٣، https://www.nasnews.com/view.php?cat=103444 .

٦١. البنك الدولي، دعم التعليم العالي في العراق عبر ربطه بشكل أقوى بسوق العمل، تاريخ الاطلاع ٢١-٦-٢٠٢٢، https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/02/24/supporting-tertiary-education-in-iraq-through-stronger-connections-to-the-labor-market.

♦ المراجع الاجنبية:

62. UNICEF, The Cost and Benefits of Education in Iraq: An analysis of the Education Sector and Strategies to Maximize the Benefits of Education (Iraq: UNICEF, 2017).

63. Sulaf Al-Shaikhly and Cui, Jean Education in Iraq. Retrieved 14-5-2022, from World Education Services: (2017, October).https: https://wenr.wes.org/2017/10/education-in-iraq .

64. World bank group, ADDRESSING THE HUMAN CAPITAL CRISIS A Public Expenditure Review for Human Development Sectors in Iraq, 2021, p94. https://documents1.worldbank.org/curated/en/568141622306648034/pdf/Iraq-HD-PER-Final.pdf.

65. *Simon Susen , <<AFTERWORD Concluding Reflections on the Legacy of Pierre Bourdieu ,*L. I. Repository>>, *City Research Online City , University of London Institutional Repository*, (2008,vol. 37, no. 9).